

## المملكة المغربية

## المجلة السنوية للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018-2019 : دورة أبريل 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
	دورة أبريل 2019
6393	صفحة
	بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين اثنين:
	- الموضوع الأول: سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين
	نجاعته؛
	- الموضوع الثاني: وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.
6393	• محضر الجلسة رقم 235 ليوم الثلاثاء 6 ذو القعدة 1440
	(9 يوليو 2019).....
	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير
	وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.
6400	• محضر الجلسة رقم 236 ليوم الثلاثاء 13 ذو القعدة 1440
	(16 يوليو 2019).....
	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
	• محضر الجلسة رقم 233 ليوم الثلاثاء 28 شوال 1440
6338	(2 يوليو 2019).....
	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
	• محضر الجلسة رقم 234 ليوم الثلاثاء 6 ذو القعدة 1440
6365	(9 يوليو 2019).....
	جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة

## محضر الجلسة رقم 233

التاريخ: الثلاثاء 28 شوال 1440 هـ (2 يوليو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيدات أو السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد توصلت الرئاسة بمراسلة من فريق الأصالة والمعاصرة يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه لوزير الاقتصاد والمالية حول المعايير المعتمدة في توزيع منتوج الضريبة من القيمة المضافة على الجماعات الترابية إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 2 يوليو 2019 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 26 سؤالاً.

- عدد الأسئلة الكتابية: 29 سؤالاً.

- عدد الأجوبة الكتابية: 4 أجوبة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الاقتصاد والمالية والتي يجمعها وحدة الموضوع، والبتداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

اختتمت المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات أشغالها بإصدار مجموعة من التوصيات تروم إصلاح النظام الجبائي، السيد الوزير المحترم على ضوء هذه المخرجات ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لتزليلها على أرض الواقع بما يضمن تحقيق العدالة الجبائية المنشودة؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه، إصلاح النظام الجبائي الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير تشكل الجبايات الركيزة الرئيسية للمالية العمومية ومع ذلك فالمنظومة الجبائية تعترضها عدة اختلالات بنيوية تؤثر سلباً على توسيع الوعاء الضريبي وإقرار العدالة الجبائية.

على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي إستراتيجية الحكومة لإجراء إصلاح جبائي فعال وعادل؟ ما هي التدابير العملية التي تتخذونها لتفعيل مخرجات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السؤال الثالث موضوعه، إصلاح النظام الجبائي لأحد السادة

مكونات الإصلاح الضريبي المرتقب وكذا آليات تنزيهه والتدابير المواكبة له.

وقد تم تكليف لجنة عمل رفيعة المستوى، عهد إليها مهمة الإشراف على 14 مجموعات عمل موضوعاتية ودراسة وتمحيص ما يقارب من 167 مساهمة مكتوبة، وردت من مختلف الجهات المعنية، وقد خلصت المناظرة إلى تبني 78 توصية تشكل قاعدة لإصلاح المنظومة الضريبية، سيتم على أساسها صياغة قانون إطار، يحدد التوجيهات الإستراتيجية للإصلاح المنشود.

ويجدر التذكير على السياق الوطني والدولي الذي يندرج فيه هذا الإصلاح يتسم بعدد من العناصر الأساسية، أذكر منها:

أولا، ضرورة تهيئ الظروف الملائمة للاستثمارات المنتجة للقيمة المضافة؛

ثانيا، غياب نظام ضريبي مبسط وملائم لخصوصية المهن الصغرى للقرب وللأشخاص ذوي الدخل المحدود؛

ثالثا، تركيز المداخل الضريبية على عدد محدود من الملمزين؛

رابعا، وجود اختلالات اقتصادية مترتبة عن التحفيزات الضريبية الممنوحة دون تقييم دقيق قبلي أو بعدي لآثارها الاجتماعية والاقتصادية؛

خامسا، ضرورة الاستجابة للمطالب الاجتماعية وتعزيز دور الضريبة في تمويل السياسات الاجتماعية؛

سادسا، تنامي ظاهرة الغش والتملص الضريبي وعدم امتثال فئة واسعة من الملمزين لالتزاماتهم الجبائية؛

سابعا، الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية التي تنشط في القطاع غير المهيكل؛

ثامنا، ضرورة إعادة بناء علاقة ثقة مع الملمزين في إطار من الشفافية والوضوح؛

تاسعا، ضرورة ملائمة التشريعات التي تؤطر النظام الجبائي الوطني مع القواعد والمعايير الدولية في مجال الحكامة الجيدة والسياسات الجبائية، وفقا لالتزامات المغرب على الصعيد الدولي وانضمامه للمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات وانخراطه في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول التآكل الأساسي الضريبي وتحويل الأرباح.

وأخيرا، ضرورة تعزيز الأمن القانوني ووضوح الرؤية لدى المستثمرين أمام عدم استقرار التشريع الضريبي ووتيرة تعاقب التعديلات المرتبطة بها.

ومن تم فإن الإصلاح الضريبي المرتقب، يروم بالأساس تحقيق عدد من الأهداف منها:

المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ننتظر السيد الرئيس المحترم من أجل تقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس، من أي مكان تشاؤون السيد الرئيس.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس شكرا.

السيد الوزير المحترم،

إصلاح النظام الجبائي ينتظره جميع المغاربة، حيث لا يهم فقط الناس المتداولين في المالية أو غيرها، بل يهم جميع شرائح المجتمع المغربي، فنتمنى خلال مناقشة قانون المالية المقبل، إن شاء الله، أن يعرف عموم الشعب الامتيازات والتخفيف من هول الضرائب التي تنهكه أحيانا.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالنظام الجبائي.

### السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أتوجه بالشكر إلى السادة المستشارين الذين طرحوا أسئلتهم جلها عن ما آلت إليه من نتائج المناظرة الوطنية للجبايات، والتي، كما تعلمون نظمت تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وذلك يومي 3 و4 ماي المنصرم.

وقد كان الهدف الأساسي المتوخى من هذه المناظرة هو الإسهام في التفكير الجماعي حول منظومتنا الجبائية، من أجل جعلها عادلة وشفافة وتنافسية، ومتجهة نحو تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، وجعلها في نفس الوقت متوافقة مع مبادئ الحكامة الضريبية الجيدة المتعارف عليها دوليا.

وقد ارتكزت المنهجية المعتمدة في أشغال هذه المناظرة على التشاور الموسع مع مختلف المؤسسات الدستورية والبرلمان والهيئات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمهنية، وأيضا الجمعيات وكذا الخبراء المختصين في المجال الضريبي، وذلك انطلاقا من تشخيص دقيق للمنظومة الضريبية الوطنية والإشكالات التي تطرحها.

كما ارتكزت هذه المناظرة على مقاربة شمولية ومندمجة لمعالجة مختلف الإشكاليات وأفاق تطوير المنظومة الضريبية الوطنية وحصر

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد أن ننوه بعملكم، وأعتقد أنكم تملكون تصورا إيجابيا لتطور القطاع المالي بشكل عام، وهذا في حد ذاته شيء إيجابي، أردنا من خلال طرح هذا السؤال ضرورة مواصلة الإصلاح الجبائي.

والمناظرة الوطنية الثالثة كانت مناسبة سانحة جدا للوقوف عند نقاط قوة ونقاط ضعف نظامنا الجبائي وتوسيع الوعاء بشكل عشوائي على حساب الاقتصاد الوطني له انعكاساته السلبية.

لذلك فإن المنظومة تقتضي اليوم إقرار عدالة ضريبية متوازنة عبر مواصلة محاربة التهرب الضريبي، إذ لا يعقل أن نجد 2% من النسيج المقاولاتي وحدهم من يؤدون الضرائب، وهذا غير مقبول، خاصة وأنكم أعلنتم في العديد من المناسبات على مبالغ ضخمة من الفواتير تتجاوز 55 مليار درهم، رغم الإجراءات الاحترازية التي تقومون بها كل سنة، هناك الضريبة على الأراضي غير المبنية كذلك في الوضعية الحالية التي يعيشها قطاع العقار أصبحت عبئا كبيرا على رجال الأعمال، بل أكثر من ذلك الجماعات المحلية بحكم افتقارها للأطر والكفاءات أصبحت تطبق هذه الضريبة على الأراضي العادية غير المجهزة، هذه بعض الأمثلة التي يجب إيجاد الحل العاجل لها، خاصة وأن نسبة الدعاوى المرفوعة في ارتفاع مستمر.

السيد الوزير المحترم، توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبائيات مهمة جدا وحصيلتها إيجابية جدا كذلك، لكن تنزيلها يقتضي كما قلتم اعتماد مقاربة التدرج مع مراعاة الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، لكن الأهم بالنسبة إلينا هو تنزيل المقتضيات المرتبطة بتحقيق العدالة الجبائية من أجل توزيع قاعدة الملزمين مع إقرار التخفيض، وأكد أن المرادودية ستكون أفضل بكثير وستعزز الثقة وسينتعش الاستثمار الخاص الذي يبقى الحل الوحيد لخلق فرص الشغل.

مازال عندي واحد 20 ثانية السيد الوزير، غادي نخرج من الموضوع ولا تقريبا مادام معنا وزير المالية، أنا بصفتي رئيس الجماعة علاش ما تزداد الضريبة ديال (TVA) ديال الجماعات هادي 3 سنين، والمواطنين كلهم كيتسنوا الرئيس اللي فقير كيحي للرئيس، اللي خاصو حاجة كيحي للرئيس، يعني احنا بغينا نخدمو الوطن ديالنا والجماعات ديالنا، ولكن راه ما عندناش باش نخدمو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

1- مساهمة الجباية الوطنية والجباية المحلية في تمويل سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- تخفيف العبء الضريبي المتحمل من طرف الملزمين تزامنا مع توسيع قاعدة الوعاء، وذلك بغية ضمان التوزيع العادل للتحملات الجبائية حسب الإمكانيات الفعلية للمواطنين؛

3- الحرص على إتقائية المقتضيات الجبائية مع المبادئ العامة؛

4- موافقة النظام الجبائي الوطني للقواعد والمعايير الدولية والتجارب الناجحة في ميدان السياسات والحكامة الضريبية؛

5- التحفيز على تنافسية المقاولات وكذا تعبئة الادخار مع توجيهه نحو القطاعات المنتجة وذات القيمة المضافة؛

6- إحداث نظام جبائي مبسط وملئم للمهنيين ذوي الدخل المحدود من التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات؛

7- وضع إطار جبائي ملائم لتضريب الممتلكات أخذا بعين الاعتبار لطبيعتها ومكوناتها واستعمالاتها وكذا وضعيتها القانونية؛

8- مراجعة منظومة التحفيزات الجبائية وترشيد الإعفاءات حسب آثارها الاجتماعية والاقتصادية؛

9- إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد النظامي وتعزيز آليات محاربة الغش الضريبي؛

وأخيرا، تبسيط وترشيد رسوم الجماعات الترابية مع إدماجها في المدونة العامة للضرائب.

وسعيا للتنزيل الأمثل لمشروع الإصلاح الضريبي المرتقب، سيتم اعتماد مبدأ التدرج في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية مع إعطاء الأولوية لمجموعة من التدابير الاستعجالية.

وستعتمد الحكومة على برمجة باقي التوصيات التي خلصت إليها المناظرة على المدى المتوسط وفق ما تسمح به الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع المبادرات النوعية التي تتخذونها لإصلاح المالية العمومية عموماً وضمنها ملف الجبايات، والتي كانت محور المناظرة الوطنية الثالثة لإصلاح الجبايات، في هذا الإطار نود في الفريق الحركي أن نؤكد على ما يلي السيد الوزير المحترم.

نعتقد جازمين أن النظام الجبائي ليس مجرد عمليات حسابية مبنية على الضرب والقسمة ولا مجرد عمليات مالية صرفية، بل هو مرتكز تنموي ودعامة بنيوية ووظيفية في مجال العدالة الاجتماعية وخلق جاذبية الاستثمار، فضلاً عن تحسين التوازنات الماكرو اقتصادية.

ثانياً على هذا الأساس، نؤكد على ضرورة إعمال مراجعة عميقة وشاملة للمنظومة القانونية ذات الصلة بالشق الجبائي خاصة، وبالمالية العمومية عامة وضمنها مدونة الضرائب ومدونة الجمارك ومدونة تحصيل الديون والجبائيات المحلية، من خلال القانون الإطار طبعاً كما نصت على ذلك توصيات المناظرة الثالثة للجبائيات.

ثالثاً منظورنا في الفريق الحركي لهذا الإصلاح كذلك يقضي ضربه بأهداف أساسية تجلّى في تحقيق العدالة الجبائية وفق مبدأ التباس ورفع الضغط الضريبي عن المقاولات وتأهيل الإدارة المختصة وتعزيز جسور الثقة مع الملمزمين وتقليص التعدد الضريبي في بعض القطاعات التي تخلق الثروة وتوزع قاعدة التشغيل.

رابعاً، العدالة الجبائية كذلك، السيد الوزير، ليس لها فقط بعد اقتصادي واجتماعي بل لها بعد أساسي وهو العدالة الجبائية المجالية، وهو ما يتطلب بناء نظام جبائي يراعي الخصوصيات الجهوية وينصف الجهات المحرومة من فرص التنمية والاستثمار منذ عقود، وهو ما يستدعي في نظرنا العودة إلى العمل بالنضحي عبر تخصيص تحفيزات ضريبية للجهات والجماعات الترابية المطبوعة بالشاشة والخصاص التنموي، كما جاء في كلام السيد الرئيس السابق، بغيت جذب استثمار ورفع القيمة المضافة التي حتماً في الرواج الاقتصادي جراء هذه التحفيزات وهذا الإنصاف الجبائي.

خامساً...

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في إطار التعقيب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير اسمعنا بإمعان كفريق استقلالي لما تفضلتم به من تعقيب.

وإننا إذ ننوه بالمجهودات التي تبذلونها لتحسين هاذ الأداء الضريبي، كلنا نؤمن بأن الضريبة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الوطنية، وأن المغاربة ملزمين بأداء هذه الضريبة، طبقاً للفصل 39 و40 من الدستور الذي ينص على أن تكون عدالة ضريبية.

هاذ العدالة الضريبية مازال ما توصلناش، واليوم تنشوفو نكسات، اسمح لي راه خارج على المجهودات اللي تبذلوا، اليوم مؤخراً تنشوفو أن الفلاح مثلاً اللي تيمثل واحد الشريحة كبيرة من المجتمع ما فرضتو الرسوم الجمركية أو الزيادة في الرسوم الجمركية حتى لفاتح يونيو، حتى الناس دخلت وغرقت السوق بالمنتوج الخارجي بواحد الثمن بسيط، والفلاح اليوم تياكل العصى، بحيث أن الفلاح لا بقا لو شي تب، مع اليوم الجفاف حتى الزرع ما طوالش حتى التبن ما كاينش، إضافة للحبوب اللي ما عطاش المحصول مع كامل الأسف الكافي.

اليوم حكومتكم أنها ما فرضتس ذيك الزيادة باش نشجعو المنتج الداخلي وجبتو حتى ل فاتح يونيو حتى المحتكرين عمرو السوق ولا القنطار اليوم ب4000 ريال وطايح على الفلاح ب8000 ريال، وراه هذالك الفلاح الصغير واللي تسميوه الفلاحة المعاشية راه هو العمدة ديال المجتمع، هو اللي توظيفنا هو اللي تيمتص لنا البطالة، إلا كنا حضرنا على هاذ الفلاح كجانب فأمثلة متعددة اللي تنترقبو أنكم تصلحوها واحنايا..

هاذي ما عجباتكش واقيلة السيد الأغلبية.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس، ما عندها علاقة بالأغلبية.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود الوقت المتبقى، 2 دقائق نعتقد، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولاً، نبغي نشكر السادة المستشارين اللي تدخلوا واللي شجعوا وزارة الاقتصاد والمالية على العمل اللي تتقوم به في إطار الإصلاح الضريبي اللي مقترح واللي خدمنا عليه كما كتعرفو مدة شهور، وكان يعني تنويع ديالو بالمناظرة الوطنية للجبائيات واللي يمكن لنا يعني نسطرو عليه بجوج ديال السطور هو أنه:

أولاً، العنوان العريض ديال هاذ المناظرة كان هو العدالة الجبائية، وبالتالي احنا متفقين على هاذ النقطة.

والنقطة الثانية هو أنه كيف قلت لكم توصلنا ب167 مساهمة

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

هذه الإشكالية ترتبط أساسا بمشكل ديال آجال الأداء، ونبغي نذكرهنا بالخطاب ديال صاحب الجلالة في 20 غشت الماضي الذي دعا فيه إلى أن تلتزم الإدارات العمومية والجماعات الترابية باحترام الأجل التعاقدية وأداء ما بذمتها من متأخرات.

وبالفعل بادرت الحكومة وبصفة خاصة كل من وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية في شتنبر الماضي من أخذ واحد العدد ديال التدابير، يعني كلها تتجه نحو تقليص آجال الأداء.

فهاذ الدورية، كنت وجهت واحد الدورية في 18 شتنبر الماضي لجميع مسيري المؤسسات والمقاولات العمومية، وتم إطلاق بوابة إلكترونية اسمتها آجال مخصصة لاستقبال ومعالجة الشكايات، وشرعت الوزارة في إعداد أو في إعادة هيكلة بعض المؤسسات، كما جاء في التوجيهات الملكية في المجلس الوزاري ديال أكتوبر الماضي، حيث باش نمكنوها من موارد باش يمكن لها تخلص يعني ما بذمتها.

وكما تعلمون تم إرجاع أكثر من 30 مليار درهم فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة اللي كانت غادي تمكن من يعني باش تكون سيولة أكثر.

وقد أسفرت هذه التدابير على تقليص آجال الأداء في المعدل ب 14 يوم فيما يخص المؤسسات العمومية، وفيما يخص الدولة أو فيما يخص الإدارات العمومية والجماعات الترابية ب 19 يوم.

وفي ماي الماضي الخزينة العامة للمملكة أجازت إيداع الفواتير الإلكترونية باش نسهل العملية ديال التعامل معها، واللي أهم من هذا هو أنه الاثنين الماضي ديال 24 يونيو المنصرم يعني كان اجتماع ثاني ديال المرصد آجال الأداء ديال القطاع العام مع القطاع الخاص وكانت مناسبة باش نذكرو:

أولا، تم تعميم مذكرة على جميع المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية لتعزيز الجهود المبذولة لتنزيل أحكام المذكرة ديال شتنبر الماضي، ولكن المهم هو أنه تدير جديد، قلنا لهم ابتداء من أكتوبر المقبل غادي يتم النشر بصفة شفافة ديال آجال الأداء لكل مؤسسة عمومية وغادي يكون يعني كلشي يمكن لو يطلع عليها.

النقطة الثانية هو الإجراء الثاني اللي تم التفعيل ديالو هو أنه درنا، طلعلنا في النسبة ديال الفائدة اللي كتدل على التأخر في الأداء ودبا ولات 5.25% في 2019-2020، وغادي نطلعوها ل 6.25% إبتداء من فاتح يناير 2021.

مكتوبة، منها المساهمة ديال مجلس المستشارين والمساهمة ديال مجلس النواب والمساهمة ديال 7 الأحزاب الوطنية، وأيضا يعني النقابات المهنية إلى آخره، يعني كايين مشاركة فعلية ديال شرائح المجتمع بكل مكوناتها.

واللي تبيظهر من هاذ المساهمات كلها وحتى اليومين ديال المناظرة هو أنه كايين شبه إجماع على كل ما يتعلق بالتشخيص، التشخيص ديال الحالة الراهنة، يعني الناس متفقين عليها وبأن هاذ العدالة احنا بعادين عليها، وخاصنا نعملو باش نحققها.

النقطة الثانية هي كايين واحد النوع من التخوف باش يكون التنزيل ماشي في المستوى ديال الانتظارات، وحنايا يعني الفرق ما بين المسائل اللي دارت إلى حد الآن هو أنه تعاهدنا أننا غادي نجيبو قانون الإطار، قانون إطار ملزم للجميع وملزم حتى للقوانين المالية المقبلة، وهذا هو أحسن ضمانة اللي يمكن نعطيوها لكم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه، تزايد عدد الشركات المهددة بالإفلاس بسبب شح السيولة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، يطال الإفلاس العديد من الشركات وخاصة الصغرى والمتوسطة العاملة في قطاع العقارات والبناء والأشغال العمومية والتجارة الصغيرة، وذلك راجع إلى ضعف الأداء وشح السيولة، زيادة على الأحكام القضائية التي تشكل عوامل تهدد حياة الشركات بسبب طول المساطر، إضافة إلى تعقيد نظام التمويل المصرفي وما يصاحبه من شروط، الشيء الذي يزيد في تفاقم مشاكل الشركات، لذلك تجد الشركات صعوبة في استرداد مستحقاتها.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير العملية التي ستتخذها الحكومة لإنقاذ هذه الشركات من الإفلاس والحفاظ على مناصب الشغل بالنسبة للعاملين بها؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

**المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:**

شكرا السيد الوزير على الجواب، على الإيضاحات.

فعلا هو مهم هذا التقليل ديال الأجال ديال الأداء هو مهم ولكم مهم جدا.

ولكن السؤال المطروح فهاذ النقطة، التي تعتبر نقطة من مجموعة من النقط اللي تؤدي إلى إفلاس الشركات، هاذ النقطة ديال أجال الأداء، السؤال المطروح هو واش أجال الأداء كيتحسب من اللي كيسالي المقاول الشغل ديالو ولا ملي كيحط (des comptes) ديالو في المالية؟ هذا هو السؤال.

لأنه فين كاين المشكل؟ كاين المشكل ملي كيسالي المقاول الأشغال ديالو والتزامات ديالو، تما فين كاينة الحرية، من بين الإدارة المعنية والمهندس ومكتب الدراسات ويمكن يبقى أربعة أشهر، هاذ أربعة أشهر غير محسوبة فهذيك أجال الأداء وهنا كاين المشكل، يعني ما خصناش نمشيو غير للإدارة لأن ملي نحط للإدارة مباشرة راه تقريبا المشكل سالا، ولكن المشكل هو قبل ما نحط الفاتورة ديالي في الإدارة المعنية.

كيفما قلت هي نقطة من مجموعة من النقط داخلة في أسباب الإفلاس ديال المقاول، واللي سبق للحكومة باش التزمت وصرحت بمجموعة من التصريحات، لا بالنسبة لرئيس الحكومة على هامش مناقشة المشروع ديال المالية ديال 2019، ولا التصريحات ديالكم، السيد الوزير، ولكن خلقوا واحد الآلية مهمة جدا اللي كتعاون في إطالة عمر المقاول، وهو القروض البنكية واللي فيها واحد الإجحاف كبير وكبير جدا، خاصة بالنسبة للشركات الصغرى والمتوسطة، واللي كيطلبو فيها المؤسسات البنكية يعني وأنتما أدري بهاذ الموضوع، كيطلبو ضمانات اللي كتجاوز هذالك المبلغ اللي كيطلب المقاول حتى لسبعة ديال المرات، واش مقاول يالاه بادي جديد يالاه حاط المقاول ديالو عندو (les titres) وعندو الضمانات اللي حط للبنكة باش يشد، هذا مشكل ومشكل كبير وكبير جدا، هو اللي يعني الأمل وكانت يعني المقاول في المغرب فرحت ملي إطار بنكي كبير كيفكم شد المالية، هذا هو التدخل اللي بغينا ديال الدولة، باش المؤسسات البنكية تقوم بدورها باش تدخل الفلوس بالنسبة للمقاولين.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

لكم الكلمة في حدود الوقت المتبقى للرد على التعقيب، بضع ثواني،

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولا، أنا أشاطركم الرأي فيما يخص يعني أن المشكل ديال القروض هو مشكل قائم، فيما يخص يعني المقاولات الصغرى والمتوسطة.

جوج ديال التدابير اللي اتخذتهم الحكومة منذ بداية يعني هاذ السنة.

أولا، المجلس الموقر ديالكم كان صادق على يعني..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس، موضوعه تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السي عبد الحميد.

**المستشار السيد عبد الحميد الصوري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

للصفقات العمومية دور هام في تنمية المقاولات وتحريك الدورة الاقتصادية، حيث أصبحت الاعتمادات المالية المعبأة لها تناهز 200 مليار درهم، وهو ما يجعلها رافعة حقيقية للتنمية ودعامة أساسية لخلق مناصب الشغل والثروة في سيرورة المقاولات الوطنية.

إذ هناك قطاعات اقتصادية ترتبط جل أنشطتها بالصفقات العمومية مثل قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي تشكل الصفقات العمومية أكثر من 70% من نقل معاملاته، وقطاع الدراسات والهندسة الذي تتجاوز فيه هذه نسبة 80%، وهو ما يعادل أكثر 100%، 200 ألف منصب شغل مباشر.

صحيح أن مرسوم الصفقات العمومية خصص نسبة 20% للمقاولات الصغرى والمتوسطة، إلا أن هذه النسبة لا تحترم خاصة في صفقات السلع والتوريدات، وعلى مستوى صفقات الجماعات الترابية.

كما أننا نتساءل عن الطريقة التي يتم فيها احتساب هذا الحد الأدنى؟

كذلك النصوص القانونية للصفقات العمومية معقدة وتتسم بالتشتت مما يستوجب تدوينها في مشروع قانون في صيغة مدونة خاصة بالصفقات العمومية، حيث أن تعقيد مساطرها وكلفتها المرتفعة بالنسبة للمقاول من بين أهم عوامل نفور المقاولات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى تمادي المؤسسات العمومية في التأخير في أداء مستحقاتها رغم الجهود التي بذلتها الحكومة في هذه السنة، وهو ما

لولوج الصفقات العمومية، ولكن في نفس الوقت وفي نفس المرسوم تم رفع الحصة المخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة من 20 إلى 30%، مع إدماج تعاونيات والمقاولين الذاتيين.

كما تمت إضافة تخصيص الصفقة لإعطاء حظوظ أوفر لهاته الفئات، كما تم منح الأفضلية للعرض الذي تقدمت به التعاونية أو المقاول الذاتي في حالة تساوي العروض المقدمة.

وأخيرا، تم إلزام صاحب المشروع نشر لائحة الصفقات العمومية التي تم إسنادها للمقاولات الصغرى والمتوسطة برسم السنة المنصرمة وذلك لتكريس الشفافية.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الموالي، موضوعه جدوى الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض القطاعات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين المحترمين،

دأبت الحكومة المغربية على سن إعفاءات ضريبية كل سنة في قانون المالية، لذا نسئلكم السيد الوزير المحترم عن الجدوى من هاته الإعفاءات؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على السؤال حول جدوى الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض القطاعات.

فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية فتعد من بين الآليات التي توظفها الدولة في إطار سياسة الدعم لفائدة بعض الفئات من الملمزمين أو بعض الأنشطة الاقتصادية، وتأخذ هذه الإعفاءات الجبائية أشكالا متنوعة بين تخفيض معدلات الضرائب أو الإعفاء التام أو الجزئي.

المغرب لجأ إلى هذه الآليات قصد تشجيع الاستثمار في المجالات التي

يستلزم إخضاع المقاولات الصغرى والمتوسطة لشروط تفضيلية من خلال تبني إجراءات إرادية، نذكر منها تأمين خدمات إعلامية لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة، تؤمن اليقظة في مجال الصفقات العمومية مع تمكينها من آليات الاستفادة من تسبيقات مالية بعد تنفيذ جزء من الصفقات.

تأمين دعم مالي للجوء إلى خدمات خبراء في مرحلة إعداد عروض، إعداد ملفات نموذجية للعروض المصادق عليها، تكريس البعد الجهوي في منح الصفقات العمومية من خلال إلقاء نظام جديد للأفضلية الجهوية.

كما يتعين وضع الإطار التشريعي والتنظيمي الضروري لضمان فعاليات حقيقية للتعويض الصناعي الذي يمثل مفهوما حديث العهد بالمغرب.

السيد الوزير المحترم، إننا نثمن التدابير الجديدة التي تتجه الحكومة لاعتمادها لصالح المقاولات الوطنية، خاصة تلك المتعلقة بتيسير ولوج المقاول الذاتي وتعاونية الصفقات العمومية.

ومن هذا المنطلق نسئلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير العملية والناجعة التي تعتمرون اتخاذها على المدى القريب لإعمال نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم على السؤال المتعلق بتفعيل نظام الأسبقية في الصفقات العمومية.

فيما يخص استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة يجب التذكير بما تنص عليه المادة 156 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية على إلزامية تخصيص 20% من المبلغ التوقعي لصفقات الأشغال والتوريدات والخدمات لفائدة هذه المقاولات.

ولكن بالرجوع إلى معطيات 2018، يتبين أن المقاولات الصغرى والمتوسطة استفادت فقط من 11.3% من المبلغ الإجمالي للصفقات، فلا شك كما جاء في سؤالكم أنه لازال هناك مجال لتحسين هاذ المؤشر وتذكير أصحاب المشاريع بالمقتضيات التنظيمية في هذا المجال.

أما فيما يهم استفادة التعاونيات والمقاولات الذاتية من الطلبات العمومية، فقد تم تغيير وتتميم المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية بداية هذه السنة، وذلك لفتح الإمكانية للمقاولين الذاتيين والتعاونيات

أعطيتونا العدد (précis).

كنا كمنتظر كم السيد الوزير اليوم تقولون لنا ها العدد ديال الإعفاءات وها شحال كتكلف الخزينة.

التقييم المؤقت اللي كان، كان كيقول بأنه يكلف الخزينة حوالي 34 مليار ديال الدرهم سنويا، والخزينة ديالنا فيها عجز اللي محتاج لهاذ المبالغ هاذي، لكن إذا كان الأثر ديالها، لأن الإعفاءات إلى كندار خاص يكون الأثر ديالها، التقييم ما كاينش، الأثر ما كاينش، لأنه التشغيل ما واضحش بأن هاذ الإعفاءات كتعطي المرجو منها أو المبتغى منها.

وبالتالي الحكومة كتدير الإعفاءات وكتعطيها لبعض القطاعات اللي في الحقيقة كيخصها إعادة ومراجعتها لما فيه مصلحة البلاد، احنا كنعطيو إعفاءات وكنمشيو كنبيعو الممتلكات ديال الدولة، بحال شي واحد اللي كيمشي كيتصدق أو لا كيغطي لشي وحدين ما مستحقينش وكيمشي كيبيع الحوايج ديال الدار باش يبدأ عاود يعطي بعض الإعفاءات، يا إما كندجأو للمديونية، يا إما كنبيعو الحوايج ديالنا.

والآن معروف أنه المغرب الآن ولى في الخط الأحمر ديال المديونية، ومع ذلك هذه السنة 2019 جيتو لنا عاود ثاني الخصخصة غادي تبيعو اتصالات المغرب، وغادي تبيعو، بعثوها؟ إيوا ميزان، إذن هذه قطاعات مريحة اللي كتدخل للخزينة ديال الدولة كتباع والمجالات اللي يمكن نراجعو فيها التملص الضريبي والتهرب الضريبي وهذه الإعفاءات كتخليوها لأن فيها بعض الناس اللي كيستفدو منها أو بعض القطاعات اللي الحكومة ما كتقدرش عليهم واللي مخلياهم كيديرو ذاك الشي اللي بغاو، فهذا المجال وكتدير العملية ديال تزيد الشحمة في المعلوف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

ملاحظة بسيطة هو في هاد التدخل كيخصنا نديرو الفرق بصفة واضحة ما بين الغش والتملص الضريبي وما بين الإعفاءات والتحفيزات، التملص الضريبي احنا كندجربوه، وعندنا برنامج اللي.. وفي برنامج العمل اللي قلت لكم فيما يخص ما خلصت إليه المناظرة الوطنية فيها محاربة الغش والتملص الضريبي.

فيما يخص الإعفاءات فهي تيخصها تقييم، تقييم قبلي وبعدي باش نكون عندها الأثر وتكون إيجابية سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، حتى ما يمكن لنا إلا نكونو موافقين معكم عليها، واحنا كنعطوكم من جملة التوصيات هو أننا نقللو من التحفزات وتكون ملي نبغيو نقللو من الإعفاءات ويكونو تحفزات

تحظى بالأولوية بالنسبة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف الدولة.

وفي هذا الصدد، يعتبر قطاع مثلا السكن الاجتماعي والتصدير والفلاحة والتعليم والصناعات التحويلية والسياحة والنشاط الحرفي من أهم القطاعات التي تستفيد من إعفاءات دائمة أو مؤقتة على الضريبة على القيمة المضافة التي تم قطاع الصحة ومواد الاستهلاك الأساسية.

إعفاءات دائمة أو مؤقتة على مستوى الضرائب المباشرة، وعلى المستوى الاجتماعي كاين إعفاءات على الضريبة على القيمة المضافة في بعض الميادين كقطاع الصحة ومواد الاستهلاك الأساسية.

وبالمقابل فالدولة تسعى إلى ترشيد الإعفاءات الجبائية عبر وضع الآليات الكفيلة لتقييم المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات للتأكد من مدى فعاليتها وتحقيق الأهداف المسطرة لها.

وفي هذا الباب، وجب التذكير أن ترشيد الإعفاءات والتحفيزات الضريبية كان موضوع أحد أبرز التوصيات التي خلصت إليها أشغال المناظرة الوطنية للجبايات، حيث تم التوافق مع مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الممثلين في أشغال هذه المناظرة على ضرورة إنجاز تقييم دوري للأثر الاقتصادي والاجتماعي للتحفزات الجبائية الممنوحة، بهدف الوقوف على نجاعتها والجدوى من الإبقاء عليها أو التخلي عنها حسب الحالات، وكذا إعطاء الأولوية لآليات الدعم المباشر من ميزانية الدولة للفئات المستهدفة ببعض التحفزات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السي عبد الحق.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير شكرا على التوضيحات اللي أعطيتها، واللي فالحقيقة هي توضيحات اللي تعطت شحال من مرة واللي معروفة واللي كتعي فالتقرير ديال النفقات الجبائية اللي كيكون مصاحب لقانون المالية.

لكن هاذ الدولة تسعى، الدولة سوف، الحكومة س... هي عبارات سمعناها منذ مدة وهي فالعديد من المناسبات دائما الحكومة تتقول بأننا غادي نديرو تقييم لهاذ النفقات الجبائية.

لكن لحد الآن كنفقات هنالك فقط تقييم جزئي وهي تضيع على موارد الدولة مبالغ مهمة، واحد التقييم اللي كان تداروماشي شامل لكل هذه الإعفاءات، لأنه بالمناسبة هاذ الإعفاءات تعد بالمئات، ما عمركم

مباشرة، باش تكون المسائل واضحة.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة للوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والتي تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة، والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه تسهيل عملية العبور بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيرين،

عملية العبور كل سنة نردها فكيف استعدت الحكومة لاستقبال المهاجرين؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني تسهيل إجراءات عبور مغاربة العالم لموسم 2019، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

بالنظر إلى العلاقة الروحية التي تربط المغاربة أينما وجدوا وكما جرت العادة يعود مغاربة العالم كل سنة إلى أرض الوطن، وبطبيعة الحال تعرف هذه العملية عدة إكراهات مرتبطة بالاحتفاظ، مما يؤثر على أداء الخدمات، الشيء الذي يزرع التدمر وسط هذه الجالية.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتمزم وزارتك اتخاذها من أجل تسهيل عملية مغاربة العالم موسم 2019؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه، التدابير المتخذة لاستقبال أفراد الجالية المقيمة بالخارج، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدأت عملية العبور بالنسبة لمغاربة الخارج، لذا نسائلكم السيد الوزير ما يسعى بعملية مرحبا 2019، نسائلكم السيد الوزير ما الإجراءات المتخذة من طرف وزارتك لكي يكون هذا الاستقبال في أحسن الظروف؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه، تقييم عملية مرحبا 2018 والإجراءات المتخذة لإنجاح عملية مرحبا 2019، الكلمة لأحد السادة الأعضاء من الفريق الاشتراكي، تفضل.

#### المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم ما هو تقييمكم لعملية مرحبا 2018 التي عرفت مجموعة من الصعوبات والإكراهات؟ وما هي الحلول المقترحة من طرف وزارتك لتجاوزها وتسهيل عملية مرحبا 2019؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه، استعدادات الحكومة لإنجاح عملية العبور، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد سعيد زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

تجتمع بشكل منتظم للتحضير، فكل القطاعات الحكومية للمؤسسات المختصة وتترأسها وزارة الداخلية، وكاين اللجنة المغربية الإسبانية، باعتبار الجارة الإسبانية معنية بعملية عبور، اجتمعت اللجنة الوطنية في ماي 2019 واجتمعت اللجنة المغربية الإسبانية في ماي 2019 في مدريد.

هاذ العملية باش نعرفو الحجم ديالها هي استثنائية في العالم، ما كاينش في العالم تيوقع تنقل بشري ديال 5 المليون في ظرف شهر ونصف ذهابا إيابا، ما كايناش في العالم كلو، وبالتالي التنقل 400 ألف سيارة وحافلة في ظرف وجيز شهرين ونصف، أيضا عملية استثنائية، المغرب ناجح فيها رغم مجموعة من الثغرات اللي تتوقع.

إذن تخيلو معي بأنه 5 المليون تيجيو في شهرين ونصف ذهابا عبورا بين الضفتين.

إلى بغينا نتذكرو على التبريء، أولا فيما يخص الأسطول البحري السنة الماضية، وهنا نشكر وزارة النقل عن طريق مديرية الملاحة التجارية هيأت 28 باخرة عوض 26 باخرة كانت السنة الماضية، إذن واحد العدد مهم وقوي وأساسي.

كاين كذلك 4 موانئ: طنجة المتوسط اللي هو فيه 66% من الطاقة الاستيعابية أي ديال العبور، كاين ميناء المتوسط بوحده يمكن يوصل في النهار 42 ألف مسافر ما كايناش في العالم، 42 ألف مسافر في اليوم، والطاقة ديال عبور السيارات 13.000 سيارة في اليوم، طنجة المتوسط تدير 53 رحلة يومية ما بين طنجة المتوسط وميناء الجزيرة الخضراء، كيدر رحلة نحو مورتيل رحلات نحو برشلونة، رحلات نحو سافونا بإيطاليا وجينب إيطاليا. عندنا الناظور السنة الماضية كان عندنا فقط 3 البواخر، هاذ السنة عندنا 4 البواخر، الناظور تربط ما بين أميريا وما بين مورتيل وما بين برشلونة وما بين سبت الفرنسية، عندنا الحسيمة مورتيل، عندنا طنجة المدينة، 24 رحلة يوميا بطاقة استيعاب ديال 13.000 مسافر وأكثر من 2000 سيارة على مستوى الموانئ.

كاين 20 مطار جزء كبير منها فيه مواصفات دولية وتتهيأ باش تستقبل المسافرين المغربية اللي تيجيو يقضيو العطلة ديالهم. عندنا كذلك النقل وزارة النقل زيرت هاذ العام، دارت اتفاقية مع 80 مقاوله ديال النقل البري، حيث المغربية بزاف تيمشيو في النقل، والي دارت لها دفتر حملات، نقول لكم الكيران راه تيمشيو 180 اتجاه في العالم وأساسا في أوروبا، وكنعرفو الإمكانيات المادية ديال مغاربة العالم يمكن النقل في الكيران تيساعدهم نظرا لغلاء التذاكر.

غير بغيت نؤكد على مستوى النقل، النقل البحري فيه 42%، النقل الجوي ولى 41%، احنا تقريبا (équilibré)، إذن كاين انتقال ثقافي المغربية يبقاو ييجيو عن طريق البحر.

هاذ السنة وزارة التجهيز صرفت 65 مليون باش تقاد مجموعة من

السادة الوزراء،

لا بد أن نسجل بداية التطور الكبير الذي تعرفه طريقة استقبال المغاربة المقيمين بالخارج، انطلاقا رسمية لعملية عبور، التطور الملحوظ والإيجابي الذي يخوض فيه تحقيق قضايا مغاربة العالم والمغاربة المقيمين بالخارج.

إن هاته العملية تعرف تنسيقا دائما ومستمر من طرف وزارتك وباقي القطاعات الوزارية، دون إغفال الدور الهام الأساسي الذي تقوم به مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

وعليه فإن لنا اليقين أن وزارتك قامت خلال سنة 2019 بمجموعة من الجهود والتدابير الإجرائية مع مختلف المتدخلين من أجل النهوض والارتقاء بهذه العملية مرحبا 2019، حتى تقوم في ظرف إنساني وسهل ومريح، ما هي الاستعدادات لهذه العملية؟  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بعملية العبور، عملية مرحبا، تفضل للمنصة السيد الوزير، تفضلو في حدود 15 دقيقة مع احتساب الإجابة والتعقيب.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

بغيت بداية نشكر تفاعلكم مع عملية مرحبا، وهذا دليل على الحضور القوي كاهتمامكم بمغاربة العالم، لأنه اهتمام هو توافقي بغض النظر عن الانتماءات داخل هذه المؤسسة، نظرا للمكان اللي تيحظاوبه مغاربة العالم.

عبور هو تقليد الآن منذ سنوات وتيتم التحضير له من طرف مجموعة من المؤسسات، بطبيعة الحال هو تيتتم تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك، حفظه الله، تينطلق في 5 يونيو وتينتهي في 15 شتنبر، تنأكدو داخل عبور على الدور المحوري الأساسي المركزي اللي تتلعبو مؤسسة محمد الخامس، اللي كل سنة كتعبأ 291 من طاقم طبي و800 مساعدة اجتماعية و141 متطوع، وهذا إطارات ضخمة باش تشتغل طيلة شهرين ونصف.

بغيت نذكر بأنه لتأطير هذه العملية كاين 2 آليات:

كاين الآلية الوطنية اللي كاين لجنة وطنية تترأسها وزارة الداخلية،

وقبل المرور إلى التعقيبات، أود باسمكم جميعا أن نرحب بأبناء المدرسة الجماعية أيت أسيمور المتواجدة بجماعة أيت مازنغ بإقليم أزيلال من المغرب العميق.

نمر إلى التعقيبات، فالكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب على الجواب ديال السيد الوزير، تفضل السيد الرئيس.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك للسيد الوزير على التوضيحات وعلى الجهود المبذولة لاستيعاب أولئك لتسهيل عملية العبور، ولكني ملزم لأقول إلى متى سنظل نهتم هذا الاهتمام الكبير جدا ونحجم ونقل مشاكل مغاربة العالم في عملية عبور؟ أيو خاصنا نتطورو عاود ثاني، أرا لنا نشوفو هاذ مغاربة العالم كيف عايشين على برا، وكيفاش تيعيشو هنا.

اليوم مشكورة الدولة المغربية اللي أتاحت الفرصة، وراه احنا الآن الحمد لله تندخلو مزيان، وتنشكرو جميع المتدخلين لتسهيل هاذ العملية، بما فيها الوزراء، سيما وعندنا وزير فطن، لبق، متحرك تنشكروه، المعارضة تشكركم، ولكن أرا لنا السيد الوزير، نشوفو وضعية المهاجرين اللي تيدخلو للمغرب، منين تيدخلو وهما اللي دارشي مقاوله تياكلو لوفلوسو، اللي دارشي عقار تياخدو لوديالو، المشاكل العويصة والمتراكمة اللي تيجعلونا نضربو الاجتهاد اللي درنا في عملية عبور، هاذ الناس تيكروهو حتى يجيو، علاش؟ لأن ملي تيدخلو وهما في المحاكم، علاش ما نديرو لهمشي شي اجتهادات؟ شي مستشارين في القضاء، مستشارين في المحاكم، باش نحلو المشاكل ديالهم؟

ثانيا، أرا نشوفو كيعايشين على برا، راه مهمشين، راهم مهلوكين، وما عارفينش راسهم واش غيصوتو أو لا ما غيصوتوش؟ واش هم منتمين ولا ما منتمينش؟ واش غيرشحو أو لا؟ إذن هنا تكونو تنساهم وتنفيدهو هاذ العمال في الخارج، أما عملية عبور وسيدي

on vous tire un très grand chapeau, s'il existe vraiment un très grand chapeau. Vous avez bien réussi, Allez-y on peut voir encore d'autres.

اسمح لي، نشوفو حاجة أخرى اللي تهتم المغاربة، أنا تنظن أنني تنعتر كثيرا لأنني أخطأت ومشيت بالفرنسية، ولكن غير إيجاء أنني نتكلم على الجالية، فأعترت السيد الرئيس وأعترت للسادة النظارة الكرام، لأنني كنت أود أن أوصل كلامي للسيد الوزير، عساه أن يهتم كثيرا بالجالية المغربية.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الرسالة مفهومة، شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المناطق داخل الموانئ المغربية كلها، كذلك وزارة الداخلية باش نتجنبو ما وقع في العام الفات يكون اكتظاظ عادي لأن العام الفات دائما تتذكر وقتها مرارا الطاقة الاستيعابية 41.000، جاو 52.000 ماشي طيلة عبور (un week end) السبت والأحد متزامنة مع نهاية العطلة المدرسية والعيد الكبير فقط ماشي فترة عبور، عبور فيه شهرين ونصف غير باش ننتهيو للكلمات ديالنا.

بالنسبة لواحد الفضاء تهيأ اللي بالقرب من الميناء المتوسط 63.000 متر مربع اللي يمكن يستوعب في اليوم واحد 1000 سيارة، 260 كار، فإذا باش نحسمونهار يكون الاكتظاظ يمكن هاذ الفضاء يشتغل.

عندنا كذلك البنية التحتية في المغرب عندنا 20 باحة، 5 كابين في الخارج ما كابين شي دولة في العالم اللي كتدير باحة الاستراحة مؤطرة مغربية 100% في الخارج إلا المغرب، بطبيعة الحال بتنسيق مع دول الاستقبال.

هاذ مرحلة عبور تتشوفها غير بشكل عادي، رجاء، السيدات والسادة المستشارين، راه تيتعبأ فيها 5000 من نساء ورجال السلطات العمومية، راه كابين فيها الأمن الوطني، كابين فيها القوات المسلحة الملكية 800 مساعدة اجتماعية، كابين فيها الدرك الملكي، كابين فيها القوات المساعدة، كابين فيها الوقاية المدنية، العدد ديالهم في هاذ المرحلة كيطلع ب 40% حيث تيشغلو 24/24 ليل نهار، هي عملية اللي تتطلب تعبئة زائد واحد 900 من نساء ورجال الجمارك كيخدمو 24/24 ما تياخدوش العطل ديالهم كيتعبأو فإلى نجحت أو كان بعض الثغرات نسبية فنظرا للتعبئة ديال هاذ النساء والرجال، اللي من هاذ المنبر تنشكروهم، لأن ما تياخدوش العطلة الصيفية ديالهم فهاذ المرحلة هاذي، في حين احنا تنستفدو منها أو جلنا كيستفد منها.

بالنسبة للعملية التواصلية مؤسسة محمد الخامس تتوجد واحد الدليل 250.000، احنا هاذ السنة أو سنتين أدخلنا في عملية التواصل اعطت نتائجها واحد الصفحة في (facebook) في الوزارة تيتفاعلو معها، كانت فيها 4000 الآن وصلت 137.000 اللي كيتفاعلو معها، في سنتين من خلال 42 نشاط 9 دالمليون دالمغاربة تفاعلو معنا في (La page facebook) ديال الوزارة، اليوم تتحلوها مجموعة ديال الإشكالات مثل نقل الجماين على مستوى الإخبار.

فإذن، باختصار هادي رؤوس أقلام في شكل معطيات إخبارية، لكن يمكن نقولو بأنه عملية عبور ناجحة نموذجية بالنسبة بمجموعة من الدول، فيها ثغرات ولكن احنا هنا باش نعالجها كلما ظهرت شي ثغرة من الثغرات.

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على جوابكم الواضح والصريح.

لا ننكر ما تقومون به والعمل الجبار الماضون في سبيل تشجيع مغاربة العالم على العودة بشكل مستمر إلى أرض الوطن، خصوصا الكفاءات، هناك مجهودات مقدرة، آخرها توقيعكم على الاتفاقية مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، إجراء نطالب بتعميمه على جل المرافق العمومية الأخرى المرتبطة بالجالية، والتي تعرف تدني الخدمات، خصوصا النقل العمومي والاستثمار الخاص وغيرهما.

لذلك فمن الضروري إعادة التذكير بجملة المشاكل التي يعاني منها المواطن المغربي المقيم بالمهجر، والتي تطفو عادة بمناسبة عودة هؤلاء المواطنين لأرض الوطن لقضاء عطلة سنوية، والتي ترتبط أساسا بمشاكل لها ارتباط ثقافي وآخر تديري مرتبط بظروف الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها بلدان الإقامة، علما أن موسم العبور له تكاليف كبرى مرتبطة بتذاكر السفر الغالية جدا، والتي تتضاعف في هذه المناسبات وظروف الاستقبال الصعبة وانعدام الجودة في الخدمات، خاصة النقل البحري، الذي عادة ما تعانيه مع شركات النقل البحري العالمية، والتي تتعامل باستعلاء كبير وتفقر تعاملاتها إلى أبسط الشروط الإنسانية.

السيد الوزير المحترم،

على المستوى الثقافي، تعلمون أن العلاقة التي تربط جاليتنا بديار المهجر مع بلدها هي علاقة مقدسة، حيث عملت الأجيال الأولى للهجرة على بذل مجهودات جبارة لبناء المساجد من أجل الحفاظ على الهوية المغربية وتعزيز القيم المغربية الأصيلة، حيث عملت كذلك على تأسيس العديد... أن تدعموها لمواصلة هذه الإنجازات وهذه الأوراش عبر إرسال البعثات الثقافية والتعليمية الضرورية.

أنا كنهضر على الجالية لأنني عشت تقريبا 30 سنة في فرنسا وأعرف مشاكل الجالية أكثر من أي واحد فهاذ... وحتى السيد الوزير عارف لأن عايش تما، إذن الجالية كتعيش بزاف ديال المشاكل، راه المشاكل لا أول لها ولا آخر، الوقت ما بقى ليش، لكن السيد الوزير راه ما يحتاجش كل مرة نقطة عبور، راه كيف ما قال السيد المستشار راه العقارات ديالهم مشاوا، كيعيشو مشاكل في ظرف وجيز، لكن المجهودات مشكورة السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، السي أحميدي تفضل.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نعلم بأن هناك مجهودات تقام من طرف بعض الوزارات اللي تابعين لها، سواء مثلا كتابة الدولة في النقل وكذلك وزارتكم المكلفة بالجالية.

أنتم السيد الوزير قلتم بان الأمور تمر في أحسن ما يرام ولكن هناك بعض الظروف اللي اعتبرتها بأنها بسيطة جدا، ولكن كون كانت الظروف تمر في أحسن ما يرام ما كانش البرلمانيات والبرلمانيين غيجيو يطرحو هاذ المشكل هذنا، هاذ المشكل غيكون عادي كيف ما جميع الدول اللي كتستقبل الجالية وكذا.

ولكن السيد الوزير الله يرضي عليك بغينا نكونو واقعيين شي شوية، مشيتو تذاكرتو على الأمن وعلى الدرك، فعلا هاذ الناس وهاذ المؤسسة ديال محمد الخامس قائمة بالدور ديالها، ولكن المؤسسة ديال محمد الخامس ولا البوليس أو لا الدرك راه ما كيتحكموش في التعرفة ديال النقل.

السيد الوزير نعطيك معطيات وغنتحداك بلي غتجاوبني وغتقول لي بأن ..

الباحرة التي تربط بين طنجة وطريفة هاذيك شركة (inter shipping) واش فيها السلامة الضرورية اللي غتنقل الجالية وغتنقل لينا المواطنين المغربية؟

وغنساء لوكم السيد الوزير بالأمس تلقيت واحد المواطن من الجالية عادي دوز 3 أيام هنايا قال لي قنطت بغيت نمشي فحالي، وكنت كنتمنى بأن وزير المالية غادي يكون معنا هنا، ولكن للأسف يالاه سلا التعقيب ديالو جمع المحفظة ديالو، لأن كايين إشكال حقيقي اللي كان بأن رئيس الحكومة السابق تواعد أمام البرلمانين فيما يخص ذلك الاقتطاعات ديال الضرائب من البنكة، السيد جا عندو ذلك البركة واش غادي يدوز بها الكونجي، أنا كنعقول لك بالأمس، بغيتو السيد الوزير غنجيبو لكم هاذ السيد نجيبوه لكم، ملي جا للبنكة جبر بأن تقطعات له من الحساب الضريبة، هاذ السيد هذنا عايش في الخارج، واش تبلغ بشي إعلان ديال المالية ولا ما تبلغش؟ كايين مشاكل حقيقية اللي كيعيشوها هاذ الجالية، لا من الإدارات داخل التراب الوطني ولا حتى القنصليات اللي كيعيشو فيها خارج أرض الوطن، ما كايينش الاستقبال، لأن عندهم الفرق كيمشي للإدارة ديال الأرض اللي مقيم فيها وكيمشي للإدارة ديالنا المغربية القنصليات والسفارات، للأسف الشديد.

ولكن السيد الوزير واحد الحاجة ما تقاوش تزايدو في الأرقام وأنتما

يجون إلى المغرب، هذا دليل على ارتباطات الفئة العريضة من الشعب المغربي بوطنهم الأم.

وبالتالي السيد الوزير، لا بد أيضا من مضاعفة الجهود وأخذ الحيطة والعبرة من السنة الفارطة، لأن هاذ العام هذا إن شاء الله الرحمن الرحيم، عيد الأضحى أيضا سيصادف "عملية مرحبا" سيكون في غضون شهر غشت، وبالتالي احنا عارفين غيوقع التدفق ديال عدد كبير ديال المواطنين، فلا بد من محاصرة هاذ الظاهرة حتى لا يقع ما وقع في السنة التي ودعناها.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

#### المستشار السيد سعيد زهير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابك، ففي كثير من الأحيان يحصل عدد من الاكتظاظات ولاسيما عند مغادرة نهاية شهر غشت، الذي نلتمس من سيادتكم بحث في إمكانية تنوع نقط المرور حتى يتم الخروج بسهولة ويسر، حتى يمكن للمهاجرين الالتحاق بأعمالهم في ظروف حسنة.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات، في حدود 8 دقائق أعتقد، تفضل للمنصة السيد الوزير.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا على تفاعل الفرق مع المعطيات التي قدمتها سابقا.

اليوم بغيت نأكد بأنه اليوم كناقشو عبور، نهار تعطيتونا محاور أخرى غادي نجيو نناقشوها وياريت أنكم تكثرو من المحاور الأخرى لأنه وقعت تغييرات كثيرة داخل مغاربة العالم، وتحولات سوسيوديمغرافية كبيرة وكثيرة، غادي نعطيكم واحد الرقم وغادي تفاجأو.

دارت دراسة مؤخرا على مغاربة العالم، هذه الدراسة التي نظمتها والتي أطرتها مؤسسة الحسن الثاني لمغاربة العالم، تلقاوا 316 بحث،

كتقولوا واحد الحاجة، كتقولوا بأن راه 5 مليون اللي...، 5 دالمليون واش دافعنا عليها كحكومة، كبرلمانيين؟ كزولو لهم الجلدة، بشحال بأن (Aller-retour) الباخرة اللي كتسوى من طنجة، كايين سبنة، الخزيرات كي عملو 150 أورو، 120 أورو، احنا 3500، 4000 ألف درهم حتى 5000 كيوصلو، معناه بأن كايين الحرية في الأسعار وكل واحد كتنقطعو كيفما بغينا.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي، السيد رئيس الفريق تفضل في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ما قلتموه بخصوص عملية إنجاح "عملية مرحبا"، هو صحيح، وهاذ المناسبة فإن الفريق الاشتراكي يثمن عاليا الدور الذي يقوم به رجال الأمن بمختلف درجاتهم وأصنافهم، كذلك السلطات المحلية ونوه أيضا كفريق اشتراكي بمختلف المبادرات التي تقوم بها مؤسسة محمد السادس للتضامن، وكذلك مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

لأن موضوع السؤال المحوري اليوم السيد الوزير، هو "عملية مرحبا"، فبالتالي احنا كفريق اشتراكي غادي نناقشو معكم هاذ العملية دون الالتفاف على المشاكل اللي كي عانيو منها مغاربة العالم سواء فالخارج أو فالداخل.

لكن، السيد الوزير المحترم، بغيت نقول أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة، فلا يمكن لنا كفريق أن نسكت عن معاناة المسافرين داخل "عملية مرحبا"، ونعطيك مثال السيد الوزير: عملية الاكتظاظ هي أحيانا تكون ناجمة عن تعقيد المساطر الإدارية، ونعطيك مثال: عملية تسجيل السيارات ديال المغاربة ديال العالم، إحدى المشاكل الرئيسية التي ينجم عنها اكتظاظ ديال هاذ المواطنين ديالنا، فبالتالي السيد الوزير على الحكومة أن تضاعف الجهود حول تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بتسجيل سيارات هؤلاء.

ثانيا، السيد الوزير، على الحكومة مجتمعة أن تعتمد إلى تطوير بنية الاستقبال، ولكي تحاصر ظاهرة الاكتظاظ لا بد أيضا من اعتماد السياسة ديال التحسيس وديال التوعية سواء في صفوف الموارد البشرية المكلفة باستقبال المغاربة ديال العالم، وكذلك بالنسبة للتوعية داخل صفوف المغاربة، لأنه كما قلت، السيد الوزير المحترم، 5 مليون ديال المواطنين ديال مغاربة العالم اللي كيجيو للمغرب، الذين

باش يتخلص في (billet) لأن تتطلع أنت فأى باطوكان، كيف ما كان نوعه.

بالنسبة للسلامة التقنية، السيد المستشار، يستحيل (bateau) يخرج للبحر إلى ما عندوش (certifié) من عندنا ومن عند الإسبان، من المستحيلات المطلقة وأنا كنفولها وأتحمل مسؤوليتي، ما يمكنش لأن ما غيقبلوش (les assurances) وما غادي تقبلش الضفتين، هذه راه دول، من المستحيلات، الخلل التقني يقدر يكون عادي، ولكن يكون إشكال تقني في الباخرة وتمشي، من المستحيلات، لأن (les deux rives) بجوج هما كيغتمدو على مقاييس دولية في الملاحة التجارية.

بالنسبة لمعانة المسافرين، الاكتظاظ، أنا تذاكرت معك السيد العلمي، السيد الرئيس، وزارة الداخلية دارت مجهود هاذ العام هيات فضاء كبير، راه 23 ألف متر مربع، راه الطاقة الاستيعابية 1000 سيارة، راه 260 كار، هذا ماشي تجاوب إيجابي مع الاكتظاظ؟ ولكن نوصلو 20 ألف في نفس الوقت، في حين خاصهم يمسيو 5 ألف، غادي نضطرو ننتظرو، غنتظرو 18 ساعة باش نكونو واقعيين.

لو كان التدبير ديالها يكون مشترك ما بيننا وبين المسافرين يمكن نوصلو، فإذا ما نبقاوش، عفاكم ماشي قلت كترين الأمور، لا، السيد المستشار، كندكر بواقعية، أنا وياك انتظرنا في مطارات أوروبية، وفي موانئ أوروبية، مدرناش احتجاج على السلطات العمومية، انتظرنا، هاذ العبد الضعيف كيفما قال السيد المستشار سكنت في (lyon) (autoroute) ديالها كتجي من باريس (point noir) اللي جا من باريس كيتسنى، كتسنى 6 ديال السوايح في (autoroute) وإلى بغيوت دوز (Marseille) تمشي ل (orange) كتسنى 7 ديال السوايح، ما كتنحجوش على الحكومة الفرنسية، هذا واقع كاين، حيث (l'autoroute) ديال (paris-marseille) كدوز من (Lyon)، إذن خصك إما تمشي في 4 ديال الصباح ولا تمشي في 8 غادي تسنى 6 ديال السوايح، وفي بعض الأحيان في شمس حارقة.

فإذا اكتظاظ ما كنفولش عادي، كنفول كندبروه عن طريق التوعية القبلية، أما المغرب بدل مجهود كبير في البنيات التحتية، ماشي أنا حيث في الحكومة، بدون مجاملة، كلنا سفرنا من بعد، وكلنا سافرنا دبا وكلنا غادي نساغرو غدا، كاين إشكال ديال التدبير اللي كيبي في لحظات معينة.

بالنسبة للتحسيس، أنا متفق، ساهمو معنا السيدات والسادة المستشارين، عبأوا مغاربة العالم باش هاذ التنظيم، هاذ العام بالفعل غادي يكون حتى في المعية غادي يكون اكتظاظ، حيث الناس غادي يجيو يعيدو وغيمشيو من بعد العيد والدخول المدرسي غادي يكون (le trois) حيث (le 2 est un dimanche).

وكلنا في ثقافتنا، بما فيها حتى هاذ العبد الضعيف كنبغيو نمشيو حتى كيبيق نهار، حيث خاصني نعيد مع أمي وخاصني نعيد مع نسبي

فيه 96 بحث هي من إنتاج، مكتوبة من اجتهاد مغاربة العالم اللي تزداد تما، واللي جلهم كيدرسو في الجامعات الأوروبية والأجنبية وكلها أبحاث مكتوبة بالإنجليزية، ياربت نكثرو من هذه الأسئلة المحورية وما نبقاوش ننتظرو غير مناسبة عبور، لأن غادي تعطينا التفاعل الأساسي ما بينكم وما بين المراقبة اللي تتقوم بها الحكومة والتفاعل كمستشارين باعتباركم وسطاء مع المجتمع في التفسير والتوضيح، ولم لا في المعارضة كذلك للسياسات العمومية.

إذن اليوم أنا غادي ناقش عبور، ونهار تستدعيوني ناقش أشياء أخرى على استعداد كامل.

بالنسبة النقل البحري، شوف، باش نكونو واضحين هذا قطاع (libéralisé) فيها 3 الشركات 4 تهيم في العالم، تتحكم في الأسعار، إما خاصك أنت تدعم، وهنا التكلفة المالية، يمكن تقترحوها غدا على الحكومة كمستشارين، كممثلي الأمة، لأنه هاذوك الأرقام اللي تتعطي دولة أخرى لأنها تحتل المدن، عملية سياسية بالدرجة الأولى، باش بغينا ننقلو من هذيك المعابر البرية.

في حين الدول اللي احنا نتفاوض معها عن طريق وزارة النقل هي شركات فقط هازة (des drapeaux)، وشركات خاصة تتقول لك أنا في ذيك المنطقة عندي 3 أشهر فين كترج وكي غادي ندير غدا أنا ل 5 دالمليون إذا ما كانتش الشركات اللي غادي تنقلهم، راه بواخر.

إذن خاصنا ننتهبو باش ملي يكون التفاعل يكون تفاعل بلغة واقعية، هذا واقع، راه عندك 5 المليون ذهابا إيابا، إذا ما كانتش البواخر ما غيتنقلوش، ما غيجيوش وما غيرجوش، فإذا إلى غناقشو يمكن غدا إلى كانت مبادرات قوية والحكومة اقتنعت بها وكانت إمكانياتها لم لا (un système de compensation) ولكن خاص يتفكر فيه، ويتفكر فمصادر التمويل ديالو.

بالنسبة لظروف الانتظار، شوف احنا (les billets) كلهم (des billets open) مفتوحين، ماشي بحال المطارات، في المطار كل واحد كيحترم الوقت، كيبي ساعة قبل وينتظر ساعة باش يمشي تما كيبي مفتوح، إذن إلى جا مفتوح، جات 10000 صعب عليها تمشي، تبيخص انتظار، الانتظار كذلك مرتبط بالباخرة خاصها تشوف واش عندها إمكانية باش تمشي في الجهة الأخرى، النقل البحري فيه تنسيق، ما يمكنش تخرج باخرة من (Tanger-Med) إذا ما عندهاش رخصة، فين يمكن تمشي توقف في الجزيرة الخضراء، خاصها تنتظر، هذه عمليات بحرية في الملاحة التجارية معروفة، إذن غادي نتسناو فذيك الساعة هذيك، بعكس خاصنا نديرو عملية تحسيس وعملية القرب البيداغوجي باش مغاربة العالم يفهمو بأنه عندهم (open) مفتوح، هذا كيغبروه مكتسب، نعيدوه نعيدوه، ولكن نتحمو مسؤوليتنا كاملين، راه غادي يحتجوا علينا، لأن عاد دار، لأن فيه واحد (système) ديال تفاعل الشركات اللي ما باغينوش الشركات التجارية، لأن كيتسناو شهر

وبغيت ننبه، لأن درنا سؤال شفوي، وكان من المفروض أنه يتوجه لأنه يتعلق بالقيمة ديال (TVA) بالجماعات وكان من المفروض يتوجه لوزارة الداخلية، توجه لوزارة المالية وللأسف تقبل، والآن عاد نتفاجأ ومن طرف السيد وزير المالية يتطلب منا بأنه ما كانش من المفروض أنه يقبلوه ويتطلبوا منا السحب، احنا سحبناه، ما كايين مشكل في إطار المساعدة.

ولكننا مرة أخرى السيد وزير العلاقات مع البرلمان..

### السيد رئيس الجلسة:

تم سحب السؤال من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، صافي أنا عندي المراسلة السيد المستشار.

لدي مراسلة من الفريق ديال الأصالة والمعاصرة تفيد أنها تسحب السؤال الموجه للسيد وزير المالية.

### المستشار السيد العربي المحرشي:

سحبناه نزولا عند الرغبة ديال السيد وزير المالية.

### السيد رئيس الجلسة:

هذه مسألة تخصصكم السيد المستشار.

### المستشار السيد العربي المحرشي:

فعلا ولكن تنقولوا السيد الرئيس بأنه هاذ الموضوع هذا يتعلق يعني بوزارة الداخلية من المفروض أنه يتحال على القطاع المعني.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي العربي.

تفضل السي نبيل لطرح السؤال، تفضل.

تفضل في إطار نقطة نظام ما كايين مشكل.

### السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة:

مسؤولية الوزارة ما يمكنهاش تأخذ القرار نيابة عن الفريق.

السؤال كما جاءنا تحت رقم 1565 جاء فيه، أنه موجه إلى وزير الاقتصاد والمالية، ما عنديش الاختصاص باش واحد السؤال جاي لواحد القطاع ونحولوا لواحد القطاع، لأنني لا أملك القرار نيابة عن الفريق المعني، ولكن ما دام السيد رئيس الفريق عندورغبة يتحال على وزارة الداخلية بكل فرح.

ومع أختي ومع كلشي، مناسبة دينية ولكن مناسبة اجتماعية بامتياز العيد الكبير، ما يمكنش نحرمو منها مغاربة العالم.

فإذن احنا أمام ماشي إشكال، أمام تدير، اللي خاصو يكون تدير عقلاني، لكن غادي..

إذن الدولة عن طريق اللجنة الوطنية اللي عبور اللي فيها كاع القطاعات الحكومية واللي كتشتغل كتدير التقييم، والتقييم كيكون واقعي، وفيه جميع المؤسسات وبدون استثناء، ويمكن نقول لكم أنا حضرت لهاذ اللجنة فيها احترافين من العيار الثقيل اللي ماشي عاد مع هاذ الحكومة راكمو 20 سنة، 30 سنة من الخبرة، وبفضلهم كتحلوا المشاكل القائمة اللي كتجي أثناء العبور.

عندنا كذلك وهذا خاصنا نذكر فيه، نهار تجيبوني نذكر على التحصين الثقافي والتحصين اللغوي أنا مستعد، نهار نذاكرو على ما معنى تعليم اللغة العربية والأمازيغية اللي هورأسمال ديال مستقبل ديال التحصين، نذكرو عليه جميع، وبغينكم في إطار التفاعل تساعدونا، لأن مجموعة دول الاستقبال ما بقياش باغية نعلمو ولادنا العربية، باش نذكرو، إذن خاصنا ندعمو المجتمع المدني كجمعيات وندعم المراكز داخل المساجد، لأنه دارت دراسات تحصين الهوية يتم عن طريق تعليم اللغات الوطنية والثقافة المغربية، وأجيال وأجيال صامدة.

وقع تحول في الأطر، كنعقول لكم أن النقل البحري ولا أكثر من النقل تقريبا فايبدو بشوية النقل البحري ولا النقل الجوي، بمعنى أن مغاربة العالم غدا غادي يجيو في المطارات، ما يقاوش يجيو بزاف في الموانئ، 41% كتجي عن طريق الجو و42% عن طريق البحر.

بالإضافة إلى أنه لولا الجار اللي عندنا معه علاقات قوية ما يمكنش في الضفة الأخرى إلى ما كانش المساعدة يكون هاذ العبور، حيث حتى هي طرف أساسي، ذلك أن لجنة التقييم ما بين المغرب وإسبانيا كانت دارت التقييم في الصويرة، ودارت تقييم لكل المعطيات، وزادت اجتمعت في مدريد باش تحضر لهاذ..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي، موضوعه إستراتيجية الوزارة لحماية حقوق أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

قبل ما نعطيك الكلمة، اسمح لي السي نبيل، في سير الجلسة، تفضل السي العربي.

### المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس، شكرا لكم وشكرا للجميع.

أنا بغيت غير نستغل الحضور ديال السيد وزير العلاقات مع البرلمان

ليلا، تختارو مكان وفضاء خارج القنصليات باش ما يحسوش بأن عندهم علاقة إدارية مادام تتكون (un weekend) وكاين واحد التفاعل، تنوجدو بأن 90% دالمشاكل كلها ناتجة على غياب الشرح والتوضيح والتفسير، مثلا العقار تينقال للواحد إلى ما احترامش الأجلات غدا غادي يضيع له حقو، تينهموما هي الأجلات؟

"محافظةتي" ثورة هادئة، كما قلت للصحافة، في تغيير واحد العقلية ثقافية في التفاعل مع العقار، الآن أي مغربي في العالم احنا كاينين في 100 دولة، وحا أوربا فيها 80% تيدير تيكليكي تيدخل تيدير العقار ديالو فين ما كان في المملكة المغربية، وإلى بغى يحفظ تيدير المسطرة (à distance) ويمكن يوكل شي واحد ويمكن يأخذ شهادة الملكية (à distance) من دارو، فياذن واقع تحول في إطار الدفاع على الحقوق.

كاين كذلك، وهذا هو الأساس، تنوقفو عند المغاربة اللي في وضعية صعبة، هاذ العام جينا 97 مغربي كانوا حلين بنفقات الوزارة وبدعم الوزارة، أنا نتعتبر تندخل في إطار ما يسمى بالعودة الاضطرارية، لكن كاين يوميا، علاش أنا أكدت على (la page facebook) تما تيتفاعلو، كاين المحسن تيقول لك أودي هاذ السيد في البلاصة الفلانية راه واحد، تندخلو عن طريق القنصلية تنحدو الهوية، وبالفعل تيتم الإرجاع ديالو.

كاين دعم الفئات الهشة حتى هو جزء من الحقوق، الآن ما كاينش شي مغربي تنجمو ليه في الخارج باش يكون نقل الجثامين ديالو، في حين كانوا كع مجموعة جات تيقول لنا أودي أنتما مالكم تنظلو تطلبو في الجوامع وفي الأماكن العمومية وفي الأسواق، الآن احنا منعنا بمنشور ديال الوزارة أنه منعا كليا على أي واحد يمكن يجمع لشي مغربي أو مغربية توفي مشى عند الله في وضعية هشة ما يجملهمش الفلوس.

هذا كذلك راه مكلف ولكن نتعتبروه جزء من دفاع عن حق مغاربة العالم، غادي نعطي رقم ونحبس هنا، ما بين 2010 ودابا 197 مليون من الدرهم ديال نقل الجثامين، كل سنة 35 مليون درهم، هذا جزء من الدفاع على حقوق مغاربة العالم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أكد أن الجهود الإيجابية يجب أن تثن وتثنونها، لكن في الحقيقة السؤال كان محدد بمرجعية معينة، وهي مرجعية البرنامج

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السي نبيل لطرح السؤال.

#### المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة المعتمدة من طرف الوزارة لحماية حقوق أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج انطلاقا من مرجعية البرنامج الحكومي؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

بالفعل أنا نتشكركم السيد المستشار على السؤال، لأنه حماية حقوق مغاربة العالم جزء من الاستراتيجية، هي تصرف على مجموعة من الآليات، أول آلية عندنا 25 اتفاقية مع مجموعة مكاتب محاماة في العالم كلو، كلما لاحظنا بأن مجموعة من المشاكل غادي توقع إلا وتطلبو من السفارة القنصلية تبحث على مكتب محاماة في بلد الاستقبال وتنوقعو معه، هاذ السنة وصل الغلاف المالي 3 دالمليون ديال الدرهم.

إذن باش تكون المسيرة والاستشارة والمتابعة ديال مشاكل القانون اللي عندها علاقة بخصوصية بلد الإقامة.

كاين كذلك نتحاولو ونظمنا مجموعة من محامين مغاربة تيمارسو في العالم من أصول مغربية أو مغاربة، واللي هم أدرى بمشاكل دول العالم تيجتاهدو معنا ولحد الآن بشكل تطوعي، وعندهم واحد الرغبة كبيرة باش أنهم ينخارطو للدفاع عن مشاكل مغاربة العالم.

دخلنا مؤخرا فواحد التجربة نتعتبرها بشكل متواضع ناجحة، الشباك المتنقل، مشينا لإسبانيا، مشينا لإيطاليا غادي نمشيو هاذ الأسبوع المقبل إلى بلجيكا، تنديو كاع القطاعات المعنية، لأن مشاكل مغاربة العالم 2، احنا درنا الترتيب كاين العقار وكاين مشاكل الأحوال الشخصية، إذن خاص يمشيو القضاة ويمشيو أهل الاختصاص في الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية.

إذن تنديو احنا 14 القطاع، نتشتاغلو من العاشرة حتى العاشرة

الحكومي.

البرنامج الحكومي فيه مجموعة من الإجراءات التي يفترض أن تتخذها الحكومة فهاذ القطاع الوزاري المعني بمغاربة العالم، والتي لا تختلف بأنه قطاع مهم وفيه أزيد من 5 ديال الملايين ديال المغاربة وحتى المساهمة ديالهم في الاقتصاد الوطني وفي التوازنات الداخلية إلى هضرنا بلغة الاقتصاد عندهم مساهمة قوية.

لكن تتلقاوا، السيد الوزير، لازال هناك نوع من التعثر على هذا المستوى وبالمؤشرات المحددة، البرنامج الحكومي يتحدث عن تفعيل المقتضيات الدستورية القاضية بإشراك مغاربة العالم المؤسسات الوطنية، وهذا تفعيلًا للمقتضيات ديال الدستور، كئلقاوا بأنه هاذ المقتضى لازال غائبًا.

المسألة ديال المشاركة السياسية ديال مغاربة العالم كيف ما أشرتو في الجواب السابق السيد الوزير، فعلا يعني عندنا طاقات الحمد لله تشرف المغرب، الآن المغاربة أو من أصول فرنسيين أو هولنديين أو من أصول مغربية، كيمشيو يشرفون البلد في برلمانات دول أخرى، احنا لما لا هاذ الصورة ديال هاذ النماذج المشرفة تكون معنا هنا في مجلس المستشارين وفي مجلس النواب، لما لا، هذا طبعا مجهود جماعي خاصنا نديروه والأولوية خاصها تديرها الوزارة المكلفة بالجالية.

كذلك من بين الالتزامات في البرنامج الحكومي إخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية اللي مازال ما خرجش، وبالتالي باقي المجلس بدون إطار قانوني منظم، كين من بين المقتضيات كذلك في البرنامج الحكومي حماية الهوية الوطنية للأجيال، هنا ربما نمشي معكم السيد الوزير فعلا كين مجهود على مستوى العرض الثقافي، لكن فيه نقاش مثلا الموقع ديال التربية الإسلامية كجزء أساسي من الهوية الوطنية، سواء في المسرحيات اللي كتدار أو الجمعيات التي تدعم، ما موقع هاذ التربية الإسلامية في هاذ البرامج؟ كين على المستوى الثقافي الحسانية مثلا أو الثقافة الأمازيغية مثلا ما موقعها؟ الحجم ديالها.

فبالتالي هاذو يعني أمور يجب أن نعيد لها الاعتبار وربما نقيمو مجموعة ديال الأمور اللي كتدار على هاذ المستوى، كين مقتضى مثلا إعطاء أهمية لحماية القاصرين المغاربة المرافقين كذلك.

فالسيد الوزير يعني عموما كين مجموعة ديال.. وشرتو القضية ديال الشباك المتنقل بزاف الناس مشاوا للتفسير أنه الشباك الوحيد لحل الإشكاليات، في الحقيقة هذا هو المطلوب، وحبذا لو أنه يكون مجهود على المستوى حتى نبدأو بعدا في المغرب، كين الآن على مستوى العمالات واللجن الإقليمية للجالية، ممكن أنه يكون التفكير فعلا في شباك وحيد لحل الإشكاليات ديال الجالية، لأن الوقت ديالهم في أرض الوطن..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل للسؤال الموالي موضوعه الإجراءات التي تعتمزم الدولة اتخاذها بعد تحول المغرب من بلد عبور إلى بلد استقرار المهاجرين وخاصة الأفارقة منهم، الكلمة لأحد السادة المستشارين أو المستشارات من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

إذن بعد تحول المغرب من بلد عبور إلى بلد استقبال، نساءلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة من أجل إدماج المهاجرين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

تنشكر مستشاري الاتحاد المغربي للشغل على هذا السؤال، لأنه بالفعل النقابات حاضرين في السياسة الوطنية للهجرة، وهاذ التفاعل كياكد بأنه كين رؤية إستراتيجية في التعامل مع ظاهرة الهجرة.

غير بغيت واحد المقدمة أولا بسيطة، ما كينش دولة في العالم عندها أجوبة على ظاهرة الهجرة وبدون استثناء، ما يقع في مجموعة من الدول الكبرى وعندها واحد العجز في التعاطي الإيجابي مع ظاهرة الهجرة.

المغرب بإرادة ملكية قوية تبنى في 2013، سياسة الهجرة جديدة، وهاذ السياسة الوحيد اللي تبنها في المنطقة ككل.

إذن تمت تسوية الوضعية الإدارية ل 50 ألف، اللي أصبحوا الآن مهاجرين مستقرين، باش يمكن هاذ المهاجرين يستافدو من الخدمات تم تغيير الترسانة القانونية المغربية، اللي ما تغيراتش منذ سنوات وسنوات، بفضل هاذ التغيير الآن عندنا 6000 طفل من عائلات مهاجرة في المدارس العمومية المغربية، جزء منهم وصل هاذ السنة للإعدادي، وبفضل تحدي وإرادة نساء ورجال التعليم العمومي، عندهم الحق في السكن الاجتماعي إلى كان مقيم وكانت عندو شهادة عمل، عندو الحق في التكوين المهني كباقي المغاربة، كين عندنا حضور قوي ديال المؤسسات، التكوين المهني كيبذل مجهود قوي، الهلال الأحمر المغربي، المكتب الوطني للتكوين المهني، التعاون الوطني، كلها آليات، كين المجتمع المدني لأن كنجييه، اللي لولاه ما يمكن نزلوهاذ السياسة على أرض الواقع.

تبني مقاربة شمولية مندمجة كتتحقق التقائية في هاذ السياسات كلها التي قلت القطاعية، وركزت على حقوق الإنسان واتخاذ تدابير عملية أهمها، السيد الوزير:

- تأهيل الإطار القانوني للهجرة واللجوء، وضمان الملائمة ديالو؛

- الإسراع بتعديل قانون الجنسية التي كبحصر الحصول على الجنسية المغربية على المرأة الأجنبية المتزوجة من مغربي دون الأجنبي المتزوج بمغربية ضدا على المبادئ الدستورية؛

- تيسير ولوج المهاجرين على قدم المساواة مع المواطنين المغربية إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الشغل والصحة والتعليم والتكوين وإزالة المعوقات القانونية لولوجهم للعمل اللائق، أنتما كتعرفو بأن كايين واحد العدد ديال المعوقات؛

- ثم مؤسسة الاستقبال، السيد الوزير، واعتماد آليات عملية لضمان المساعدة القانونية لهاذ الناس، ثم بطبيعة الحال تعزيز دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام باش تغير ذاك النمطية ديال الهجرة.

ولا شك أن هاذ الإجراءات تتبقى أساسية لضمان إدماج أفضل للمهاجرين في المجتمع المغربي وجعل الهجرة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا مجالا لتعزيز التضامن خاصة التضامن جنوب جنوب، بعيدا عن الضغوطات الأوروبية التي في الحقيقة تريد أن تحول المغرب إلى مجرد دركي بالوكالة ومدبر بالمناولة لاحتواء تدفق المهاجرين على أوروبا.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى، تفضل.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:**

السيدة المستشارة،

أنا ختمت بواحد رؤية التي هي الرؤية الوحيدة باش نتعاونو على ظاهرة الهجرة، إلى ما كانش التعاون بين المركزيات النقابية باش ما تخليش يكون الاستغلال في مواقع الإنتاج، وإلى ما كانش تعاون ديال المجتمع المدني وإلى ما كانش سياسة عمومية واعية بأنها الهجرة هو جزء من التنمية، والأمم المتحدة أكدت في ميثاق 2016 والمغرب هو الذي كانت عندو الشجاعة باش أنه استضاف محطتين أساسيتين.

لكن نقول لك المغرب دار مبادرات قوية، دار سياسة للهجرة، التنزيل ديالها هو عمل محلي للمنتخبين، هو عمل وطني ديال السياسات

بطبيعة الحال إلى ذكرنا على هاذ السياسة، ما معنى هذا؟ معنى الترجمة خاص تكون على الناشئة، كل سنة كتنظمو مخيم للأطفال المهاجرين، وصلنا هاذ السنة ل500 طفل التي لولا دعم ديال الحكومة ودعم جمعيات المجتمع المدني ما نوصلوش ليه.

إذن احنا بالنسبة لنا كنعثرو خلية التنزيل فيها السياسات العمومية، فيها دور النقابات أساسي، فيها دور الجمعيات المجتمع المدني، وفيها كذلك الفاعلين المحليين المنتخبين، بلاهم ما يمكنش نزلو واحد السياسة فاعلة في تدبير إشكالية الهجرة التي هي إشكالية معقدة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة امال العمري:**

السيد الوزير،

صحيح أن بلادنا اتخذت خيارا استراتيجي في مجال الهجرة وصادقت على عدد ديال الاتفاقيات الدولية، وأهمها آخر وحدة هي 97 بشأن العمال المهاجرين والتي كلها هاذ الاتفاقيات كتمنع التمييز ما بين المهاجرين والمواطنين.

كما كايين قوانين بالفعل لمكافحة الاتجار بالبشر، وكيفما قلت الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء واحتضنت بلادنا أهم المنتديات، وأهمها هو المنتدى الأممي ديال (globe compact) ولكن الواقع المعيش ديال المهاجرين هو مزري ومعيب، السيد الوزير، خاصة المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، جراء المعاناة اليومية وتعرضهم لممارسات تمييزية منافية لحقوق الإنسان والحاطة من الكرامة، وصلت إلى أكثر من مرة إلى إضرار النازح في مخيمات سكنية لهؤلاء، كتحيلكم على مخيم ولاد زيان الأسبوع الماضي مثلا، ناهيك هن استغلال هاذ المهاجرين المقيمين بصفة، كيفما كتقولو أنتما غير قانونية، بما فهم النساء والقاصرين وتشغيلهم دون أدنى الحقوق الأساسية، وقد حصل أن تم ترحيلهم القسري إلى المناطق الجنوبية والمناطق الشرقية للمملكة في خرق واضح للمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ولعل أوضاع الوافدين البالغ عددهم 101 ألف و200 مهاجر ومهاجرة، أي 0.3% من الساكنة المغربية، مرشحة للمزيد من التدهور مع الارتفاع المرتقب للهجرة في ظل استمرار أسبابها ببلدان المصدر، خاصة التحديات الديموغرافية، المناخية، النزاعات المسلحة، الصعوبات الأمنية والاقتصادية، إلى غير ذلك.

وفي أفق كذلك انضمام المغرب لـ (CEDEAO)، التي طبعا كتعتمد حرية تنقل الأشخاص.

لذلك احنا فريق الاتحاد المغربي للشغل، كناكدو على ضرورة

ذلك تنشغلون سنتين كنعم وتزودون بنك المعلومات ديالنا بكل المعطيات على الكفاءات المغربية وتنشغلون فيه مع قطاعات أخرى، وكتفتاجوا يوميا مفاجئات سارة، بينما كايين كفاءات من العيار الثقيل، ذلك باش ترجمتها؟ تنظمو منتديات لهاذ الكفاءات، باش تخلق واحد آليات التنسيق في بعضيتها، وباش تبقى حاضرة باش أولا تستوعب التحولات اللي وقعت في بلادها وتدير آليات التنسيق باش يشتغلو ككفاءات بعضيتهم، ويكونون قنطرة ما بين البلد الأصلي وبلدان الاستقبال.

صوبنا الجهة 13 اللي بدايتها الأساسية واللي يمكن تكون غدا واحد الفضاء استثماري ولما لا فضاء لجلب التكنولوجيا في البداية ديالو تنشغلون مع اتحاد مقاولات المغرب.

اشتغلنا كذلك بما يسمى في الكفاءات الموضوعاتية، قطاع الحمامة احنا فوجنا بمئات المغاربة هما في قطاع الحمامة وتيتارفعو على الأقل ب25 لغة اللي حسبنا لحد الآن، فإذن واحد رأسمال أساسي للمغرب ديال غدا في المجال القانوني وفي مجال الاجتهاد.

احنا تنشغلون مؤخرا مع أكاديمية المملكة المغربية باش نجمعوهاذ (think tank) ديال واحد ألف مغربي (primés scientifiquement) اللي حصلوا على أكبر الجوائز في البحوث العلمية وكنشغلون مع المكتب الشريف للفوسفات باش غادي نجمعو واحد 500 شاب، منهم واحد 2000 حضرو في الجامعات وفي اختصاصات دقيقة، باش يخلقوا واحد الفضاء دائم عن طريق هاذ المؤسسة باش اشتغلوا.

فإذن كايين اشتغال، كايين دينامكية، لكن كيطلب الصبر، كيطلب تراكم العمل وما غاديش يدارش في هاذ الحكومة فقط، هذا تحدي وطني غيدار في كل الحكومات المتعاقبة، مادام أن مغاربة العالم رغبة ويكونون حاضرين في المشروع التنموي ديال المغرب، باش نجابو على تحديات المستقبل.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكركم السيد الوزير على جوابكم.

كما تعلمون ساهمت الجالية المغربية المقيمة بالخارج في المسار التنموي لبلادنا ولا تزال، فبناء المشروع التنموي الكبير وبناء مغرب الغد يحتاج إلى جميع أبناء هاذ الوطن، خصوصا هذه الفئة المهمة المتواجدة بالخارج التي تشكل رقما هاما يقدر ب5 ملايين مغربي ومغربية.

وتفاعل مع هذا الموضوع الهام الذي يهم الحكومة في شموليتها ومن

العمومية هو ديال المركزيات هو ديال الجمعيات، هو خاصو يكون جهوي، فقاري، فعالمي، يستحيل البلاد بوحدو يواجه بوحدو ظاهرة الهجرة من المستحيلات.

لكن المغرب دار خطوة جريئة دار مبادرة خاص فيها التعاون، لذلك أنا تنقول بأنه راه إلى كانه هاذ الناس غادي يندمجو في المجتمع عن طريق المدرسة، عن طريق التأطير الاجتماعي، عن طريق المجتمع المدني، وعن طريق السياسات العمومية.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثامن والأخير في هذا القطاع موضوعه إدماج الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تزخر الجالية المغربية المقيمة بالخارج بكفاءات وخبرات عليا في مختلف المجالات والتي تلعب دورا رياديا في اقتصاديات ومؤسسات بلدان الإقامة، مع العلم أن بلادنا هي أولى بالاستفادة من هذا الرأسمال البشري الكفء.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي الخطوط العريضة لإستراتيجية الحكومة في مجال تعبئة وإدماج الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

هاذ السؤال تيدخل في صلب المقاربة الجديدة اللي جات مع التحولات اللي وقعت داخل مغاربة العالم، كنا تعودنا في الستينات يد عامله اللي تنشغل في قطاعات معينة، اليوم نحن أمام الجيل الثالث والرابع اللي وصل لمواقع أساسية في صناعة القرار داخل البحث العلمي، قرار داخل قطاع خدماتي، داخل كل قطاعات الإنتاج بدون استثناء، احنا واعيين بها.

تذاكرنا كيفاش كنعلمو الحقوق، ملي كنعلمو تحصين الهوية، تذاكرنا على آلية تحصين الهوية، فإذن كلها استراتيجية كترجم يوميا.

لوما كانش هاذ الاستراتيجية هاذي 30 سنة كايين غادي يكون مغاربة العالم في وضعية أصعب وأعقد، احنا واعييين بأن كايين تعقيدات داخل دول الاستقبال، لكن راه كنتجاوبومع هاذ التعقيدات، باش نوجدو جزء من الحلول، ماشي فقط وزارة الجالية، كايين تعبئة كل القطاعات وكل المؤسسات العمومية ولولاها ما يمكنش نقدمو أجوبة لأسئلة معقدة.

إذن كايين تواجد، كايين حضور، كايينة إستراتيجية، كايين ترجمة لهاذ الإستراتيجية.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية وموضوعه التدابير المتخذة لإنجاح مناسك الحج لهذه السنة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، مع حلول موسم الحج تطرح كل سنة على العديد من الأسئلة المتعلقة بتوفير الشروط والضمانات لإنجاح عملية أداء مناسك الحج، خاصة ظروف الإقامة والتغذية والسفر.

في هاذ الإطار نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي ستخذونها؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد احمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

خلال وزارتكم المكلفة بملف الهجرة، نود في الفريق الحركي التأكيد على بعض الملاحظات المعززة باقتراحات ندرجها فيما يلي:

أولا، نعتقد في الفريق الحركي، أن العناية بالجالية المغربية المقيمة بالخارج أكبر من مجرد تنظيم لعملية عبور موسميا، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وإنما نعتبر بأن هذه الفئة تحتاج إلى سياسات عمومية ناجعة ومنصفة تضع إدماج الكفاءات المغربية التي تواجه موجات الاستقطاب بدول الاستقبال في صلب اهتماماتها.

ثانيا، أن الكفاءات المغربية بدول المهجر استطاعت أن تراكم تجارب متعددة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية، بل حاضرة بقوة في مراكز القرار في العديد من الدول، لذا أضخى من الضروري بلورة استراتيجية وطنية حقيقية لإدماج الكفاءات المغربية بالخارج، مع مواكبة ذلك الإجراءات لتحفيزهم، كمنحهم تحفيزات ضريبية وعقارية للاستثمار في الوطن، وتمكين المتقاعدين منهم المقيمين بالمغرب من حماية اجتماعية وتغطية صحية، وتحسين منظومة أجور هذه الكفاءات للتشجيع على العمل في المغرب وإدماجها في منظومة سوق الشغل.

ثالثا، تفعيل الحقوق الدستورية لمغاربة العالم عبر اتخاذ إجراءات تشريعية وتنظيمية خاصة المتعلقة بضمنان تمثيليتهم السياسية والانتخابية في المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المؤسسة التشريعية، ومراجعة تركيبات واختصاصات مجلس الجالية المغربية بالخارج.

رابعا، نؤكد في الفريق الحركي كذلك، على ضرورة معالجة إشكالية الهجرة، أي هجرة الأدمغة التي أنفق بلادنا على تكوينها إمكانيات مالية هائلة، لكن في نهاية المطاف تساهم في بناء وتنمية بلدان المهجر.

وفي هذا الإطار نقترح اتخاذ تدابير عملية تستهدف مواكبة خريجي الجامعات والمعاهد، خاصة المتفوقين منهم في الحياة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتكم في ذلك السيد الوزير في حدود الوقت المتبقى، تفضل.

### السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

راه كايينة استراتيجية، راه اللي كنعلمو استراتيجية، "عبور" هو جزء أو آلية مقارنة شمولية، فيها "عبور"، لوما كانش عبور غادي تكون مشاكل كثيرة، إذن خاصها تكون الآلية ديال "عبور".

كايين تعبئة الكفاءات، راه كنعلمو على أرض الواقع تعبئة الكفاءات، أنا شرحت وإلى تبعتمو معنا الأنشطة والتظاهرات غتلقاوبأن تعبئة الكفاءات كتحتل الصدارة، ملي كنعلمو غنعلمو حماية الحقوق

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الوزير.

احنا نشكركوك السيد الوزير على.. ما تنشكوش في المجهودات ديالك والعمل الجبار اللي تتقوم به، هذا ما تيديرو حتى شي واحد، لأنك تتقوم بواحد الواجبات كبيرة.

غير ما فيها باس كاين شي بعض الملاحظات كيف ما قلت السيد الوزيراه كانت الإجابة ديالك على هاذ الشيء اللي غادي نذاكرو عليه نيت، أنت راه درتي عليه الإجابة، لأن كاين فعلا كايئة وكالة الأسفار اللي هي الثمن ديالها اللي مع العلم كاين نفس الأئمة اللي كايئة في وزارة الأوقاف كايئة في وكالات الأسفار، إذن كاين هنايا واحد التأثير تقني ديال وكالة الأسفار أكثر جودة وأنت دابا تكلمت عليها بأنها راه الأمور إن شاء الله غادي تحسن، هذا هو اللي نطمح إليه من سيادتكم السيد الوزير.

وكاين مشكل اللي هو تيعيشوه الحجاج ديالنا الميامين المشكل ديال الحافلات اللي كيمشيو من لعرفة ومن عرفة لمزدلفة ومن مزدلفة كيرجعو عاود لمنى، كتعرف بأن كاين واحد الإشكال كبير اللي كيعيشوه الحجاج وهو هاذيك الطريق، كاين بعض المرات كيمشيو الحجاج على رجلهم باش كيوصلو لمنى ولا كيجيو من منى كيمشيو لعرفات على رجلهم، هنا تداركتم هاذ المشكل هذا كنشكروكم على المجهودات، ولكن ما فيها باس تزيد تعطيو واحد المجهود للحجاج لأنهم تيعيشو، بكل صراحة، احنا قراب لهم بزاف، كنعيشو معهم هاذ الشيء اللي كيتكلمولنا عليه.

ولكن الحمد لله أجبت على الأسئلة اللي غنطلبونك، فلهذا كنطلبو من الله سبحانه وتعالى أن الحجاج الميامين باش إن شاء الله يكونو فالمستوى المطلوب حتى هما وكذلك نطلب لهم حج مبرور وسعي مشكور وذنوب مغفور والدعاء لأمر المؤمنين حتى يحقق على يديه الخيرات لهاذ الأمة والبلاد والعباد من أمن واستقرار لهاذ البلاد.

وشكرا لك السيد الوزير على المجهودات اللي كتقوم بها، تبارك الله عليك.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الرغبة في الرد على التعقيب تفضل السيد الوزير.

### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

المهم هو خاصنا نخلقوا واحد الجو نفسي اللي يمشيو فيه الحجاج وهم قادرين يصبرو، راه الإثارة، هاذي مسألة بسيطة واضحة كيمكن

نشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال وهي مناسبة لأؤكد لمجلسكم الموقر بأن عملية تنظيم الحج عمليات قد أشرفت على نهايتها فيما يتعلق بالعمليات داخل أرض الوطن.

الرحلة الأولى إن شاء الله غادي تمشي في 18 من هاذ الشهر، والرحلة الأخيرة ديال الذهاب غادي تمشي نهار 5 غشت، وهي كلها عمليات لوجيستكية كما تعرفون خاضعة لإكراهات ليس التغلب عليها دائما في متناول وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، هنالك عناصر جديدة:

أولا، أن السلطات السعودية وافقت على زيادة حصة المؤطرين المغاربة، بإضافة 150 مؤطر، لأن هاذ المشكل كان عندنا أصبحت 800 بدل 650.

ثانيا، عمل الوزارة على أن يكون في كل إقليم مؤطرون بشكل غير مسبق يتعرف عليهم الحجاج مدة قبل السفر ويظلون في الاتصال معهم إلى غاية الرجوع.

ثالثا، تنظيم تداريب للمؤطرين والمرافقين لشرح مستجدات هاذ الموسم والخطة التي سيتم اتباعها للتخفيف من بعض المشاكل، أساسا فيما يتعلق بالنقل والإقامة بالمشاعر المقدسة وتوجيه المرافقين للتعرف على الحجاج الذين سيؤطرونهم بمعدل 50 حاجا لكل فريق مع تدريبهم على استعمال برنامج الذي يساعد على تحديد الموقع.

رابعا، النقص من نظام الردين، يعني من بعد النزول أو الطلوع لعرفات كان السيارات تيمشيو وتيتسناو، غادي نقصومنه بنسبة 60% ونجربوها أشنو غادي يعطينا.

خامسا، استجابة سلطات الطيران المدني السعودي لطلب شركات الخطوط الملكية بأن تكون برمجة الرحلات أكثر كثافة بحيث لا تتعدى مدة الإقامة 30 يوما.

سادسا، الاتفاق مع مؤسسات، مؤسسة الأهلية لمطوفي حجاج الدول العربية على أن تكون الوجبات الغذائية بمنى وعرفات مطبوخة في حينها بدل المعلبات الجاهزة.

تبقى المساحة المخصصة للحجاج في منى هي نفسها، وهنالك على ما يروج تفكير الجهات السعودية في إيجاد تلك الحلول، قضية الأسرة المتراكبة أو غير ذلك.

مع كل هذه الاجتهادات في الوسائل فإننا جميعا مدعوون ونلتمس منكم العمل معنا لحفاظ الحج على الجو اللائق به حتى يكون مأجورا لكل من ساهم فيه إما بالهم أو بالمال.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعلمون، كان واحد الاشتغال وواحد العمل ديال التشاور سبق للفريق ديالكم المحترم نوه به فالجلسة السابقة، اللي أدى لواحد الاتفاق، إذن الآن عندنا واحد المسودة اللي احنا الآن في إطار التشاور مع وزارة المالية لتفعيلها في أرض الواقع، ولكن بغض النظر على القضية ديال القانون الأساسي وفي انتظار أن هاذ القانون الأساسي يخرج للوجود وهاذي مسألة أساسية كان واحد العدد ديال التعديلات جزئية اللي أدت إلى تعديلات حقيقية وتحسين لا فيما يخص الأجور، لا فيما يخص واحد العدد ديال التعويضات، توحيد طريق الاحتساب ديال منح المردودية مع واحد المسألة أساسية حتى واحد ما يضيع من هاذ العملية ديال التوحيد وصلنا لواحد الحل توافقي مع وزارة المالية مشكورة، تسهيل الحركية، إلى غير ذلك من المكتسبات الحقيقية، مع العلم أن هاذ القضية ديال إخراج هاذ القانون الأساسي، مسألة أساسية وتنعطيوها الجهد ضروري من أجل ذلك.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤالنا اليوم هو من منطلق الدور الذي تلعبه الوكالات الحضرية في مجال التعمير، في مجال التهيئة العمرانية وبالتالي فالاهتمام بالعنصر البشري وتثمين ما وصل إليه الحوار القطاعي هو تأكيد على أن ما جاء في الاتفاق هو شيء مهم.

لكن عدم الالتزام بالجدولة الزمنية التي وردت في هذا الاتفاق القطاعي عطل أولا إنجاز وصياغة الملحق التعديلي المتعلق بمنحة المردودية، التقاعد التكميلي، تنزيل قواعد الحركة الانتقالية بطريقة شفافة ودون تمييز بين المستخدمين، تسوية ملف حاملي الشواهد وفتح آفاق ترقية جديدة وإشراك الأطر في الرفع من مردودية هذه الوكالات الحضرية.

أما فيما يتعلق بالتعيين في مناصب المسؤولية التي نرغب في أن يتضمنها هذا النظام الأساسي بقواعد، أولا تضبط وتراقب هذه العملية وفقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة مع صون الضمانات الأساسية للموظفين بهذه الوكالات الحضرية امتثالا للأحكام الدستورية.

ثم الاعتماد على قواعد الاستحقاق والكفاءة ووضع حد للمتاجرة بهذه المناصب وإقصاء مرشحين ذوي كفاءة علمية وخبرانية مع كامل الأسف، بقرارات تحمل لباس المشروعية لكنها مع كامل الأسف تحمل

منين ما جات أن تجعل شي واحد تجعلو كينسي لاش مشا ويشغل بحوايج أخرى، الرحلة كيف ما كانت، علاش كنعصرو الصلاة وكنصومو إلى كان رمضان لأننا مسافرين؟ لأن السفر قطعة من التعب أو من العذاب، فلذلك كيخصنا نتعاونو على الجودائما.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني موضوعه النظام الأساسي لمستخدمي الوكالات الحضرية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، السي عبد الصمد تفضل.

#### المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد الوزير، لا زال مستخدمو الوكالات الحضرية يخضعون لمقتضيات نظام أساسي مؤقت منذ إحداث هذه الوكالات، ورغم جولات الحوار القطاعي التي توجت ببعض الاتفاقات وتتضمن التزام واضح بشأن مراجعة النظام الأساسي لمستخدمي الوكالات الحضرية لا زالت الوضعية على حالها.

لذا نساألكم ما هي الإجراءات المستعجلة التي ستقومون بها للشروع في مراجعة هاذ النظام الأساسي؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

#### السيد عبد الأحد الفاسي الفهري وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال اللي غادي يمكنني أولا أن أؤكد الأهمية اللي تنعطيو فالوزارة للمسألة ديال الاستقرار المادي والمعنوي ديال مستخدمي الوكالات الحضرية والارتقاء بالأوضاع ديالهم، هذا بطبيعة الحال بارتباط مع الدور الأساسي ديال الوكالات الحضرية والأهمية ديالو والمواكبة ديال هاذ الوكالات لواحد العدد ديال الإصلاحات مؤسساتية، اقتصادية واجتماعية في البلاد.

فيما يخص القانون الأساسي لمستخدمي الوكالات الحضرية، كما

المستشار السيد عبد العالي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

على ضوء النقاش الوطني الذي يعرفه موضوع إصلاح منظومة التربية والتكوين بعد اعتماد الرؤية الإستراتيجية وفي أفق صدور القانون الإطار، ما هو منظوركم لاستقلالية الجامعات المغربية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون بحكم أنتم أستاذ جامعي، أهم المرتكزات الأساسية لإصلاح منظومة التعليم العالي هو إصدار القانون 01.00 هادي واحد 19 سنة اللي هاذ القانون كيتضمن واحد العدد ديال الأمور جد مهمة ولا سيما المتعلقة بحكامه الجامعة وأيضا استقلاليته، حيث حولها القانون 01.00 في إطار هاذ الاستقلالية البيداغوجية والاستقلالية الإدارية والاستقلالية المالية.

بالنسبة للاستقلالية الإدارية، كتعرفو بأن اليوم عندنا واحد مجلس الجامعة اللي يدير ويدبر هذه الجامعة، ويرأسه رئيس الجامعة على نقيض الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين اللي كيرأسها الوزير أو المؤسسات العمومية الأخرى التابعة للوزارة اللي كيرأسها السيد رئيس الحكومة.

الجانب البيداغوجي اليوم كايين واحد العرض تربوي بيداغوجي يتم بلورته من طرف الفرق البيداغوجية للجامعة، ويتم أيضا اعتماده من هيكل الجامعة.

بالنسبة للميزانية كيف تتعرفو الصرف والتبويب والبرمجة ديال الميزانية تتم من طرف مجلس التدبير ومجلس الجامعة في إطار تطوير برنامج تطوير الجامعة، لهذا احنا ما يمكن لنا إلا نتمنو ما تقوم به الجامعة، وأيضا موازاة مع هذا اليوم عندها واحد السياسة تطويرية مهمة في إطار الشراكة وفي إطار التدويل، في إطار البحث العلمي اللي ما مذکورش في القانون 01.00.

شكرا.

تميزا على أساس الانتماء السياسي والنقابي والعلاقات الاجتماعية.

وهنا لا يمكن السماح بصباغة هذه المؤسسات بهذه الألوان السياسية أو الرموز النقابية أو الشعارات، شعارات القربا الاجتماعية، بل الواجب الامتثال لقواعد الاستحقاق والكفاءة، كما نصت على ذلك الأحكام الدستورية، لأن هذه الإختلالات التي تقع في بعض الوكالات الحضرية وهي بناء على شكايات متواترة توصلت بها وبيانات أصدرتها النقابة الوطنية للوكالات الحضرية، خاصة في الوكالة الحضرية فاس، الوكالة الحضرية القنيطرة، الوكالة الحضرية للراشيدية، هناك احتجاجات كثيرة على هذا الأمر أدى ببعض الأطر من المهندسين والمهندسين المعماريين إلى تقديم استقالاتهم.

اليوم هاذ الأمر مرفوض من طرف هؤلاء المدراء، لا يمكن لا يمكن السماح، السيد الوزير، ولا بد أن تتدخل في هذا الأمر، السماح بصباغة هذه الوكالات أو هذه المؤسسات العمومية بصباغة الألوان السياسية أو الرموز النقابية أو الشعارات القبلية، المؤسسات العمومية والوزارات لها لون واحد هو الراية الوطنية وشعار واحد هو، الله الوطن الملك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

التوجه ديال الوزارة والقضية ديال تحمل المسؤولية والمعايير ديال تحمل تقلد المسؤولية كمناصب المسؤولية بطبيعتها تتخضع لواحد الضوابط قانونية مضبوطة، وهاذ الشئ ديال الألوان السياسية والنقابية غير موجودة تماما. إلى كانت شي حالات خاصنا نوقفو عليها.

بغيت نؤكد على واحد المسألة، احنا متشبهين بالقضية ديال الحوار الاجتماعي المبني عن الاحترام وعدم الاستخفاف وتبخيس المجهودات المبذولة هذي النقطة الأولى، ثم التعددية النقابية هذا واقع بلادنا، نشغل قلنا نتعاملو مع هاذ الواقع ولكن ينبغي أن هاذ المسألة ديال التعددية النقابية الجميع يكون واعي بضرورة استعمال هاذ الورقة من أجل الارتقاء بالعمل النقابي، المصلحة الحضرية بهدف حصري هو المصلحة ديال الشغيلة لا غيروماشي من أجل المزايدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه استقلالية الجامعات المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، السي حامي الدين تفضل.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

**المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:**

شكرا لكم السيد الوزير.

في الواقع نحن نشمن الأعمال التي تقومون بها، غير نحن نعتقد بأنه القانون 01.00 يحتاج إلى تعديلات جوهرية، وربما استنفذ اليوم أغراضه، وهو قائم أساسا على جوج ديال العناصر، على جهاز تدييري تداولي التي هو كتجسد ومجلس الجامعات احنا عندنا عليه ملاحظات.

الملاحظة الجوهرية وهو التركيبة ديال المجلس إلى خذينا كمثال جامعة محمد الخامس في الرباط حوالي 100 عضو، هذا لا يسمح بمشاركة حتى باقي المكونات، إلى خذينا على سبيل المثال مثلا القطاعات الاقتصادية أو المجالس المنتخبة لمجلس الجهة الدور ديالها والأداء ديالها داخل هاذ مجالس الجامعات دور باهت إن لم أقل شبه منعدم، لماذا؟ لأن ذلك الأجواء لا تساعد على الفعالية بالنسبة لهذه المجالس، ولذلك نحن نطالب بإعادة النظر في التركيبة.

المدخل الثاني وهو الموارد المالية، حسب القانون 01.00 أهم مورد هو الإعانة ديال الدولة وهو اللي مزال إلى حدود الساعة، الموارد الأخرى التي كيشير لها القانون هناك الرسوم المتحصلة من التكوين المستمر، وهذا حصلت فيه دينامية وتكوين وتطور، أخذنا بعين الاعتبار الملاحظة ديال التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات التي أشار إلى غياب دليل الإجراءات، وأشار أيضا إلى ضعف منظومة الرقابة الداخلية، واحنا مع تطوير ديال منظومة التكوين المستمر من أجل البحث عن موارد جديدة لكن أيضا مع الحكامة الجيدة لهاذ المورد.

ثالثا، الأبحاث والأعمال ديال الخبرة التي كيمثلها البحث العلمي هذا مزال المردودية جد ضعيفة ومحتشمة على مستوى الموارد ديال الجامعات، لأنه كيتطلب الانفتاح على القطاعات الصناعية والاقتصادية التي بالنسبة لها البحث العلمي أولوية، إلى حدود الساعة مازال ما كاينش هاذيك العلاقة المنتظمة مع هاذيك القطاعات، وهنا نريد إثارة الانتباه لضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي، إلى خذينا جامعة محمد الخامس 9 مليون ديال الدرهم أو جامعة ابن طفيل كمثال 2 مليون ديال الدرهم، هذا في الحقيقة ضعيف جدا.

احنا في مجلس الجهة ديال الرباط-سلا-القنيطرة خصصنا تقريبا 60 مليون ديال الدرهم خلال هاذ الولاية، خاصة أن البحث العلمي التطبيقي أصبح اختصاصا مشتركا بين الجهات والدولة، ولكن مازال باغيين نمشيو في هذا الإطار، لكن تواجهنا صعوبات بيروقراطية، نتطلبو منكم السيد الوزير أنكم تعطيو هاذ الورش أولوية مهمة، لأنه بالنسبة لنا ورش استراتيجي.

النجاح الاستقلالي ديال الجامعات مرتبط أيضا بانخراط هذا الورش كفو في إطار الجهوية المتقدمة، لاسيما إعادة النظر في الخريطة الجامعية، وهنا أريد أن أثير الانتباه وأطلب منك الإسراع بإخراج النواة الجامعية ديال الخميسات وديال سيدي قاسم وأيضا تزويد جهة درعة تافيلالت بجامعة خاصة ومستقلة، على اعتبار أنه جهة كبيرة فيها مؤسسات جامعية ولكن ما فمهاش قطب جامعي قوي.

أيضا نحن نثير انتباهكم، السيد الوزير، إلى ضرورة تطوير العلاقة بين مجالس الجامعات وبين باقي القطاعات، لاسيما القطاع الصناعي والاقتصادي والمجالس المنتخبة.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

أشاطركم في ما تم الإدلاء به ولاسيما نجاعة مجلس الجامعة.

اليوم المجلس التركيبة ديالو ما يمكن لهاش تحقق ذاك تحرير الطاقات ديال الجامعة، باش يمكن لها ترتقي بواحد العدد ديال المشاريع ديالها في الجانب البيداغوجي أو البحث العلمي أو الشراكة.

اللي بغيت نأكد عليه باش يمكن لنا نعاودو النظر في الحكامة ديال الجامعة خاصنا نعدلو القانون 01.00 باش يمكن يتم التعديل 01.00، المشروع ديال التعديل والتحيين ديالو والتطوير ديالو الواحد، خاص لأبد إصدار قانون إطار، لأن بعد صدور القانون الإطار من بين القوانين التي غادي يتم المراجعة ديالها هو 01.00، لهذا ألج مرة أخرى على ضرورة الاستعجال للمصادقة على قانون الإطار وإخراجه من البرلمان، حتى تتمكن من هذا التعديل.

الجانب الآخر في القانون الإطار في المادة 40 تياكد على تعزيز الاستقلالية الفعلية، أشنو هي تعزيز الاستقلالية الفعلية؟ هي واحد الإطار تعاقد بين الوزارة والجامعة حسب واحد العدد ديال المؤشرات وديال المعايير للتتبع والتقييم والقياس، أيضا..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة الدستورية.

السؤال الموالي موجه لقطاع الأسرة التضامن والمساواة، وموضوعه عدم توفر جل مراكز رعاية الأشخاص المعاقين على الحد الأدنى

النقطة الثالثة تتعلق بالتأهيل، كنا قد قمنا بهذا الأمر بالنسبة لمجموع المؤسسات ديال المسنين، ديال الطفولة، الآن كنشغلوا على تأهيل مؤسسات الإعاقة، ونقول لكم بأن الأمر مختلف، لأن الاحتياجات ديال الأشخاص في وضعية إعاقة داخل المؤسسات لقينا بأنه مهم لكنه متنوع، وكيجتاج واحد العناية خاصة، فاحنا باقين كنديرو (l'inventaire) ديال الاحتياجات باش نجابو عليها ونقدمو خدمات لهاته المراكز كما قدمناها لمؤسسات المسنين والأطفال.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

### المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيدة الوزيرة على التوضيحات وعلى هاذ الأجوبة.

ولكن كيف ما قلتي هو ملي كهضرو على مؤسسات الرعاية الاجتماعية، احنا كهضرو على جمعيات، جمعيات المجتمع المدني، فيها أناس متطوعين، يعني هاذ الإنسان المتطوع اللي جا بغى يدير واحد العمل اجتماعي إلى لقي قدامو الأجواء صافية ومهياة العمل الاجتماعي والعمل التطوعي مثالي راه غادي يخدم وغادي يرتقي اجتماعيا حتى هو، ولكن إلى لقي قدامو واحد-إن شئت نقولو-حقل ديال الألغام، ديال المشاكل، واللي أولها حتى إلى تغلب على المسائل، على أمور التمويل والتسيير واللي مع كامل احترامي للوزارة وربما حتى ضعف إمكانيات الوزارة، هو دائما قليل وقليل جدا، وهذا كبقوله بحكم أنني إنسان فاعل جمعيوي وعضو في مجموعة من الجمعيات اللي كتهتم بهذا النوع من الأعمال الاجتماعية، واللي فتنا راسلناكم كوزيرة، على الأقل على مديرة مؤسسة ديال الرعاية الاجتماعية ومركب اجتماعي العيون، ولحد الآن ما تلقينا حتى جواب على هاذ الإطار اللي كنا راسلناكم عليه.

كيفما قلت حتى إلى تغلب على هاذ جلب الأرصدة باش يسير كيبقى عندو مشكل ديال المستخدمين، ديال الأطر اللي عندو، واللي غالبا كيشغلوا في إطار واحد اتفاقية شراكة ما بين الجمعية ووزارتكم، واللي كتكون كتحدد حتى شحال كتعطى لهاذ المساعد الاجتماعي واللي غالبا كتمشي ب2000 درهم غير مغطية للمصاريف ديال التغطية الصحية والضمان الاجتماعي.

في هاذ الحالة كيكون رئيس الجمعية والمكتب ديال الجمعية كتحطه وجها لوجه مع هادوك المستخدمين اللي كيطالبو بحقوقهم واللي هي حقوق مشروعة، ولكن هو يالاه عندو التسيير، يالاه عطيتوه باش يخلص هادوك الناس وكتديرو معا واحد (contrat) ديال عام كتكون فيها ستة أشهر أداء وكيقدم (les justifs) ديالو عاد كتعطيوه ستة أشهر أخرى، مزيان، هذا تدبير جيد، ولكن راه في آخر المطاف كيولي هداك المحسن وذاك الشخص اللي بغى يطوع باش يدير هاذ الخدمة

للخدمات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

سؤالنا اليوم يتمحور حول مؤسسة الرعاية الاجتماعية، خاصة منها المكلفة برعاية الأشخاص في وضعية إعاقة، والوضع الهش للعاملين في المجال الاجتماعي بصفة عامة، لذا نسائلكم السيدة الوزيرة: ما هي إستراتيجية الحكومة في المجال الاجتماعي؟ ما مآل الإطار القانوني للعاملين في المجال الاجتماعي؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

### السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على سيد المرسلين.

أولا، أشكر السيد المستشار على هذا السؤال المهم، ومنذ 2012 انتبهنا إلى أن منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية تتطلب عناية خاصة، فأطلقنا عملية تشخيصية دوناها في أول تقرير عام حول مجموع مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب، هذا التشخيص وضع يده على مكامن الضعف، لكن كذلك حدد مداخل الإصلاح، فوجدنا أنه لا بد أن ننتبه وأن نشغل على مدخل التشريع ثم مدخل رفع الدعم ثم مدخل تأهيل البنيات.

في الباب الأول ديال التشريع، صادقت على مشروع القانون الخاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية 65.15، اللي احنا تنستعدو باش نعلنو على النصوص التنظيمية المتعلقة به.

ثانيا، اليوم أصدرنا قانون العاملين الاجتماعيين الذي أحلناه على الأمانة العامة للحكومة وفي أطواره الأخيرة، واللي هو بمثابة نظام أساسي للعاملين الاجتماعيين، ثم انتبهنا إلى مسألة الدعم ورفعنا الدعم من 2012 إلى 2018 من 94 مليون و560 ألف درهم إلى 154 مليون درهم و880 ألف، أي كايين واحد الزيادة ديال 63.5% من أجل دعم الجمعيات التي تسيير هاته المراكز، ونبيه أننا في القانون 65.15 ميزنا ما بين الشخصية الاعتبارية للمؤسسة وشخصية المؤسسة، لأن في الأول كان (شكارة واحدة) ما بين المؤسسة والمؤسسة، اليوم لا، المؤسسة عندها وضعية اعتبارية لنقول شخصية اعتبارية، وهناك المؤسسة.

الاجتماعية كيولي هو الشماعة التي يعلق عليها جميع مشاكل القطاع.  
وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة إذا رغبت في ذلك؟ في حدود الوقت المتبقي 20 ثانية، تفضلي.

### السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، تسيير المراكز من طرف الجمعيات هذا اختيار الدولة من خلال شراكة تربط ما بين الحكومة وهذه الجمعيات، أما بالنسبة للعاملين الاجتماعيين راه خاصنا نذكركم بأنه قبل 2014 كانوا العاملين تحت رحمة الجمعية، اليوم لا، اليوم تنديرو واحد الشرط في الاتفاقية التي تجمع ما بين القطاع والجمعيات باش ما ينزلوش على (SMIG).

ما تنساوش كذلك المجهود اللي تنبذلو في إطار التكوين، اليوم أطلقنا أهم تكوين في مجال التوحد، اللي هوتيعطينا 160 خبير صرف، وكذلك تقريبا واحد 1200 ممارس في هذا الباب.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل إلى آخر سؤال في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه لكتابة الدولة المكلفة بالنقل، وموضوعه تحسين جودة الخدمات المقدمة على متن السفن في فترة عملية العبور، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، السي الحمامي تفضل.

### المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.  
السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة المحترم،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

مع اقتراب عملية عبور أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج يتبادر الحديث عن الخدمات المقدمة على متن السفن ومدى احترام معايير الجودة المعتمدة، من أجل ذلك نساثلكم السيد الوزير المحترم حول الإجراءات المتخذة لمراقبة جودة الخدمات المقدمة على متن السفن، خاصة في فترة عملية العبور؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال تفضل.

### السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعرف الزميل ديالي قبل مني تكلم على الملف ديال العبور وديال الجالية، وبالفعل استكمالا لما تفضل به يمكن نقل لك أنه في إطار هاذ السفن اللي تتحدثو عليها، اليوم وفرنا في هاذ السنة حوالي 28 سفينة، خلال الأسبوع واحد القدرة أننا نهزو 520.000 أكثر من نصف مليون مغربي أولا مسافر كيف ما كانت جنسيته، 134.000 سيارة، 616 رحلة أسبوعية، بمعنى أن الزيادات غادية في واحد تقريبا 15% حتى 20%.

هذا العرض اليوم بالفعل خاضع لواحد المجموعة دالمتغيرات اللي هي مرتبطة بأنها قطاع النقل البحري والسفن هو قطاع محزر، التجربة اللي درنا العام اللي فات، هو أول تجربة كانت، هو أنه درنا دفتر تحملات للمجموعة اللي غادي يستافدو من هاذ الرخص، وفي هاذ دفتر التحملات وضعنا واحد المجموعة ديال الشروط اللي متعلقة بالسلامة ديال السفن الداخلية، اللي متعلقة بالناس اللي يتخدمو داخل السفينة في إطار التعامل ديالهم واللغة العربية اللي أصبحت ضرورية وفي إطار الجودة ديال الخدمات المقدمة منها ديال ذوي الاحتياجات الخاصة، ما هو مرتبط بالمطاعم باش يكون تنوع في الأسعار وأيضا في الخدمة اللي تتقدم على صعيد المطاعم.

ثم أيضا ما هو مرتبط بالتدبير ديال ذاك الطبيع ديال الجوازات اللي تيكونو لدخال على أساس أنه تكون ذاك التدبير الإلكتروني، في انتظار الحل الجذري اللي غادي نمشيولو في المستقبل القريب، هو انه بالفعل ذاك الشي يكون كلو جاهز من قبل، مع أن كايين واحد المجموعة ديال الاعتبارات اللي دخلناها في هاذ دفتر التحملات وكايين واحد الضمانة ديال 3 ديال المليون ديال الدرهم اللي سابقة اللي تدارت، تيحطوها هاذ الشركات باش اللي ما التزمش يتم الاقتطاع من تلك الضمانات.

فهذا دفع المستوى ديال الخدمة ديال هاذ السفن على أنه يرتفع، ولكن تتكون هناك إشكالات، وملي تتكون إشكالات راكم شفتهم بحال العام اللي فات وقفنا واحد العدد ديال البواخر، تنوقفهم حتى تيصلحو ذاك الشي اللي خاصهم يقومو به على صعيد الخدمة المقدمة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

**المستشار السيد محمد الحمامي:**

شكرا السيد الوزير المحترم على التوضيحات ديالك وعلى الجواب، هاذي لاشك السيد الوزير وماشي أنا تنسيب لك الورد، هذي راه تنعرفو الصراحة ديالك والمعقول ديالك وهاذ الشئ واضح.

غير السيد الوزير المحترم، أنتنا عارف الإشكاليات اللي مطروحة وهاذ الشركات اللي تيجيو وتيكريو، واحنا ما كرهناش يكون عندنا الشركات مغربية هي اللي تتشتغل في هاذ القطاع، وتنعرفو بعض الناس المغاربة بغاويستثمرو في هذا القطاع وربما كانوا طلبولكم بعض الرخص، ما كرهناش تعطيوهم هاذ الرخص باش ما نبقاوشي نطيجو فهاذ الإشكاليات ونجيبو شركات أجنبية، خاصنا شركات مغربية تكون حاملة للراية المغربية، هاذي خاصنا ندفعو في استثمار المغاربة اللي باغيين يستثمرو فهاذ المجال، النقطة الأولى.

النقطة الثانية السيد الوزير هو أنتم تتعرفو هاذ التذاكر والوزير المحترم دبا عاد كان فالجواب ديالو على أساس هاذ القطاع متحرر، وانتنا تتعرف المضاربة اللي تتوقع وكاين الوسيط فهاذ (les billets) ومن بعد ترتفع الأثمنة، احنا ما كرهناش يكون واحد الثمن محدد في واحد الموقع إلكتروني معروف ها الرحلة من وإلى، الثمن كذا وكذا باش ما نبقاوش فهاذ المضاربة.

النقطة الثالثة السيد الوزير المحترم ما كرهناش باش ما نطيجوش في الإشكاليات اللي طاحو فيها الجالية العام اللي فات وهما وصلولتما ل (Tanger Med) كيجيو فواحد نصف ساعة كاملين مساكن باغيين يمشيوكيوق بلوكاج في (Tanger Med) احنا ما كرهناش يكون رحلات يومية، اليوم واحد العدد وغدا واحد العدد بعدو واحد العدد باش الإنسان يعرف راسو فوقاش غيمشي باش ما يطيحش فهاذ الإشكال.

بالنسبة ل (Tanger Med) ما كرهناش واحد الفضاء ربما شفتو كيتوجد تما لاستقبال هاذ الناس باش ما يبلوكيوش (L'Autoroute) بحال العام اللي فات، ها انتنا شفقي الظروف والحرارة والناس غادين وما كاينش مرافق ولا أكل ولا شراب.

النقطة الرابعة السيد الوزير المحترم هما هاذ الناس ملي تيطلعو ف (L'Autoroute) كيعديو الموائ كيجيرو الجمارك واقفين لهم ف (L'Autoroute) عاود كيتكرفصو عليهم وفالشمس وكذا، ما كرهناش السيد داز الميناء تفتش، دار الإجراءات، خرج انتهى الكلام، ما نبقاوش نشوفهم عاود فالطريق السيار واقفين وكنشوفو الوليدات ديالهم وكنشوفو واحد المجموعة ديال الحوايج الأخرى.

بالنسبة للحماية ديالهم فالطريق السيار وفواحد المجموعة ديال الطرق هاذ الناس خاص تكون الوحدات موجودة بحال اللي كنا كنتشوفوزمان، كاينة (l'ambulance) موجودة وكاين واحد المجموعة

ديال الحوايج، مؤخرا شفت مواطن عمل كسيده ما عندوش حتى التعبنة ومنين تتعيط من ذيك 5555 خاصو يكون عندك الرصيد، خاصو يكون هاذك بالمجان ولو يكون التليفون ما فميش الرصيد يكون المكاملة على الأقل.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب في حدود دقيقة السيد الوزير.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلف بالنقل:**

شكرا السيد الرئيس.

هو السيد المستشار المحترم من أبناء طنجة وأنا من أبناء طنجة، وتعرف هاذ المشكل وعشنا فيه منين كنا تنسناو وكتكون الدنيا عامرة 3 أيام و4 أيام والناس عاملة فيلة فطنجة باش يوصلو للميناء.

اليوم الحمد لله الأمور تحسنت كثيرا، الملاحظات اللي تفضلتي بها هي ملاحظات اللي هي معقولة واحنا تنحرصو على أننا نوقفو فيها إن شاء الله رب العالمين.

الاستثمار الحكومة ما عندهاش إشكال تجيب مستثمرين، احنا اليوم المستثمرين الوطنيين هما اللي عندهنا فهم بالفعل إشكال، احنا مدا بنا تقترحو علينا مستثمرين احنا مفتوح عندهنا الاستثمار فالمجال، أمصاب يجيونا المستثمرين المغاربة، احنا نرحب بهم ألف ترحيب غير مرحبا بهم فين هما؟ كاينين شي وحدين بالفعل كانت عندهنا ملفات ولكن ملفات غير مكتملة، ملي تتجي توضع الشروط ودفتر التحملات اللي من خلاله خاصو يقدم الخدمة ويقوم بالدور كاين اللي تيشترط عليك تيقول لك أنا أعطيني الخط اللي خدامة فقط، الأخرى ما تعطيا لي شي، بينما احنا خاصنا نوفرو الخدمة لجميع المغاربة، فإذن هذه الأمور اللي تناقشوها وغادي يكون طلب العروض مباشرة بعد عملية ديال مرحبا 2019 غنعملو طلب عروض جديد باش اللي بغا يستثمر في القطاع مرحبا به.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد كاتب الدولة، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة، ونشكر الجميع على المساهمة القيمة.

ورفعت الجلسة.

## محضر الجلسة رقم 234

التاريخ: الثلاثاء 6 ذو القعدة 1440 هـ (9 يوليو 2019 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واثنتان وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين اثنين:

- الموضوع الأول: سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛

- الموضوع الثاني: وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السادة الوزراء المحترمون.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أهيا الحضور الكريم.

عملا بأحكام المادة 100 من دستور المملكة المغربية، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين اثنين:

- الأول، يتعلق بسياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛

- والموضوع الثاني، يتعلق بوضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة التي عندنا مدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 9 يوليو 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 4 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

كما نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون جاهز.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نشرع الآن، على بركة الله، في معالجة أسئلة المحور الأول المتعلق بسياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته، وقد توصلنا بشأن هذا المحور بثمان أسئلة.

أفتح باب التدخلات، وأعطي الكلمة لأول المتدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

يعد الاستثمار العمومي اللبنة الأساسية في مسار تحقيق النجاعة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يطلع بدور أساسي في تحفيز النمو وتأهيل القدرات العامة للاقتصاد بالدول.

في هذا الإطار، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن إستراتيجية الحكومة في مجال تدبير الاستثمار العمومي؟ وما هي الإجراءات المتخذة للنهوض بهذا النوع من الاستثمار في أفق تحسين نجاعته؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارون،

انخرطت بلادنا كباقي الدول الصاعدة في السياسة الاستثمارية العالمية، تروم جعل الاستثمار العمومي دعامة إستراتيجية للتنمية باعتبار مساهمته في تنمية الناتج الداخلي الخام، وقد تم وضع العديد من التدابير لتحسين حكمة الاستثمار وضمان نجاعته.

ما هي إستراتيجية الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين النجاعة؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر الاستثمار العمومي بمثابة فكرة وإنجاز للسياسات العمومية الحكومية التي تعتمد القيام بها، والتي تروم من خلالها تحقيق أهداف ضمن برامجها.

لذلك، نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن التدابير التي تتخذونها من أجل إنجاز هذا الاستثمار العمومي لإنجاز هذه السياسات؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الفريق الحركي المحترم، عند سؤال في نفس المحور، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يلعب الاستثمار العمومي دورا طلائعيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، لكن إشكالية سوء التوزيع المجالي والجهوي لهذا الاستثمار يعيق مسار التنمية المنشودة.

على هذا الأساس نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي مرتكزات استراتيجية الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي وتحسين نجاعته؟ ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لضمان التوزيع المجالي والجهوي العادل والمنصف للاستثمار العمومي؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا اليوم ما هي إستراتيجية الحكومة لتشجيع الاستثمار العمومي وتحسين نجاعته وأدائه؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمون،

لا أحد يجادل في الدور المحوري للاستثمار العمومي كخيار استراتيجي وإرادي للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يشكل دعامة أساسية لخلق الثروة ومناصب الشغل المنتج، وقد عرف الاستثمار العمومي تطورا لافتا ومنحى تصاعديا هاما منذ سنة 2006، حيث انتقل حجم الاستثمارات العمومية من 135 مليار درهم سنة 2009 إلى 195 مليار درهم خلال سنة 2019.

أولاً، إعمال التجانس بين السياسات العمومية والعمل على الرفع من مستوى التقائية مختلف البرامج القطاعية لتعبئة فعالة لمختلف الموارد، نذكر منها المالية، العقارية، البشرية، المائية إلى آخره، من أجل جاذبية مثلى وتوجيه صائب للاستثمارات العمومية؛

ثانياً، تعزيز العوامل القادرة على توليد الآثار الإيجابية للاستثمار على مستوى مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

لإنتاج هذه التحولات البنوية للاقتصاد الوطني، يجب في نظرنا اتخاذ مجموعة من الإجراءات المواكبة، نذكر منها:

إعادة التخطيط الإستراتيجي للسياسات القطاعية وتكوين الرأسمال البشري، بما يساهم في تموقع أفضل للمغرب على مستوى سلاسل القيم الأكردينامية وخلق لفرص الشغل عبر توجيه الاستثمار والتكوين نحو قطاعات مستقبلية واعدة، على سبيل:

الروبوتية (la Robotique). الذكاء الاصطناعي، (Blockchain)، (Nanotechnologie)، (Biotechnologie)، الطاقات المتجددة، الاقتصاد الأزرق، الاقتصاد الأخضر، صناعات الأدوية، البحث الزراعي، الصناعات الغذائية وما يشبههم.

وموازة مع ذلك، يجب العمل على خلق شعب وتخصصات جامعية مرتبطة بهذه القطاعات الإستراتيجية المستهدفة وتكوينات مهنية ملائمة من خلال إشراك القطاع الخاص في سافلة التخطيط، للاستجابة المثلى لتوفير المهارات اللازمة.

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب اعتماد سياسة إرادية تركز على الابتكار كمكون مركزي في النموذج التنموي، للرفع من إنتاجية اقتصادنا وتهيئته من خلال حمولة تكنولوجية مبتكرة، إضافة إلى تنوع المنتج، حتى نتفادى تموقع المغرب ضمن الدول ذات الدخل المتوسط، لا نريد أن نكون ضمن الدول ذات الدخل المتوسط.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تشجيع الابتكار والبحث العلمي على مستوى القطاع الخاص، عبر منح المقاولات التي تخصص جزءاً من نفقاتها للبحث العلمي والتقني والتكنولوجي من إعفاء جزئي للضريبة على الشركات (Crédit Impôt) من جهة، ومن خلال بناء شراكات بين القطاع العام والخاص، مع إشراك الوسط الأكاديمي والمؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص المعنية من جهة أخرى.

تلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بعض الأفكار والمقترحات التي أردنا في فريقنا تقاسمها معكم، بما يساهم-نظن- في تحسين نجاعة الاستثمارات العمومية وتحقيق أهدافها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ونظراً لكل التحديات الناجمة عن تنامي الحاجيات وتراكم الهشاشة، فإن نتائج التنفيذ للاستراتيجيات القطاعية في إطار الاستثمار العمومي لم تمكن بلادنا من تحقيق نسب نمو كافية قادرة على رفع التحديات المرتبطة بخلق الثروة وخلق مناصب الشغل وتصحيح الأعطاب الهيكلية والاختلالات البنوية القائمة على المستوى المجالي، علماً أن المجهود الاستثماري الوطني يصنف من بين النسب الأعلى عالمياً، إلا أنها تحقق نسب نمو ضعيفة.

كما يلاحظ أن نسب تنفيذ ميزانية الاستثمار تظل ضعيفة ولا تتجاوز في أحسن الأحوال في معدلها نسبة 60%. وذلك منذ عقود، وهو ما يسائلنا عن الأسباب الكامنة وراء ذلك في وقت تتزايد فيه انتظارات المواطنين لتدارك العجز الاجتماعي والخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية الأساسية، وهو ما يستدعي ضرورة إعمال قواعد الفعالية في تنفيذ الاستثمارات العمومية من خلال اعتماد عوامل النجاعة على مختلف المستويات.

نقدم لكم بعض المقترحات للتفكير، السيد رئيس الحكومة:

أولاً، على مستوى الرأس المال البشري، وذلك من خلال توجيه الإنفاق العمومي نحو القطاعات التي تساهم في تعزيز الرأسمال البشري كمحدد أساسي لنجاعة الاستثمارات العمومية، بما يمكن من الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ومواجهة تحديات العولمة، مع ملاءمة التعليم والتكوين مع الحاجيات المستقبلية للاقتصاد الوطني؛

ثانياً، تعزيز الحكامة وتحسينها على عدة مستويات، وفي هذا الإطار نؤكد أن نهج شراكة فاعلة بين القطاع العام والخاص من شأنها توفير الخبرة والكفاءة اللزمتين لقيادة وتنفيذ مشاريع الأوراش الكبرى وكذا إيجاد حلول مناسبة لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار شراكات متكاملة، من شأنها المساهمة في تخفيف المديونية العامة للدولة وتقوية النسيج المفاوضي للقطاع الخاص.

كما أن قواعد النجاعة في مجال الاستثمارات العمومية تستلزم كذلك إعمال الانتقائية وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات وأنشطة ذات إنتاجية ومردودية أعلى، وبالتالي ذات وقع كبير على نسبة النمو، وفق رؤية توازن بين تأهيل التراب الوطني من خلال مشاريع البنيات التحتية ومواصلة تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقادرة أساساً على التصدير وخلق فرص الشغل المستدام؛

ثالثاً، تجديد الإطار المؤسسي والقانوني والميزانياتي الذي تندرج ضمنه الاستثمارات العمومية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن القانون التنظيمي لقانون المالية يتيح البرمجة المتعددة السنوات لمشاريع الاستثمارات وربط الاستثمار العمومي بالنجاعة عبر مؤشرات قياس دقيقة، إلا أنها لم يتم استثمارها واعتمادها بشكل كافي.

ومن أجل إعطاء نفس جديد للتحول البنوي للاقتصاد الوطني يجب العمل على تبني جيل جديد من الإصلاحات عبر:

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم على احترام الوقت.  
الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

**المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل الاستثمار العمومي اختيارا إستراتيجيا للدولة، وذلك نظرا للدور الريادي الذي يلعبه كقاطرة للنمو الاقتصادي، وهو رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن لأي كان إنكار الدور الكبير والمجهودات الملحوظة التي بذلها المغرب لتقوية وتعزيز الاستثمارات العمومية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العمومية إلى 195 مليار عوض 71 مليار سنة 2006.

وهذا ما جعل المغرب فعلا يصنف ضمن الدول التي تسجل معدلات استثمارية عالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحقيقه لنسبة فاق 30% من الناتج الداخلي الخام، لكن، السيد رئيس الحكومة، وكما أكدتم خلال لقاء حفل الافتتاح لورشة دولية حول: استثمار عمومي ناجح من أجل تنمية ترابية مدمجة ومستدامة بالمغرب، أنه من الضروري تحديد الممارسات الجيدة وتجسيدها بغرض تجنب المؤسسات العامة الخسائر التي تتكبدها عبر الاستثمار في مشاريع ضعيفة المردودية.

وقد أكد تقرير المجلس الاقتصادي كذلك والاجتماعي لسنة 2017 ما يلي:

تتجلى محدودية النموذج التنموي الحالي أيضا على مستوى الاستثمار، والذي يتسم بضعف الفعالية رغم تسجيله لمستويات مرتفعة، حيث يبلغ المعامل الحدي لإنتاج الرأسمال 8.5 إيكور، وهو وضع يقتضي ضرورة الانكباب على النهوض والاستثمار في القطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وتلك التي لها القدرة على توليد الآثار التبعية الغير مباشرة على مستوى باقي فروع الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

لا نريد من إبراز هذه المعطيات أو الاعتماد على تقارير مؤسسات الحكامة الوطنية وحتى الاستعانة أحيانا بدراسات وتقارير دولية، إلا أن نمارس دورنا من داخل الأغلبية الحكومية في النصح والتنبيه والاستعانة بأراء هذه التقارير للوقوف على ثغرات السياسات العمومية في مجال الاستثمارات العمومية ومدى نجاعة هذه السياسات وقدرتها

على بلوغ أهدافها التنموية والاقتصادية والاجتماعية، فأنتم تعلمون السيد رئيس الحكومة أن الاستثمار الخاص لا يساهم إلا بنسبة 17% ولا يساهم الاستثمار الأجنبي إلا بنسبة 3% في التشكيل الإجمالي للرأسمال الثابت، وتتوجه هذه الاستثمارات الخاصة إلى قطاعات محدودة في البناء والأشغال العمومية والعقار، ويبقى الاستثمار العمومي هو المعول عليه الرئيسي لتحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي ومواجهة التحديات الاجتماعية، من فقر وبطالة واختلالات مجالية وترابية واجتماعية.

هناك عوامل عديدة تؤكد ضعف مردودية الاستثمار العمومي، ونقدمها لكم السيد رئيس الحكومة في صيغة مجموعة من التساؤلات.

أولها لماذا لا يساهم الاستثمار في امتصاص البطالة؟

ثانيا، لماذا ساهمت المقاربة الحكومية المعتمدة في مجال الاستثمار في توجيه الرأسمال نحو نشاطات أقل إنتاجا للقيمة المضافة ولمناصب الشغل؟

ثالثا، لماذا تظل الإنجازات ضعيفة لا تتجاوز 68.5% في الميزانية العامة و64% بالنسبة للمؤسسات العمومية والمقاولات؟

رابعا، إن نسبة كبيرة من اعتمادات الاستثمار في الميزانية العامة ليست لها مواصفات الاستثمار ولا تساهم في التشكيل الإجمالي للرأسمال الثابت، مثل نفقات إعادة هيكلة المقاولات والمنشآت العامة وتصفية ديونها.

خامسا، معظم الاستثمارات العمومية توجه إلى مشاريع البنية التحتية التي تتطلب مردوديتها وقتا طويلا.

سادسا، لماذا لم يكتسب الاستثمار العمومي النجاعة الضرورية لتوطين مجال السياسات القطاعية، ولم يلعب دوره في تقليص التفاوتات الجهوية وتعزيز المساواة في الفرص المجالية بين القرى والمدن بين العمالات والأقاليم داخل نفس الجهة وبين الجهات؟

سابعاً، تظل الشركات الأجنبية هي الأكثر استفادة من الاستثمارات العمومية والخاصة على حد سواء، رغم ضعف مساهمتها التي لا تتجاوز كما ذكرنا 3% من مجموع الاستثمارات الخاصة المحدودة في نسبة 17% من مجموع الاستثمارات ببلادنا.

هذه هي تساؤلاتنا السيد رئيس الحكومة والتي نتمنى أن تكون مدخلا مباشرا لتقييم موضوعي شفاف وصريح ومدى نجاعة المجهود الاستثماري العمومي للحد من البطالة والفقر وتوفير الشغل وتحقيق النمو المستدام وتمنيع الاقتصاد الوطني.

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

آخر سؤال في هذا المحور لأحد المستشارين، السيد عبد اللطيف أعمو والسيد عدي شجري. السيد عبد اللطيف أعمو تفضل.

**المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:**

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

يقال بأن الحكومة أوقفت الاستثمارات في الجهات التي عرفت إقلاعا حقيقيا قبل سنة 2011، هل هذا صحيح؟ ولكن النتيجة أن هاته الجهات تعرف أوضاعا جد مضطربة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا كذلك.

شكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن السيد رئيس الحكومة المحترم تفضلوا للإجابة على هاذ المجموعة المترابطة من الأسئلة.

**السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أريد في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على التفضل بطرح هذا السؤال الهام المرتبط باستراتيجية الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته.

وبطبيعة الحال، كما تعرفون، لا يخفى وكما قلت جميعا الدور الحيوي والمهم في الاستثمار العمومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وكذلك لا يخفى الدور المهم للاستثمار العمومي في تحسين شروط الإنتاج عموما، شروط تطور المقاول الوطنية، شروط تحفيز الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي، شروط تحفيز الإنتاج، وبالتالي التسويق والتصدير، إذن الاستثمار العمومي عندودور مهم.

ووعيا من الدولة ومن الحكومات المتعاقبة بكل صراحة بدور هذا الاستثمار العمومي، فقد ارتفع ارتفاعا مضطردا على مدى السنوات، سنة بعد سنة هناك ارتفاع للاستثمار العمومي، وكان هذا الاستثمار العمومي، الاستثمار العمومي بطبيعة الحال كنعنيوبه الاستثمار ديال

الحكومة والإدارات واستثمار المؤسسات العمومية واستثمار الجماعات الترابية، والاستثمار العمومي يشمل كل هذا، وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات بمجموعها العمومي والخاص، من 16.5% سنة 2011 إلى 30% و31% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019، مما جعل المغرب يتبوأ مكانة رفيعة بين البلدان ذات أعلى معدلات استثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

والملاحظ أنه في السنوات الأخيرة كان هناك نقاش عمومي صريح، ولكن أيضا نقاش عمومي مفيد ومهم جدا حول مدى نجاعة هذا الاستثمار العمومي، فبلدنا رغم وجود هذا الاستثمار في هذا المستوى لا يزال لم يصل إلى تحقيق معدلات نمو عالية ومطرده تساهم بشكل نوعي في توفير فرص شغل كافية للشباب وفي الرفع من مستوى عيش السكان عموما بالطريقة المرضية لجميع الفئات.

وفي البداية، لا بد أن أشير إلى بعض المعطيات بشأن الاستثمارات العمومية، ذلك أن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الجهود الاستثمارية تضاعفت خلال العقد الأخير، فارتفعت من 90 مليار درهم سنة 2007 إلى 195 مليار درهم سنة 2019، يعني في 10 سنين.

وعلاوة على ذلك، فإن كما قلنا إجمالي معدل الاستثمار العام والخاص بجوج باش نعاود هذه القضية خلال العقد الأخير يتجاوز اليوم 30% من الناتج الداخلي الخام، مما جعل المغرب يتبوأ المرتبة التي تحدثنا عنها منذ قليل، لكن بالموازاة، على عكس ما قال أحد السادة المستشارين المحترمين، معدل تنفيذ الاستثمار بالنسبة للميزانية العامة قفز من 62% سنة 2013 إلى 78% سنة 2017، وهو ما يعني أن معدل تنفيذ الاستثمارات العمومية في الميزانية العامة تقدم بما يساوي 17% نقطة من 2013 إلى 2017، وهذا الرقم وهذه المعلومات يمكن تلقاوه، لأن كما تعرفون وقت ما جاب السيد وزير المالية قانون المالية كيجيب معه عدد من الوثائق، من بينها هذه الوثيقة المهمة، مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار، وفيه جميع المعطيات بما فيها نسبة تنفيذ الاستثمارات العمومية.

كما عرف معدل ترحيل الاعتمادات تحسن ملحوظ، حيث انتقل من 84% سنة 2013 إلى 86% سنة 2017، مسجلا بذلك انخفاض سنوي يقدر ب 19% خلال 4 سنوات الأخيرة، مما يعني تحسن هو نتيجة لتحسن نسبة الإنجاز والتنفيذ للاستثمار العمومي.

إلا أنه من الرغم من هذه الجهود المبذولة تظل نجاعة الاستثمارات العمومية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي أقل مما هو منتظر، وفي هذا صدرت عدد من الدراسات، ووجدت عدد من التقارير، وكان مجال نقاش عمومي في عدد من الندوات، ومن هنا أصدرت المندوبية السامية للتخطيط في يناير 2016 دراسة بشأن تراكم الرأسمال المادي بالمغرب، وأشارت فيه إلى ضعف مردودية الاستثمار العمومي كمحرك للتنمية وإلى أن ضعف مردودية الاستثمار العمومي هو أمر بنيوي منذ تقريبا

4- تعزيز قدرات الفاعلين الوزاريين من أجل تطوير مهارات متجانسة وملائمة لتسيير المشاريع الاستثمارية؛

5- تحسين تقنيات تدبير مخاطر مشاريع الاستثمار؛

6- تعزيز الوثائق الميزانية لتحصين مقروئية وشفافية تنفيذ ميزانية الاستثمار.

لكن أيضا خلصت دراسات أخرى إلى أهمية عدد من التحولات البنوية والإصلاحات الضرورية، سأتي إليها بعد قليل، وهي التي نشغل عليها اليوم، لأنها إن شاء الله ستؤدي في المدى القصير والمتوسط إلى تحسين مردودية الاستثمارات العمومية.

الآن أين بدأنا في ورش تحسين مردودية ونجاعة تدبير الاستثمارات العمومية؟

يمكن أن أشرهننا إلى ما يلي:

أولا، تجويد التدبير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، وذلك عن تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية، والذي يعد واحد التتويج لمقاربة إصلاحية تدريجية وتشاورية لأدوات التدبير الميزانياتي، تروم ترسيخ ثقافة الإنجاز في مجال بلورة تنفيذ وتبعية السياسات والبرامج العمومية والاستراتيجيات القطاعية في أفق تعزيز نجاعتها واتساقها.

وقد تم تكريس هذا التوجه في إطار مذكرة توجيهية لرئيس الحكومة حول إعداد ميزانية 2019، من خلال إرساء مبادئ عامة للتدبير الميزانياتي للرفع من فعالية ونجاعة نفقات الاستثمار، وذلك كما يلي:

- العمل على تسريع وتيرة تنفيذ برامج ومشاريع الاستثمار، مع إعطاء الأولوية لتلك التي هي موضوع اتفاقيات وطنية ودولية موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله، أو مبرمة مع مؤسسات دولية أو دول مانحة؛

- ثانيا، مواصلة الجهود لاستكمال المشاريع التي توجد قيد الإنجاز والحرص على الإسراع في هذا المجال؛

- ثالثا، الحرص على توفر المشاريع المبرمجة على دراسات قبلية جاهزة، تحدد بشكل دقيق المردودية الاقتصادية والاجتماعية للمشروع المزمع إنجازه وكذلك تحديد الكلفة ومدة الإنجاز وآليات التمويل وغيرها؛

- ونحرص على أن تؤدي إلى تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات؛

- خامسا، السهر على أن تعطى الانطلاقة الفعلية لهذه المشاريع في آجال معقولة، بغية تحقيق أهدافها وآثارها؛

- سادسا، التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية، وذلك في إطار احترام المقتضيات المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة، وأنتم تعرفون قضية العقار وإشكالياته وتعهده في بلادنا، وأن هذا الإشكال يضرب أطنابه في الزمن، ماشي

أو على الأقل منذ سنة 2006-2007، وذلك من خلال تحليل المعامل الحدي للاستثمار الذي يسمى معامل (ICOR) الذي يقيس مدى فعالية استعمال الرأس المال، وقد سجل هذا المعامل بالنسبة للمغرب ما قيمته 7.2 نقطة سنة 2014، مما يعني أن نقطة إضافية في النمو تتطلب زيادة بقيمة 7 نقط في الاستثمار العمومي، وهذا معدل مرتفع في المغرب مقارنة بالبلدان الأخرى.

نشير إلى أن كوريا الجنوبية المعامل عندها 2.9% فقط، وإسبانيا 5.7% أي بالنسبة لإسبانيا 5 النقط إذا تزدت 5.7 يعني 6 النقط إذا تزدت في الاستثمار العمومي اللي تتعطينا واحد النقطة في النمو، بينما المغرب خاصنا نزيدو 7.2 نقطة عاد كييعطينا نقطة من 6 حتى ل 7 راه ماشي بزاف في الحقيقة، ولكن 1 راه مهم جدا، نقطة واحد في الاستثمار العمومي مهمة، وهو ما يستلزم أن نحسن فعالية الاستثمار لتحقيق أهداف النمو.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة ضعف مردودية الاستثمارات العمومية ببلادنا لا يهم الحكومة وحدها، بل الأمر يتعلق بإكراه بنيوي-كما قلت- تعاملت معه الحكومات المتعاقبة، وتحاول هذه الحكومة من جهتها إيجاد أجوبة مناسبة له.

وفي الواقع نلاحظ أن مؤشر إيكور قد زاد بشكل مطرد منذ خطة التقويم الهيكلي في نهاية التسعينات لأن الخبراء كيقسمو المغرب ل 3 حقب ما قبل التقويم الهيكلي، وما بعد سنة 2000 تقريبا، 3 ديال المراحل، المرحلة الأولى، كان التأثير ديال أي استثمار عمومي عالي جدا، المرحلة الثانية كان منخفض جدا، المرحلة التالية من سنة 2000 إلى اليوم كان متوسط

ومتزج، إذن هذا هو عموما وفيه عدد من المعطيات، يمكن أن نجدها في تقرير المندوبية السامية للتخطيط وأيضا في تقارير أخرى.

ووعيا من الحكومة بأهمية الرفع من مستوى حكمة الاستثمار العمومي، فقد عملت على إجراء تقييم حول تدبير الاستثمارات العمومية في متم سنة 2017، أفضى إلى اعتماد جملة من التوصيات من أبرزها، وهي توصيات أيضا تتداخل مع توصيات المندوبية السامية للتخطيط في التقرير الذي أشرنا إليه:

1- ضرورة رفع مستوى تعزيز، تنسيق وقيادة إجراءات الاستثمار العمومي، خاصة عن طريق إحداث بنية مكلفة بالاستثمار العمومي بمديرية الميزانية؛

2- ضرورة وضع أدوات ومناهج مشتركة بين مختلف القطاعات لتسهيل القيادة المركزية لإدارة الاستثمار العمومي؛

3- تنميط إدارة المشاريع، يكون عندنا مراجع معيارية موحدة بهدف ضمان تنفيذ أمثل للمشاريع الاستثمارية وكذا ضمان المردودية والنتائج وكذا ضمان التقييم المتوازن؛

راه ها انتوما دائما تنقول راه شركاء، بالإجماع، شكرا جزيلاً.

إذن هاذ الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة ستكون بإذن الله مدخل هام لتحسين حكامه الاستثمارات العمومية غادي يولي عندنا واحد الجهاز متفرغ متخصص من الناس اللي هذا هو خدمتهم، وهذا هو التكوين ديالهم وهذي هي الخبرة ديالهم، لاسيما في مجال إنجاز البنيات الإدارية.

فهذا القانون أناط بالوكالة مهمة صاحب المشروع المنتدب فيما يتعلق بإنجاز التجهيزات العامة في إطار تعاقد مع إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام والمقاولات العمومية والهيئات المعترف لها بصيغة المنفعة العامة، وهذا سيساهم إن شاء الله في تخفيف العبء عن القطاعات الأخرى التي هي تريد أن تتفرغ لمهمتها وهذي دير مهمة ديالها وإن شاء الله غادي يكون هذا غادي يساهم بواحد الدور كبير جدا في نجاعة الاستثمار العمومي وخصوصا من حيث القيمة ديال الاستثمار ومن حيث الجودة ديال الاستثمار ومن حيث السرعة في الإنجاز، إذن هناك أمور الآن إن شاء الله بإذن الله غيتحسن في القريب بإذن الله.

خامسا، وهذا أيضا مهم، وأنا أشكر السيد المستشار عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لأن عطاني خارطة الطريق هي هادي، ذاك الشي كاع اللي قلتي راه الحمد لله موجود في العرض الذي أقدمه.

سادسا، هي تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ذلك أن احنا نعتبرو أن هذه الشراكة مدخل أساسي لتعزيز الاستثمار العمومي والرفع من مردوديته، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في إنجاز عدد من المشاريع التنموية، التي يمكن أن تكون موضوع شراكة بين القطاعين، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز البنيات التحتية الضرورية وتقديم خدمة عمومية ذات جودة وتنافسية عالية، ذلك أن الدول التي حققت قفزة في مجال نجاعة الاستثمار العمومي هي التي طورت هذه الآلية ديال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بطبيعة الحال القطاعات الاستراتيجية والأمور اللي هي أساسية هاذيك ستحتفظ بها دائما الدولة كاملة، ولكن احنا نتحدثو على عدد من المجالات اللي كانت تستثمر فيها الدولة، والتي يمكن أن تكون في شراكة مع القطاع الخاص.

وأريد أن أؤكد أن هذا الأمر لا يتعلق بتراجع الدولة أو انسحابها من مسؤوليتها في مجال الاستثمار العمومي، بل هو اختيار إرادي نعتبره مدخل أساسي لتعزيز هذا الاستثمار وضممان ديمومته وتحسين حكامته والرفع من فعاليته، وأعتقد أن هذه الشراكة بين القطاع العام والخاص إذا تم تنفيذها كجزء من استراتيجية مدروسة جيدا يمكن أن تكون أداة فعالة في هذا المجال.

ومن أجل تحسين الإطار القانوني لهذه الشراكة، ولا سيما بالنظر إلى قلة المشاريع التي استفادت من هذه الآلية في السابق، بالرغم من

حديث اليوم، ولكن الحمد لله هناك جهود لأن نجد حلول لهذا.

ثانيا، تعزيز آليات تتبع الاستثمارات العمومية، وفي هذا المجال تم إحداث خلية خاصة لتتبع مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية، وذلك بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، عندها عدد من المهام، فهي تجمع كافة المعطيات، تجمع كافة المعلومات المرتبطة بتقديم المشاريع خلال العشرة أيام التي تلي كل شهر، أي بداية كل شهر، وذلك وفق نماذج محددة وحددت لها فيها عدد من المعايير ووطورت نظام معلوماتي مفتوح على كل القطاعات والمؤسسات العمومية والوزارات من أجل تمكينها من تعبئة المعطيات اللي عندها. برمجة اجتماعات دورية مع جميع المتدخلين لرصد مدى تقدم إنجاز هذه المشاريع.

وأخيرا إعداد تقارير دورية حول تقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية وهاذ الخلية تتلعب واحد الدور مهم لأن نتعطينا واحد الرؤية واضحة حول كيف تتقدم هذه المشاريع.

ثالثا، إرساء إطار موحد لتدبير الاستثمارات العمومية، وهذا حتى هو جديد ومهم في التدبير ديال الاستثمارات العمومية، الإطار كيتسمى، إطار موحد لتدبير الاستثمارات العمومية (système de gestion des investissements publics) ومهم هذا الإطار مختلف الجوانب القانونية والمؤسسية والميزانانية والمعلوماتية والتواصلية من خلال توفير الأدوات اللازمة وذلك بغية التتبع والتدبير الأمثل للمشاريع المقترحة للتمويل العمومي.

فإذن هناك عدد من الإجراءات التي تمت في هذا المجال وخصوصا على المستوى المؤسسي، والوحدة التي تحدثنا عنها من خلال إيجاد بنك من مختلف المشاريع اللي كتم متابعة هذه المشاريع.

رابعا، تحسين آلية تنفيذ الاستثمارات العمومية في مجال التجهيزات العامة، وهذا جاء فكرة من واحد القضية أنه عندنا مثلا أطر تربوية في التعليم بما فهم المديرين الإقليميين، المدراء ديال الأكاديميات، المدراء ديال المؤسسات التعليمية، هذو المهمة ديالهم والمسار ديالهم هو تربوي وبيداغوجي بالأساس، ولكن بعض المرات تنبداو نعطيوهم واحد المسؤولية ديال البنيات كيفاش غادي يديرو، التخطيط لها، المتابعة ديال البنيا والشركات إلى آخره، مما يثقل كاهل هؤلاء ويجعلهم عندهم وظيفة بيداغوجية باش يتابعو التعليم وعندهم ثاني تبيداو خصهم يهتمو بهاذ البناء وهاذ الشي وهي ماشي من التخصصات ديالهم بكل صراحة وهاذ الشي في جميع القطاعات، في الصحة نفس الشيء، مختلف القطاعات.

فلذلك لتطوير واحد الجهاز خاص بتنفيذ هذه المشاريع ومتابعتها تم إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، وهي موضوع مشروع القانون رقم 48.17 الذي صادق عليه مجلس النواب ويوجد قصد المصادقة لدى مجلسكم الموقر والذي يعد بدوره مدخلا هاما، مجلسكم الموقر صودق عليه صافي مزيان، صودق عليه لديكم شكرا جزيلاً شفتو

القرار، يمكن أن يوقع الاتفاقيات بلا ما خاصنا نرجعو للمركز ونطلعو ونهبطو هو يضيع الوقت ويضيع الجهد في أحيان كثيرة يضيع حتى هذيك الاتفاقيات نتيجة التعاقد، وهذا متفهم، فلذلك نحن الآن سنشرع إن شاء الله في التنزيل الفعلي لهاد ميثاق اللاتمركز الإداري، ربما في السؤال هنا أشرنا تحدثنا عن هاد ميثاق اللاتمركز الإداري، هنا في مجلس المستشارين والمراحل ديال التنزيل ديالو وفين وصلنا.

ثانيا، دور مخططات التنمية الجهوية في التوزيع الترابي للاستثمار العمومي حتى هي عندها دور مهم، وتم إيلاء أهمية خاصة لتسريع المصادقة عليها وتنزيلها؛

ثالثا، الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، أريد هنا أن أشير أولا إلى أن إحداث الوكالات، وكالة إنعاش والتنمية الجهوية منذ سنة 1996 وهي ثلاث وكالات اليوم، والأولى فيها كانت وكالة تنمية الأقاليم الشمالية ثم ديال الشرق، ثم ديال الأقاليم الجنوبية، كان قفزة مهمة لنجاعة الاستثمار العمومي، لكن اليوم احنا عندنا الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، والتي تدخلها يهدف إلى إعطاء دفعة نوعية لورش الجهوية المتقدمة، وذلك من خلال تمكين مجالس الجهات من تنزيل برامجها التنموية وضمان ظروف نجاح نقل الصلاحيات لفائدة الجهات.

وفي هذا الإطار عملت وزارة الاقتصاد والمالية في تعاون تام مع وزارة الداخلية على ضمان مواكبة مقربة لهذه الهيئات خلال مرحلة بداية اشتغالها، والتي واجهتها بعض التحديات في البداية؛

رابعاً، اعتماد مقاربة جديدة لتتبع الأوراش التنموية الجهوية، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية في المجلس الوزاري المنعقد في 25 يناير 2017، تم اعتماد مقاربة جديدة تمكن من تتبع الأوراش والبرامج الاستثمارية التنموية الجهوية والمحلية لتعزيز مردوديتها بصفة منتظمة وناجعة والتقدم بالتوتيرة المطلوبة في الإنجاز، واتخذت عدد من الإجراءات في هذا المجال؛

خامساً، التواصل المباشر مع الجهات ذلك أن زيارة الجهات التي قمنا بها إلى حد الساعة كملنا 7 الجهات التي قمنا بها، كان الهدف منها هو الاطلاع مباشرة على تقدم عدد من المشاريع والتحكيم بين عدد من القطاعات التي تدخل في تلك المشاريع والاستماع إلى المنتخبين في تلك الجهات.

إذن، معشر السيدات والسادة، هذه عموماً أهم الإصلاحات الجوهرية وبطبيعة الحال نعول على إتمام هذه الإصلاحات الجوهرية التي أشرت إليها في رفع نجاعة الاستثمار العمومي ورفع قدرته على إنتاج التنمية والثروة، وبالتالي رفع نسبة النمو وبالتالي على إنتاج أو إحداث مناصب شغل في مستوى الانتظارات، وبطبيعة الحال الاستثمار العمومي غادي يبقى ديماً يقوم بالدور ديالو، لأن الأخت الكريمة أشارت إلى أنه واحد المسألة يجب أن ننتبه إلى الاستثمار العمومي، المغرب اختار واحد الاختيار وهو الاستثمار في البنيات الأساسية تكون أولوية، عندنا

الإمكانات الكبيرة المتاحة للمغرب في هذا المجال، فقد صادق مجلس الحكومة على مشروع القانون 46.18 القاضي بتعديل القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسيتمكن هذا التعديل من معالجة بعض الإشكالات المتعلقة ببطء تفعيل الشراكة بين القطاعين، ويجعلها أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين ويعطي نفس جديد، ديناميكية جديدة في هاذ الورش المهم جداً، وسيحال هذا المشروع القانون على البرلمان إن شاء الله في الأسبوع أو الأسبوعين المقبلين.

6- تعزيز التقائية السياسات العمومية، وهذا واحد الورش اللي اعطيناه اهتمام منذ البداية، احنا تحدثنا على أن من بين النقص اللي كايين في السياسات العمومية وفي الاستراتيجيات القطاعية عندنا هو قلة الالتقائية، ولذلك أعطينا اهتمام كبير لهذه الالتقائية، ومن أجل ذلك؛

أولاً، نعمل على وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع تقييم السياسات العمومية؛

ثانياً، نعمل على إرساء آليات عملية لتنزيل البرنامج الحكومي من خلال وحدات تتبع متخصصة؛

ثالثاً، سنعمل على إحداث لجنة وطنية لتنسيق وتقييم السياسات العمومية يرأسها رئيس الحكومة بصفته رئيس الإدارة والمسؤول عن التقائية برامجها، وتسهر على تنسيق السياسات العمومية.

هذا المحور الأول، المحور الثاني مرتبط بالتدبير الترابي للاستثمارات العمومية، ذلك أنه الدراسات جميعها بينت أن بقدر ما كترفعو درجة نسبة الاستثمار الترابي بقدر ما نرفع نجاعة الاستثمار، وبقدر ما نرفع درجة الاندماج، وبالتالي نقلص الفوارق المجالية، وهذا أضحي هدفاً استراتيجياً بالنسبة لنا، ومن هنا نعمل على إنزال أو تنزيل جملة من الإصلاحات الجوهرية، تصب في اتجاه تعزيز التدبير الترابي للاستثمارات العمومية، وبطبيعة الحال الورش الأول فيها هو تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري الذي، الحمد لله، تمكنا بدعم من جلالة الملك القوي جداً، وبتفاعل إيجابي بين مختلف القطاعات الحكومية من أن نخرجه وصادق عليه مجلس الحكومة منذ 6 أشهر أو 5 أشهر ودبا الآن في المراحل النهائية للمرحلة الأولى، التي هي وضع التصاميم المديرية للاتمركز الإداري بمختلف القطاعات، بعد وضع التصاميم المديرية، وغادي تكون عندنا خريطة غادي نطلقوا إن شاء الله إلى المرحلة الموالية التي هي البدء في نقل الاختصاصات من الإدارة المركزية إلى الإدارات الجهوية، هذا ما غادي يمكننا من التدبير الجهوي، وهو غادي يرفع درجة الالتقائية لأن الالتقائية في الجهة ماشي هي بحال الالتقائية مركزياً، الالتقائية في الجهة هي أقرب إلى التراب وإلى حاجيات المواطنين والمواطنين وإلى الجماعات الترابية، هذا غادي يرفع لنا هذه الدرجة.

ثانياً، غادي تلقى الجهة ستجد أمامها مخاطب يمكن أن يتخذ

**المستشار السيد امحمد احميدي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

نشكركم على جوابكم على الاستثمار العمومي بكل صراحة اللي تذاكرتو فيه بزاف على القفزة النوعية اللي عرفها هذا القطاع هذا، ولكن فعلا لا ننكر بأن هناك تطور في بلادنا فيما يخص هاد الشي ديال الموانئ، فيما يخص السكك الحديدية، فيما يخص الطرق السيارة، ولكن السيد رئيس الحكومة كلما كانت هناك قفزة إلا وتكون قفزة في المشاكل.

تعرف بأن هذه الاستثمارات مشاكل عدة ومتعددة، من بين هذه المشاكل بكل صراحة اللي تتعرفها الإدارة المغربية والعقلية ديالنا هذه بالدرجة الأولى، ثم هذه المراكز الجهوية للاستثمار اللي كنتذاكرو عليها والتي كان هناك توجه ديال صاحب الجلالة نصره الله فيما يخص اتخاذ اللازم فيما يخص هاد الشي ديال المراكز الجهوية للاستثمار، ولكن إلى حد الآن لم يكن هناك أي تغيير في هذه المراكز اللي كنتظرو من طبيعة الحال الحكومة أن تعطي البديل في هاد المجال هذا، والتشجيع ديال المستثمرين، سواء في المجال العمومي أو في المجال الخاص اللي تذاكرتو عليه.

إذن، السيد رئيس الحكومة، هناك الاستثمار العمومي بكل صراحة في ما يخص التشجيع ديال الحكومة، يجب أن يكون هناك تشجيع من طرف الحكومة في ما يخص البنية التحتية ديال القطاع الصحي والتعليم إلى غير ذلك، لأنه هناك دبا فرص ديال إعطاء الخواص فيما يخص الاستثمار في الصحة وفي التعليم اللي كييعرف واحد المشاكل كبيرة وعديدة ومتعددة..

إلى جانب بالإضافة هناك عدد كبير من المشاريع اللي كتعرف واحد المشاكل كبيرة، السيد رئيس الحكومة، فيما يخص مشكل ديال نزع الملكية، والتي تذاكر عليه صاحب الجلالة، كما ذكرتم دبا على هاد الميناء المتوسطي للناظور، اللي فيه وقفات احتجاجية، فيه واحد العدد كبير من المشاكل، اللي كتخبط فيها المواطنين، مع الأسف الشديد بأن يجب على الحكومة أن تتحرك وأن تتحرك بسرعة، لأن المشاريع مادام قلتتم بأن هناك واحد النوع ديال التطور، واحد النوع ديال القفزة، إذن يجب بأن المشاكل أن تحل في حينها.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، يجب ربط هاد المشاريع ديال الاستثمار العمومي فيما يخص المردودية والنجاحة، خاص المردودية والنجاحة بكل صراحة لأن هناك لامبالاة من طرف الحكومة، لأن

أكبر سلسلة ديال الطرق السيارة تقريبا في إفريقيا، عندنا أكبر شبكة ديال السكك الحديدية في إفريقيا، المغرب الأول من حيث البنيات المينائية في إفريقيا، المغرب هو الأول من حيث اللوجستيك في إفريقيا، هذه كلها أمور أعطاها المغرب اهتمام، وهي مشهد ماشي فقط هذه الحكومة، عندنا سنتين ما يمكنش نحققو هاد الشي ولكن احنا دعمنا هذه الاستراتيجيات وقويناها.

وكما قالت الأخت الكريمة صحيح عندما نتج واحد الطريق سيار ونوصلوه لواحد المنطقة هو مهم لهذيك المنطقة تنمويا على المدى المتوسط، ولكن هو لا ينتج مناصب الشغل بعد إنجازها، ولكن هو ضروري، لأن هو اللي غادي يشجع المستثمرين يمسيو لهذيك المنطقة وغادي يشجع الحركية الاقتصادية في هذيك المنطقة، وعلى إثر هاديك الحركية الاقتصادية ستنتج بعدها مناصب الشغل، والموانئ نفس الشي، ودائما أعطي بالنسبة للمنطقة الشرقية اللي الحمد لله وهذه إستراتيجية تدارت انطلاقا من عملية التفكير منذ سنوات تدار الطريق السيار، الآن كيتدار ميناء ديال الناظور المتوسط، وغادي تدار سكة حديدية لميناء الناظور المتوسط باش تربطها بالسكة الحديدية الموجودة، غادي يدار طريق سيار باش يربطها بالطريق السيار الموجود، هذا كله هو اللي غادي يعطي واحد الديناميكية اقتصادية في المستقبل للمنطقة الشرقية.

إذن هناك توجه، هناك إستراتيجية تحتاج إلى شيء من الوقت، بكل صراحة تحتاج إلى شيء من الوقت لأن هذه البنيات الثقيلة تحتاج إلى الوقت في إنجازها، لكن هي رؤية وإن شاء الله غادي يكون عندها التأثير ديالها في المستقبل.

إذا استطعنا في مجال اللاتمرکز نكملو الإصلاح ديالنا ديال اللاتمرکز واستطعنا ثانيا في مجال الشراكة قطاع عام قطاع خاص نخرجو مشروع القانون الجديد اللي نتمنى أن يحال على البرلمان في القريب ونخرجوه في القريب جدا باش نحركوه هذه العجلة ديال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص اللي هما جوج ديال الإصلاحات جوهرية بنيوية التي يمكن أن تعطي دفعة لنجاحة الاستثمار، سواء الاستثمار العمومي أو الاستثمار الخاص.

شكرا جزيلًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل في هذا الإطار عن فريق الأصالة والمعاصرة.

وكذلك بأن، السيد رئيس الحكومة، تكلمتم عن الجهوية والمشاريع ديال الاستثمار فيما يخص هاذ الشئ ديال الجهات، ولكن لحد الآن مرت قرابة 4 سنوات على هاذ الجهوية المتقدمة، ولكن إلى حد الآن هناك مشاكل كبيرة وعويصة جدا اللي تتعرفها هاذ الجهات فيما يخص حتى الاختصاصات حتى في النوع ديال الاختصاصات، باقي ما كاينش هناك تضارب فيما يخص ذلك الشئ ديال الاختصاصات ديال الجهات مع المركز.

كذلك يجب، السيد رئيس الحكومة، تكون عندنا الشجاعة بأن القضاء على البيروقراطية اللي عندنا واحد اللوبي واحد المشكل ديال اللوبي كبير جدا بكل صراحة اللي كيخصنا نردولو بال، ولكن كذلك السيد رئيس الحكومة لكي لا أكون جاحدا وغنتكلمو فالوزير والوزير ما حضارش معنا هناك واحد كاتب الدولة معنا السيد نجيب بوليف اللي توصلت بشكاية شخصية من طرف مستثمر اللي كيتشكى وبغينا نعرفو الحقائق ديال هاذ السيد، لأن ممكن يكون ذيك الشئ صحيح أو ماشي صحيح، تقدم بطلب بأن باخرة ما يسمى ببخرة الريف تقدم بترخيص وخسر واحد 30 مليون ديال الدرهم على هاذ البخرة هاذي، ولكن في آخر المطاف رفض طلبه والسيد اللي كيتشكى من هاذ التعسف اللي لقي عليه، واش هناك لوبي؟ احنا بغينا بأن السيد رئيس الحكومة غتجاوبونا فهاذ المجال هذا.

وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

#### المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للتعقيب والتفاعل مع جوابكم السيد رئيس الحكومة بخصوص المحور المتعلق بتدبير الاستثمار العمومي.

السيد رئيس الحكومة،

لقد كان من المنتظر أن تنخرط الحكومة الحالية في ترجمة فعلية وحقيقية للتوجهات الملكية السامية ولمضامين البرنامج الحكومي، بما يجعل الاستثمار العمومي رافعة لتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة، ولكن الحكومة مع كامل الأسف عجزت عن تحقيق

نعتيك مثل، السيد رئيس الحكومة، هناك مستثمر أجنبي تقدم في عهد الحكومة السابقة إلى السيد وزير النقل باش غادي يعمل واحد الميناء في ما يخص الصيانة ديال البواخر، ولكن هنا واحد التساؤل اللي كنيغونشيرو لكم، السيد رئيس الحكومة، لأن الجواب اللي كان ديال الوزير آنذاك، يجب أن يكون هاذ المشروع في المحمدية، احنا مع العلم بأن هاذ المستثمر كان عندو الزبناء ديالويمرون على البحر الأبيض المتوسط، ويطلب من مدن ديال المغرب اللي غادي تكون في البحر الأبيض المتوسط، هنا كنعقول، السيد رئيس الحكومة، واش هاذ الوزير ديال الشعب المغربي ديال حكومة صاحب الجلالة أو لا ديال مدينة معينة؟ لأن جعل بأن هاذ المستثمر آنذاك في الوقت ديال المشاكل اللي كان كتعرفها الجارة ديالنا الشقيقة ديالنا تونس، مشى لتونس عمل هاذ الاستثمار، مع العلم كان هناك الاستقرار احنا السياسي والاقتصادي إلى غير ذلك.

ثم هناك بعض المشاكل السيد رئيس الحكومة، اللي خاصنا نتصدواو لها، خاصنا غنتصدواو لها بكل صراحة وبكل شجاعة اللي كيخص تكون عندنا القدرة على تحمل المسؤولية ديالنا.

ملي تذاكرنا قبيلة على المراكز الجهوية للاستثمار، لأن بكل صراحة احنا عندنا والي ديال صاحب الجلالة على الجهة، كلما اتصلنا به كمؤسسة عمومية والجواب يكون في حينه، حتى بعض الخطرات كيكون في الاجتماعات، ولكن المدير ديال المركز الجهوي للاستثمار تعيا ما تعيط ليه، هناك اتفاقيات معنا، وعدد كبير من المشاكل اللي كنعرفو كنتخبطو فيها، ولكن ما كاينش من هاذ المشاكل اللي كنعيشوها في هاذ المجال ديال الاستثمارات العمومية.

فعلا، بأن يجب تنزيل ترسانة قانونية جديدة السيد رئيس الحكومة، لأن واحد الحاجة احنا كنعطبوكم حتى الحلول، وملي كنتذاكرو، كنعقول بأن هناك مشاكل عديدة ومتعددة، السيد رئيس الحكومة، لأن كان هناك وعد من رئيس الحكومة السابق فيما يخص هاذ الشئ ديال الاستثمار اللي كنتذاكرو فيه أمام هاذ البرلمانين اللي كانوا حاضرين والي طلعو جداد، وفهاد القبة هاذي أعطى فيها وعد بأن الاقتطاعات من البنوك في ما يخص هاذ الشئ ديال المستثمرين، وذلك الشئ ديال الضرائب، أعطى وعد هنا أمام وزير المالية السابق، بأن يجب ألا تقطع من الحسابات ديال المواطنين مباشرة، مع العلم بأن توصلنا الأسبوع الماضي طرحناها على الوزير في ما يخص ذلك الشئ ديال الجالية والدخول ديال الجالية اللي كنعقول بأن كترحبوهم، كانت هناك شكاوي من طبيعة الحال من طرف مواطني الجالية بأن جاو للبنك جبرو بأن تقطعت لهم المسائل ديالهم فيما يخص هاذ الشئ ديال الضريبة اللي تنذاكرو، ما بالك بالمستثمرين اللي كتكون عندهم مشاكل عديدة ومتعددة، لأن المستثمر راه كاين اللي تيكون عندو واحد 300 خدام ولا 400 باش غيبي يؤدي الأجور ديال العمال كييجبر بأن تقطع لو الحساب من البنك.

والسياسي والتشريعي، خاصة على مستوى تشجيع المنافسة الشريفة وتحسين الشفافية والحد من الربع والرشوة والاحتكار وفساد الإدارة وتعقد المساطر وعدم استقرار السياسة الضريبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

من جهة أخرى، فإن الفريق الاستقلالي ومن خلاله الحزب ورابطة الاقتصاديين الاستقلاليين، ينه الحكومة إلى النتائج العكسية لتخلي الدولة عن حصصها في بعض المنشآت والقطاعات الحيوية، فشركة النقل البحري (COMANAV) ومصفاة لاسامير واتصالات المغرب، والذي قاد إلى تدمير بعض المنظومات الاقتصادية المهيكللة للاقتصاد الوطني، فضلا عن ضياع الآلاف من مناصب الشغل والكفاءات المهنية، ونعبر لكم عن قلقنا من الطريقة المستعجلة للتفويتات المبرمجة لخصص الدولة في بعض القطاعات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أما فيما يتعلق بتطور فروع جديدة ومنظومات صناعية حديثة من قبيل صناعة السيارات والطاقت المتجددة والسياحة والأوفشرينغ والخدمات اللوجيستية مع ما تخلقه من فرص الشغل، فهذه المشاريع لم تكن لترى النور دون إرادة السلطات العمومية ولولا المساهمة المباشرة للرأس مال العمومي.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن الاستثمار العمومي ينبغي أيضا أن يشجع الاستثمار الوطني الخاص، على الانتقال من القطاعات التقليدية الموجهة للطلب الداخلي كالأشغال العمومية والتجارة والعقار، والتي توفر هوامش ربحية مريحة إلى القطاعات العصرية والمساهمة في شكل مباشر في التسريع الصناعي والمشاركة في حلقات الإنتاج.

وفي الختام، السيد الرئيس، فإن الفريق الاستقلالي يدعو الحكومة إلى ضرورة إجراء تقييم حقيقي لنتائج وأثار الاستثمارات العمومية المنجزة في إطار الإستراتيجيات القطاعية والتربائية، في ضوء الأهداف المسطرة لها وسن التدابير التصحيحية من أجل تحسين انعكاسات الاستثمارات العمومية المنجزة على مستوى خلق القيمة وحدها في فرص الشغل المستدامة.

كما ندعو في هذا الإطار إلى إحداث وكالة وطنية للمساهمات العمومية، تمثل الدولة كمساهم في الرأس مال وإدارة شركات ناشئة في قطاعات إستراتيجية، لتساهم في النهوض بأدائها واستقرارها وتطويرها.

ونؤكد لكم أن إدراج هذا البرنامج في إطار قانون المالية برسم 2020 سيشكل خطوة أولى نحو إرساء سياسة اقتصادية جديدة، من شأنها أن تواكب النموذج التنموي الجديد الذي تنشده بلادنا.

أختم مداخلة بقوله تعالى: "فإن عرضوا فما أرسلناك عليهم حفيفا إن عليك إلا البلاغ" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وإنجاز الأهداف المعلنة، في ظل غياب الوقع الحقيقي للمشاريع والبرامج المسطرة في إطار الإستراتيجية الحكومية في مجال الاستثمار العمومي ووقعها على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات، ذلك أن حصيلة الاستثمارات في القطاع العام تكشف عدم واقعية الأهداف والبرامج الاستثمارية المعلنة وتساءل جدول الأغلفة المالية المحددة ما دامت غير قادرة على الحد من الإشكاليات والمعضلات الكبرى كالفقر والبطالة والولوج للصحة ومختلف الخدمات العمومية، وما دامت عاجزة عن تقليص الهوة ما بين الجهات وما بين العالم القروي والعالم الحضري وتحقيق العدالة المجالية، ذلك أن مواطننا مغربيا يقطن في جهة محظوظة كجهة الدار البيضاء-سطات يستفيد من استثمار عمومي يعادل 5 أضعاف ما يستفيد منه مواطن يقطن في جهة درعة-تافيلالت مثلا.

فما جدوى الاستثمارات والأغلفة المالية المعلنة ما دامت عاجزة عن خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل والخفض من معدل البطالة، حيث يصل عدد المعطلين إلى حوالي 1.200.000 معطل ويبلغ حوالي 17% في صفوف حاملي الشهادات دون احتساب غير المصرحين.

إن المتتبع لتطور الاستثمار العمومي، والذي يصل إلى حوالي 195 مليار درهم سنة 2019، يستغرب اليوم لضعف مردودية المشاريع الاستثمارية المبرمجة، والتي تعتبر ضعيفة مقارنة مع مثيلاتها على الصعيد الدولي والجهوي، لماذا لم تنجز الحكومة سوى 6 مليارات درهم فقط في سنتين من صندوق تاهيل العالم القروي من أصل 55 مليار درهم، علما أن سكان العالم القروي يشكلون أزيد من 70% من فقراء البلاد والأغلبية المطلقة من أميها وأغلبية المقصيين من الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية ومن الخدمات والحماية الاجتماعية؟ ولماذا هذا التراجع في مستوى تنفيذ الاستثمارات العمومية خلال 7 سنوات الأخيرة، والذي لم يتجاوز 60%، مما ينعكس سلبا على التكلفة الإجمالية للمشاريع وفعاليتها؟

هي أسئلة وغيرها كثير، تفسر التراجع المقلق لتأثير المجهود الاستثماري الوطني في خلق فرص الشغل وفي الدفع بالنمو، والذي من المتوقع على أن يتجاوز 2.7% خلال 2019 حسب إحصائيات المغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سبق لكم أن أعلنتم في البرنامج الحكومي عن عزمكم تحسين ترتيب المغرب في المؤشرات العالمية كمؤشر (Doing Business) ببلوغ المرتبة 50 في أفق 2021 بدل 68، وبغض النظر عن التقدم المحقق في هذا الإطار، فاسمحوا لي، أن أؤكد لكم أن تحسين مناخ الأعمال بما في ذلك أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، لا يجب أن يقتصر فقط على معايير هذه المؤشر، بل يجب من وجهة نظرنا أن يعمل على رفع المعوقات الأكثر تأثيرا على الفعل الاستثماري في البلاد، وفي مقدمتها الثقة، فالحكومة ملزمة بأن توفر للمستثمر منظومة تحفيزية تضمن الاستقرار الأمني

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

**المستشار السيد عبد الصمد مريمي:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في هذه الجلسة لمناقشة موضوع "استراتيجية الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته"، مع التأكيد ودون حاجة للفت الانتباه أن الحديث عن الاستثمار العمومي هو بمثابة الخوض في موضوع مترامي الأطراف يصعب تحديد جوانبه، نظرا لاعتباره تنزيل على أرض الواقع للبرامج والمخططات والالتزامات التي تقدمت بها الحكومة في برنامجها الذي على أساسه تم تنصيبها.

إن الحديث عن الاستثمار العمومي وحسن تديره لا يمكن أن يكون موضوع مزايدات سياسية أو مهاترات كلامية، فالاستثمار العمومي من منطلق أهدافه يسائل جميع المتدخلين والمساهمين والمشرفين، حكومة وبرلمانا وسلطة قضائية وفاعلين اجتماعيين ومدنيين، إلى تقييم نتائج ومتابعة أوراها وترشيد خطته وميزانيته.

إننا نعتبر، السيد الرئيس، بداية أن مساعي تنزيل استراتيجية الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي باعتباره خيارا استراتيجيا وإراديا يجب أن يندرج أيضا ضمن ما تبدله بلادنا من مجهودات لبلورة نموذج تنموي جديد، قوامه اقتصاد قوي تمتد آثاره على مختلف المجالات، خاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وارتباطا بالاستثمار العمومي، وعلى ضوء النتائج المهمة التي بوأت الاقتصاد الوطني من منظور بعض التقارير الدولية موقعا محترما، بريح 9 نقط في سنة واحدة في إطار ممارسة الأعمال (Doing Business)، حيث انتقلنا من الرتبة 75 إلى الرتبة 60، فإننا بهذه المناسبة نعتبر مواصلة الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال أولوية وطنية تساند مسعى تنزيلها كما هو محدد ضمن أهداف البرنامج الحكومي من أجل تحقيق غاية تصنيف بلادنا ضمن أحسن 50 بلدا على مستوى العالم في جودة مناخ الأعمال.

وبالإضافة إلى ذلك نشتم المجهودات التي تقوم بها حكومتكم من أجل دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار،

باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية، وخصوصا على مستوى الترسنة القانونية المؤطرة لتحسين قانون الضمانات المنقولة وإصلاح قانون شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، اللذان نعتبرهما بمثابة إصلاحات مهمة ستساهم لا محالة في استقطاب المزيد من الاستثمارات وتقوية الجانب القانوني المرتبط بالأعمال، بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة.

لكن لا يفوتنا بهذه المناسبة وفي سياق العمل على مراجعة المنظومة الجبائية ببلادنا الدعوة إلى ترشيد التحفيزات الجبائية ووضع سقف لها واضح بما يساهم في العدالة الجبائية، ولا يفوتنا أيضا بالتنويه بإخراج الوكالة الوطنية لتنفيذ المشاريع في إطار تفويض اختصاص إنجاز المشاريع لهذه الوكالة، كما نشتم في نفس السياق المقاربة الجديدة المعتمدة من طرف الحكومة لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي من خلال تعميم إنجاز دراسات لتقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي بغية الرفع من فعاليتها.

السيد رئيس الحكومة،

إن تدخل الدولة بكافة مؤسساتها، باعتبارها مستثمرا وباعتبارها مشرفة على الاستثمار من أجل الإقلاع الاقتصادي يحتم عليها الحرص على تطبيق سياسة تنافسية واضحة في هذا المجال وتشجيع المقاولات المتوسطة والصغيرة بما يفتح فرصا جديدة للشغل ويقوي هذا النسيج المقاولاتي الواسع إلى مستوى تنافسي أحسن.

ومن منطلق أن الاستثمار العمومي يعد في قلب السياسة العمومية الحكومية للتنمية القروية الساعية إلى خفض العجز الاجتماعي المسجل بشكل كبير في العالم القروي الناتج عن تراكم عقود مضت، يوجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وأنواع الاحتياجات المختلفة بين المناطق ونوعية الهميش الحاصل، وهو ما يتطلب أيضا يقظة دائمة ومواكبة مستمرة مجسدة في مشاريع عمومية لساكنة بحاجة للدعم والاهتمام، ومنها أيضا الأخذ بعين الاعتبار التطور الديمغرافي في العالم القروي ومحاولة إرساء بنيات تحتية خدمتية لتمدين العالم القروي.

أما عن الاستثمار العمومي في مجال السكن، فإننا نسجل فيه ملاحظات على العرض السكني المقدم من طرف شركة "العمران"، تتشمل في إضفاء مزيد من التنافسية على المنتوجات المقدمة من طرفها أمام العروض المقدمة من طرف القطاع الخاص، لا سيما ثمن المنتج السكني المقدم للطبقة المتوسطة أو الطبقة المحدودة الدخل.

أما عن البعد الاجتماعي في الاستثمار العمومي، نسجل أهمية الترجمة الطموحة للاستثمارات العمومية المرتبطة بالسياسات الحكومية، هذه الترجمة المجسدة في مخطط التشغيل وفرص الشغل المتوقعة ومن ورائها هذه الاستثمارات.

فإننا نؤكد في هذا الإطار على أن تلتزم الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية على عدم التساهل مع المقاولات في مجال احترام

وفي هذا السياق وإذ نسجل أهمية دعم الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى كمنطلق للإقلاع الاقتصادي والتنموي المنشود، فإننا نؤكد على ضرورة إخضاعها لتقييم وتقويم قصد بلوغ كامل الأهداف المسطرة والعمل على تعزيز توطيئها مجاليا:

ثانيا، نعتقد في الفريق الحركي أن اعتماد الاستثمار العمومي والمقدر حاليا بما يقرب 200 مليار درهم يظل محدود في ظل الرهانات الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وعليه نؤكد على ضرورة تفعيل نظام حكامه جديد لتدبير الاستثمار العمومي، من خلال تحديد نوعية المطلوب للاستثمارات والمشاريع والدراسات الناجعة، وإرساء آلية التتبع البعدي للإنجاز وما بعده وإعمال ربط المسؤولية بالمحاسبة، النجاعة المطلوبة كذلك الاستثمار العمومي تتطلب ثقافة مؤسسية جديدة تقوم على الاجتهاد لخلق الثروة بذل الاكتفاء بالتنافس على توزيعها على قلتها ومحدوديتها ورفع نسب النمو ودفع محركات النمو المستدام؛

ثالثا، لا بد أن نتوقف كذلك، السيد رئيس الحكومة، عند أكبر الأعطاب المعيقة لجدوى الاستثمارات العمومية والمتجلية في تمركزها في جهات محدودة على حساب جهات محرومة منذ عقود، وهو ما يستوجب إعمال مقاربة الانعطاف المجالي والتميز الإيجابي للجهات المطبوعة بالخصائص التنموي والاجتماعي، وذلك لن يتم إلا من بوابة الجهوية ودعم الجماعات الترابية كفاعل رئيسي في الحكومات الترابية والتنمية المحلية، من خلال اعتماد مؤشر الخصائص التنموي في رصيد اعتمادات الميزانيات وبرمجة المشاريع القطاعية مجاليا واجتماعيا.

رابعا، نسجل، السيد رئيس الحكومة، مفارقة غريبة تتمثل في عدم انعكاس المؤشرات والأرقام المتفائلة التي يتم إعلانها على حياة المواطنين بشكل ملموس، وعلى واقع المجال، وهو ما يجعلنا نسجل الخلل إما في الأرقام أو في الحكامة والتدبير، كما نسائلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة لتعزيز البعد الجهوي في بناء الميزانية العامة طبقا للقوانين التنظيمية للمالية، ومراعاة التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي في توجيه الاعتمادات وبرمجتها وإقرار نظام ضريبي يراعي خصوصيات الجهات ويحفز الاستثمار في الجهات ذات المؤشر التنموي المتدني.

نجاعة الاستثمار العمومي كذلك رهين بحل الإشكالية العقارية والإصلاح الجوهرية للإدارة العمومية وتفعيل مراكز الاستثمار الجهوي وصيغتها الجديدة.

خامسا، بخصوص البعد الاجتماعي للاستثمارات العمومية، نؤكد على ضرورة توجيه البرامج ذات الصلة على كثرتها إلى التنمية الاجتماعية بدل حصرها في منظور التكافل والتماسك والحد من الهشاشة، حتى تأخذ بعدها الحقيقي.

وشكرا.

تشريعات الشغل وحماية حقوق العمال وتوفير شروط عمل لائقة بهم وسكن العمل في الأوراش بظروف محترمة، تحفظ كرامتهم وأن تتم مراقبة هذه الالتزامات في أمكنة الأوراش وأن لا يكون التسليم النهائي (La Réception Définitive) إلا بتوفر المقاول على وثيقة تثبت حصول العمال على كافة مستحقاتهم.

وفيما يخص الاستثمار المنجز في إطار اللامركزية والاختصاصات المخولة للجهات، فإننا نؤكد وبعد مرور 3 سنوات على الصيغة الجديدة للجهات باختصاصات ذاتية جديدة وأخرى مشتركة وثالثة منقولة، صاحبها نقل للموارد المالية بلغت إلى حدود السنة المالية 6 مليار درهم، وهو ما يتطلب تقييم الإنجازات المحققة في إطار هذا المستوى من الاستثمار العمومي أهدافا وأرقاما ونتائج في إطار حصيلة مرحلية للاستثمار العمومي المجالي المنقول للجماعات.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى طلب بذل المساعدة من المحاكم المالية للوقوف على النتائج ومقارنتها مع الأهداف ومعرفة الفرص والعوائق وأثارها على السياسة الوطنية والاستثمار العمومي.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

#### المستشار السيد أحمد شد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني الحضور الكريم.

نود في الفريق الحركي أن نسجل من باب الواقعية والموضوعية أهمية الجهود التي حققتها بلادنا في مجال الاستثمار العمومي عبر تعاقب الحكومات، لا من حيث الرفع التصاعدي للقيمة في الموازنة العامة ولا من حيث الإنجازات.

وفي هذا الإطار، وتفاعلا مع جوابكم القيم نبرز بعض الملاحظات مدعمة باقتراحات عملية.

أولا، في ظل الخصائص البنيوية والاقتصادي والاجتماعي القائم، فإن الاستثمارات العمومية تظل ركيزة أساسية لخلق دينامية تنموية وقاعدة أساسية لجذب الاستثمار الخاص الداخلي أو الخارجي من خلال خلق جاذبية وتوفير بنية أساسية وخلق مناخ ملائم وجذاب للرأسمال الخاص كمصدر لتوسيع قاعدة التشغيل.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وأصحابه أهل الوفاء والتابعين ومن يهداهم اقتفى.

السيد رئيس الحكومة،

أشكركم على جوابكم الواضح.

أعتقد أنكم وعاون بأهمية الاستثمار باعتباره الآلية الناجعة والوحيد لتحرك الدورة الاقتصادية، والتي ستمكن بكل تأكيد في حل المعضلات الاجتماعية الجائمة اليوم على مجتمعنا، وبادت تفرقه، فالبرنامج الحكومي الذي اتفقنا عليه كأغلبية لمساعدة الاستثمار على الإقلاع، اليوم أصبح في المعيار النقدي، خصوصا وأن الحكومة لقيت عقبة شاقة متعلقة بالعقار في تحقيق الأهداف المرجوة، وعلى رأسها تيسير الولوج إلى العقار وتعبئته لدعم المشاريع الاستثمارية.

– اعتماد مساطر ومعايير دقيقة لعمليات تفويت وكراء العقارات العمومية؛

– اعتماد مدونة الأملاك الخاصة للدولة تتضمن مساطر ومعايير دقيقة لتديريها؛

– مراجعة النصوص المرتبطة بنزع الملكية، والتي تعرف اليوم فوضى عارمة، لم تستطع الوزارات الوصية التحكم فيها.

هذه الإجراءات، السيد رئيس الحكومة المحترم، تضمنها البرنامج الحكومي، لم تر النور بعد، ولأننا نعتبر هذه الإجراءات من موقع حزب التجمع الوطني للأحرار، هي جوهر إقلاع الاستثمار العمومي في الوضعية الراهنة، نجد أن الحكومة تعاني في إقرار هذه الإجراءات التي تعتبر مفتاح تشجيع الاستثمار الخاص الذي يبقى الحل الوحيد والواقعي للتقليص من البطالة والرفع من إنتاج الثروة، الذي يبقى هاجس إقلاع قوي لاقتصادنا الوطني.

نهى الحكومة على المثابرة في جلب كبريات الشركات العملاقة للاستثمار في المملكة، وهو إنجاز مهم يتم عن الثقة التي وضعها شركاؤنا في بلادنا، إذ به تمكنت مؤخرا من وضع أسس نظام تجاري وصناعي واعدين، عملت من خلالها الحكومة على نهج سياسات مندمجة من أجل رفع التنافسية لمنظومتنا الإنتاجية، الشيء الذي مكن بلادنا من رفع التحديات عبر المخطط الناجح للتسريع الصناعي، حيث حقق لبلادنا إقلاعا صناعيا، تنافسيا، مستداما، شجع بشكل كبير في جلب وجهات الاستثمارات الكبرى والكبرى الشركات العالمية من أجل توطين شركاتها ومشاريعها كرونو وبوينغ وبومباردي إلى آخره، حيث همت هذه

الاستثمارات 14 منظومة صناعية، مما أسفر عن إحداث 288126 منصب شغل خلال الفترة ما بين 2014 و2017، أبرزها قطاع السيارات الذي أصبحت بموجبه بلادنا والله الحمد، أول مصنع للسيارات في شمال إفريقيا، وثاني أكبر مصنع للسيارات في القارة، وقد تعزز المجهود بافتتاح مصنع بوجوستروين من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بالمنطقة الصناعية الحرة بالقنيطرة مؤخرا، والذي يتوفر عند بدء اشتغاله على طاقة إنتاجية تقدر ب 100 ألف مركبة سنويا، لتتضاعف طاقته الإنتاجية وتصل إلى 200 ألف سنويا، بدءا من السنة المقبلة إن شاء الله، ويعد عاملة ستصل إلى 1600 أجير، مع نهاية هاذ العام لتصل إلى 2500 عامل السنة المقبلة.

خير عنوان لهذه الثورة الصناعية الكبرى التي تشهدها بلادنا، دون أن ننسى قطاع الطيران الذي عرف بدوره قفزة كبيرة، حيث حقق رقم جديد من المعاملات عند التصدير والآلاف من مناصب الشغل الجديدة.

**السيد رئيس الحكومة،**

لا أحد ينكر الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في تعبئة الموارد المالية للاستثمار العمومي وتوظيف الدين العمومي لهذا الغرض، مما مكن بلادنا، والله الحمد، من رصد العديد من الإنجازات الكبرى الضخمة لمشروع القطار فائق السرعة عبر طنجة المتوسطي، ميناء الناظور المتوسط، الطرق السيارة، المستشفيات الجامعية، الجامعات، بنيات تحتية مهمة، إذ أصبحت بلادنا والله الحمد في مصاف الدول الصاعدة.

لكن للأسف يبدو أن أثر هذه الاستثمارات على المواطن يبقى ضعيفا ولم يرق بعد إلى طموحه، لذلك جاءت الرغبة الملكية الملحة في ضرورة الاجتهاد في إيجاد نموذج تنموي جديد، يشتغل أكثر على التنمية البشرية وعلى القطاعات المفلسة كالصحة والتعليم والإدارة عبر زرع الروح فيها وإعطاء الفرصة لكفاءات القطاع الخاص لتحديث بنية الإدارة في أفق إطلاق دينامية اقتصادية جديدة تواجه التحديات الكبرى، التي تعترض تطور الاستثمار الخاص وعلى رأسها تسهيل الولوج إلى التمويل وإقرار نجاعة الاستثمارات العمومية وربطها بالمردودية، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير العنصر البشري المؤهل لمسيرة متطلبات التنمية، ولنا أمل كبير في الإستراتيجية الوطنية الجديدة للتكوين لإيجاد هذا العنصر البشري.

لا أحد ينكر أن الاستثمار العمومي الإجمالي تحسن بشكل ملحوظ، ونحن نقرب ذلك، ولكن نرى أثره وأدائه على النمو الاقتصادي كان دون المستوى المطلوب، وهو ما يطرح سؤالي الفعالية والمردودية والنجاعة المرتبط أساسا بأداء الإدارة، الذي يبقى بطيئا ولا يساير هذه الدينامية، بل الأكثر من ذلك معرقلا للمشاريع، وهو ما يستنفرنا جميعا للاشتغال على تأهيل موضوع الإدارة وتحفيزها لتكون آلية لإنجاح برامج الحكومة، وعلى رأسها مشروع الجهوية الموسعة.

ومهما كان مستوى اللامركزية فالاستثمار العمومي في معظم البلدان هي مسؤولية مشتركة بين مختلف المستويات، والسؤال الرئيسي المطروح هو: كيف يمكن تحسين إدارة الاستثمار في المغرب في إطار الجهوية المتقدمة؟

من الضروري في نظرنا اعتماد مقاربة منهجية شمولية لإشكالية الاستثمار، فمن الضروري كذلك أيضا الاستثمار في تقوية القدرات على مختلف المستويات، وخصوصا على المستوى الجهوي الذي عليه تولى مهام تميم المهارات الجديدة وتعبئة معرفة محلية وقدرات جهوية لتطوير استراتيجية الاستثمار العمومي في المستوى الجهوي.

ومن الضروري أيضا كذلك أن الاستثمار في البنيات التحتية المحلية هو العمود الفقري للإنتاجية، فهي أساس الخدمات العامة الفعالة في العديد من المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين.

إن العديد من التقارير وبالخصوص تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تشير بأن الاستثمار العمومي ضعيف الإنتاجية مقارنة مع حجم الاستثمار، حيث يبقى تأثير الاستثمار العام متواضعا على مستوى النمو الاقتصادي بشكل عام وعلى التنمية الجهوية بشكل خاص، فالغريب في الأمر أن المغرب يصنف ضمن البلدان التي تخصص جزء كبيرا من ثرواته للاستثمار العمومي بنسبة استثمار يفوق أو يعادل 33% مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، لكن هاذ الاستثمار لا يؤدي إلى معدل لا يكاد أن يتعدى 3%، والأکید أن إحداث فرص شغل مستدامة ومؤهلة وإنشاء نظام للحماية الاجتماعية حديث ومتطور يحفظ كرامة المواطن ويسمح له بتحسين أوضاعه لن يتحقق بدون تحقيق قفزات نوعية ومعرفة كيفية تفعيل ونجاعة الاستثمار.

إن على الحكومة أن تعيد التموقع الترابي على ضوء الجهوية المتقدمة وأن تقطع مع تردها في الانتشار ترابيا وأن تتوقفوا عن توزيع البلاد إلى مراكز نافعة وغير نافعة، فلا يمكن إنجاح الجهوية المتقدمة وبدون دولة لا مركزية دون توسيع عادل للاستثمار العمومي وانتشار عقلاني للتنمية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلاً.

أنا استمعت باهتمام كبير للملاحظة جميع الإخوان اللي تدخلوا، وكاين عدد من الاقتراحات المهمة، دبا أنا ما عرفت بعض الإخوان واش

لذلك، فإن غالبية الجهات لا تتوفر اليوم على الأطر والكفاءات، إنها تشتغل بدون روح، وهو ما يجعل القطاع الخاص يتميز على القطاع العام بالنجاعة والمردودية.

ومما يفاقم الوضعية التفاوتات الترابية المتواجدة بين الجهات، حيث تعتبر أحد النقط السوداء، لذلك لابد من تفعيل ما رصدته الدولة من إمكانيات على قلتها في محو هذه الفوارق من أجل تحقيق التوازن المنشود بين الجهات، وهي إحدى توصيات المجلس الأعلى للحسابات الذي انتقد بشدة طريقة توظيف الاستثمار العمومي وتوطينه.

السيد رئيس الحكومة،

خلاصة القول أن أحد دعائم الاستثمار هو توفير الثقة من طرف الفاعل السياسي، وهو ما يشجع على تحسين مناخ الأعمال، لذلك فإن تبيخس العمل الحزبي والضرب في مؤسسات الدولة وإنجازاتها والتقليل من عملها وتبني ازدواجية الخطاب من طرف الفاعل الحزبي والسياسي والفضاء الجمعي، الذي يحاول ملء الفراغات وتغيير أدوار مؤسسات الوساطة سيقبل من وضوح الرؤية الاقتصادية.

لذلك علينا جميعا أن نتعبأ كل من موقعه من أجل القضاء على هذه الظاهرة والعمل جميعا على الارتقاء بخطابنا السياسي.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب والفريق الدستوري استنفذا الوقت اللي كان مخصص لهم.

إذن آخر تعقيب في هذا المحور للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

ما زلت أنتظر بيان أسباب توقف الاستثمار العمومي في بعض الجهات، التي أصبحت تعرف إشكاليات حقيقية تكاد لا تتوقف، الكل يعلم أن الاستثمار العمومي يعتبر رافعة أساسية للإنماء في الدول ذات الاقتصاد الصاعد، لكن الاستثمار العمومي مازال متركزا إلى حد كبير في بلادنا، حيث تمثل استثمارات الجماعات المحلية والجهات حوالي 35% في الوقت الذي وصلت فيه هذا الاستثمار في الدول التي تنهج طابع اللامركزية 59%، مما يعني ما يكون مؤشرا سلبيا ويصعب تحقيق معه بناء قاعدة العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية.

غادي ندير؟ غير قول ليا آش غادي ندير. ما تبيغيوش لأسباب تخصهم هم، ما غاديش نفرض عليه ذاكشي علاش قلت راه البنيات التحتية اللي تنديرو هي اللي غادي تدير الجاذبية ديال مناطق معينة، وهاد البنية التحتية راه غادة تطور الحمد لله شيئا فشيئا، ورغم الكلفة ديال البنية التحتية رغم أن هناك مدرسة أخرى، كايين مدرسة أخرى اللي تقول لك لاش تدير أكثر البنيات التحتية، كون المغرب أول دولة من حيث عدد الطرق السيارة والسريعة هذيك 1800 كيلومتر والأخرى 1100 كيلومتر هذي في إفريقيا كلها أكبر دليل على أن المغرب اختار خيار، وكايين اللي اختار خيار آخر، تقول لك أنا ما نكثرش من الطرقان غادي نمشي ندير واحد الاختيار آخر في أولوية الاستثمار، ولكن هاذ الخيار اللي دار المغرب هو تقدير لهذه الجهات لأن ما تظننش بأن المستثمر غادي يجي لواحد المنطقة بعيدة غير لأن واخا نسمح له في الضريبة غادي يسمح فيا، واخا نسمح له في الضريبة راه ماشي مشكل ديال الضرائب، ديال الإعفاء من الضرائب أو ضريبة جهوية ماشي مشكل، خاصو كما قلنا بالنسبة للمنطقة الشرقية خاصو ميناء للاستيراد والتصدير، لأنه بغا الصناعة ديالو أو الاستثمار ديالو بغا ينتعش ماشي بغى يمشي لواحد المنطقة اللي ما عندوش فيها آفاق، فلذلك خاصنا نديرو في هاذ المناطق الآفاق للاستثمارات الوطنية.

نقطة أخرى أريد أن أشير إليها، وهي أنه يجب في التوزيع الجهوي للاستثمار خاصنا ناخذو بعين الاعتبار عدد من المعايير، وفي مقدمتها عدد السكان، واحد من الإخوان دوا أنه عدد الفقراء في البداية أكثر من المدن هاذ الشي ما صحيحش هذا النسبة نعطيوكم مثلا الأمية، الأمية نسبة الأمية في البوادي أكثر من المدن، ولكن عدد الأميين في المدن أكثر من البوادي، الدار البيضاء فيها مثلا الدار البيضاء - سطات كجهة فيها 7 مليون تقريبا، تقريبا 7 مليون نسمة هي نسبة الأمية فيها هي أدنى نسبة متدنية في الجهة، ولكن عدد الأميين هي أعلى نسبة أمية، لأن هوامش المدن واخا هي مدن، ولكن فيها أحياء مكتظة وهكذا الفقر وهكذا جميع...

فلذلك أنا إلى تنوزع راه المعيار البشري هو جزء أول، عدد الأقسام كنوزعهم على حسب المساحات أو تنوزعهم على عدد الأطفال؟ توزعهم على عدد التلاميذ والأطفال، عدد المستشفيات تنوزعهم على عدد المواطنين والمواطنين، وبالتالي المرضى الذين سيحتاجون إليها أو على عدد المساحات؟ تنوزعو على عدد المحتاجين، طبيعي ناخذو.. صحيح ناخذو حتى ذاك المعيار ناخذوه، ولكن هذا المعيار حتى هو حاكم، مهم جدا باش تكون هاذ الاستثمارات مفيدة للمواطنين والمواطنين.

أريد أن أؤكد مرة أخرى في هاذ العرض، أنه الاقتراحات اللي جابت الحكومة واللي مشات عليها واللي هدرناها في التدبير الميزانياتي ووحدة خاصة لمتابعة تنفيذ الاستثمارات العمومية، القضية ديال الوكالة الخاصة ديال التجيزات العمومية، هذا الجانب الأول، الشق الأول اللي فيه الحكامة والمتابعة والتنفيذ.

فالحكومة ولا فالمعارضة، وهاذ الإخوان ما عرفت واش الأحزاب ديالهم ماشي فالحكومة من 2000 حتى لليوم، يعني كايين واحد شوية ديال...، خاص نقادو الميل شوية.

وكذلك بعض الأمور تشار لها كتعطى فيها الدروس وهي قديمة "كوماناف" من 2007 تخصصت، الخوصصة ديال "كوماناف" صحيح هي تأسست قبل من ذاك الشي بكثر وفي 2007 تخصصت، واش اليوم غادي نقولو "كوماناف" ما خصهاش تعطى؟ قولو ذيك الساعة فاش تخصصت، وأنتم فالحكومة بالمناسبة.

المهم غير باش نقادو المسائل ونعرفو باش ما نغلطوش لأن كيسمعونا المواطنين والمواطنين، باش ما نغلطوهمش، الجهود ديال الاستثمار العمومي اللي دارت هاذ الحكومة غير مسبوقة بالأرقام وكما قلتهم جميعا، هاذي النقطة الأولى وهادي تحسب لهذه الحكومة.

ثانيا، الإصلاحات الجوهرية اللي جنبها واللي توقفت وراه هضرنا على اللاتمرکز الإداري كيف أنه توقف منذ فترة، كون أننا خرجنا هاذ الإصلاح والمراكز الجهوية للاستثمار اللي الجميع نادي بإصلاحها مزيان، راه بادرت هاذ الحكومة ودارت إصلاح جوهرية وخرجنا القانون، دبا قريبا فالأسبوع المقبل غنديرو لجنة القيادة لتزليل الإصلاح، لأن فيه عدد غادي يجيكم القانون لأن فيه عدد من الأمور اللي مؤثرة وخاصها تدار تعديلات في قوانين أخرى راه جاية، هو إصلاح وهاذ الإصلاح اللي جوهرية ما كيكونش سريع ماشي بحال إلى غنصاوب كرسي ولا غنبنبي واحد الحاجة، هو إصلاح جوهرية يحتاج إلى منظومة إصلاح، جنبنا هذاك القيادة ديال الإصلاح أولا، ثم بعد جميع التأثيرات ديالو على القوانين وأسمو غادي نديروها.

وأياضا اللاتمرکز الإداري الذي هنا جبت الخطاب ديال جلالة الملك ديال 2003، اللي قال للحكومة أطلبها بإخراج ميثاق اللاتمرکز الذي ناديت به منذ عشر سنوات، ذلك أن في الرسالة ديال جلالة الملك الوزير الأول لسنة 2002 هضر على اللاتمرکز الإداري وضرورة إخراجها، فإذن خاصنا نكونو متواضعين جميعا، لأن هناك أمور واضحة أن هذه الحكومة اشتغلت عليها وتحلت بالجرأة باش تخرجها.

طيب نجي لهاذ القضية الاستثمار الأخ اللي هضر على مستثمر في صيانة السفن واللي مشى لدولة أخرى إلى آخره، أنا أستغرب هذا، ذلك أن وظائف الموانئ وفيين غادي نديرو واحد الاستثمار ولا ما نديرو هوش يخضع لاستراتيجية وطنية، ليست رغبة وزير فقط، ماشي غير رغبة وزير، بغى يقطع شي طرف في البحر الأبيض المتوسط يقطع له يدير فيه، لا يمكن، هناك وظائف، هناك توجهات استراتيجية قبل ما تيجي هاذ الحكومة، وهاذ التوجهات الإستراتيجية راه هي تحافظ على التوازن داخل البلد، ولكن كيوقع أن بعض المستثمرين كيجيو وأنا شخصيا أستقبل كل أسبوع مستثمر أو مستثمرين، كل أسبوع، وكايين اللي تنحاول نقنعهم يمشيو لشي بلاصة ما تبيغيوش تيمشيو بحالهم، واش

**المستشار السيد أحمد تويزي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بعد جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إصلاح صناديق التقاعد وإنقاذها من الإفلاس، والتي تحمل تبعاتها الموظفون، لم نسجل أي تحسن في وضعية المتقاعدين المغاربة، الذين يعيشون وضعية صعبة تفتقر للحد الأدنى لشروط العيش الكريم.

في هذا الإطار، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول الإجراءات التي سوف تتخذونها لتحسين وضعية المتقاعدين وعن مكانتهم في السياسات العمومية؟  
شكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

سؤال الفريق الاستقلالي بخصوص التقاعد أو المتقاعد مكانته في سياستكم الحكومية؟  
شكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

فريق العدالة والتنمية.

**المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس

هاذ المقترحات راه ما جنبهاش من ريوسنا، جات من تقارير وطنية ديال عدد من المؤسسات اللي ركزت على هاذ الموضوع وحطت فيه المقترحات ديالها.

الشق الثاني، هو الإصلاحات الجوهرية، إصلاح مراكز الجهوية للاستثمار، اللاتمرکز الإداري وعدد من الإصلاحات الأخرى، هذا أيضا ورد في تقارير وخصوص تقرير المجلس الأعلى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الخاص بمردودية الاستثمار واللي هورأي، جاء على جواب على سؤال جا من مجلس المستشارين بالمناسبة، إلى مشيتولييه غادي تلقاوه هذه الإجراءات يركز عليها كحلول لهاد المشكل ديال تأثير الاستثمار العمومي في العدالة المجالية، ما يمكنش نأثرو في العدالة المجالية إلى ما درناش هاذ الإصلاح.

فلذلك احنا كنباشرو هاد الإصلاحات، وهاد الإصلاحات إن شاء الله سيكون عندها تأثير على المدى المتوسط على أبعده تقدير، إن لم يكن بعضها على المدى القصير، لأنها إصلاحات هيكلية وإصلاحات جوهرية، غادي نقربو الإدارة من المواطنين، غادي نقربو الإدارة من الجماعات الترابية، وغادي نقصو على المواطن الكلفة والوقت والجهد وكثير من الأمور وحتى الهم، وحتى على الموظفين أنفسهم، من المسؤولين الجهويين غادي نريحوهم لأن غادي تكون هما عندهم القدرة على أن يتخذو القرار في عدد من الأمور، هذا هو اللاتمرکز الإداري، وأيضا سننقل مع الصلاحيات الموارد البشرية الضرورية والإمكانات المالية الضرورية، وهذا هو الإصلاح الجوهرية الذي ما غاديش يآثر فقط على التوزيع الجهوي للاستثمار وعلى العدالة المجالية، ولكن حتى على نجاعة الاستثمار، لأن التقارير كلها كتقول بأنه باش تكون نجاعة الاستثمار خاصنا نقربو البعد الجهوي اللي غادي يكون كيشوف الاستثمار لا من حيث النجاعة ديالو أثناء الاقتراح ديال المشاريع الكبرى، ولكن أيضا النجاعة ديالو أثناء تنفيذ هذه المشاريع الكبرى.

إذن نحن على العهد إن شاء الله، وغادي نمضيو قدما إلى الأمام، وأريد جميعا شفت النفس اليوم إيجابي الحمد لله في التدخلات.

كنشكركم على هاذ النفس الإيجابي. شكرا.

السلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

إذن من الاستثمار إلى التقاعد، ننتقل الآن إلى المحور الثاني المتعلق ب"وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية"، عندنا في هاد المحور 7 أسئلة. بحسب الترتيب، أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

إعادة إدماج المتقاعدين في بعض الإدارات وفي شروط محددة تراعي وضعيتهم؛

- ثالثا، اعتماد إجراءات تمييزية لفائدة هذه الفئة من قبيل الرفع من مستوى الخصم الضريبي وتقديم تحفيزات على القروض للراغبين في القيام بمشاريعهم الخاصة؛

- رابعا، تخفيض أئمة أدوية الأمراض المزمنة لتخفيض بعض العلاجات؛

- خامسا، مواصلة بذل المجهود في الرفع من الحد الأدنى للمعاش في أفق ملامته مع الحد الأدنى للأجر.

- أخيرا، تمكين الأرملة من معاش زوجها التقاعد كاملا بدل النسبة المعتمدة حاليا والمحددة في النصف.

شكرا.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أولا: ما هي التدابير التي تتخذونها لإنصاف فئة المتقاعدين؟

ثانيا: ما هي الإجراءات المسطرة لإصلاح شمولي وهيكل لنظام التقاعد؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، هل هناك تصور للحكومة مستقبلي وليس أني لوضع المتقاعد ضمن اهتماماتها العمومية، في ارتباط مع التفاوتات

المستشارين وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في المحور المتعلق بـ "وضعية المتقاعدين في السياسات العمومية"، وهي مناسبة نقف من خلالها عند الدور الكبير الذي لعبته هاته الفئة في بناء المغرب بعد الاستقلال على مختلف الأصعدة والمستويات، دون أن تحظى دائما بما تستحقه من عناية واهتمام، حيث ظلت هاته الفئة تعيش على هامش المجتمع في وضعية تغلب عليها الهشاشة.

وهي مناسبة للتنبؤ أيضا بالإصلاح الشجاع لأنظمة التقاعد على عهد حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران، وهو الإصلاح الذي مكن من تدارك العجز الكبير الذي كانت تعيشه هاته الصناديق وتجنبها وضعية الإفلاس، ومعربين في نفس السياق عن أسفنا لتأخر هذا الإصلاح الهيكلي المهم، والذي بلغ تكلفته مئة سنة 2016 حوالي 10 الملايين درهم.

وفي هذا السياق نشتم التزام الحكومة بالرغم من الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين، حيث وصل السنة الماضية إلى 1500 درهم عوض 1200 درهم، مما جعل عدد المستفيدين يتجاوز 70000 مستفيد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالرغم من الإجراءات والتدابير المتخذة للنهوض بأوضاع هاته الفئة، لازالت الحاجة ملحة إلى الالتفات إلى الوضعية الهشة التي تعيشها هذه الشريحة من الطبقة العاملة المتقاعدة، وما آلت إليه أوضاعها وأوضاع ذوي الحقوق من أرامل وأيتام، والتي نوردها على سبيل المثال لا الحصر:

- أولا، التواضع وهزالة المعاشات التي تصرف لفئة كبيرة من المتقاعدين بشكل لا يراعي ارتفاع كلفة المعيشة؛

- ثانيا: كثرة المشاكل الصحية بسبب التقدم في السن؛

- ثالثا: غياب فضاءات الاستقبال الخاصة بهم؛

- رابعا: ضعف العناية الاجتماعية؛

- خامسا: النقص الحاد في الأطباء المختصين في أمراض الشيخوخة، حيث يوجد 10 أطباء فقط ببلادنا أي طبيب لكل 300000 مسن، وهو ما يدفع بعدد كبير من المتقاعدين إلى امتهان أعمال أخرى لا تليق بسنهم ولا بتجربتهم وخبرتهم العملية.

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن أجل رد الاعتبار لهاته الشريحة ومن منطلق الاعتراف بالأدوار الريادية التي يلعبها ندعو:

- أولا، إلى التسريع بإطلاق مسلسل الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد من خلال التشاور، بشأن إرساء نظام القطبين العام والخاص، بما سيمكن من تجاوز الاختلالات التي تعرفها بعض الصناديق؛

- ثانيا، اعتماد آلية قانونية تمكن من استثمار خبرات وكفاءات المتقاعدين، ويمكن في هذا الإطار استلهام التجربة اليابانية، حيث يتم

الصارخة التي تعرفها بنية صناديق التقاعد؟

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

**المستشار السيد محمد زروال:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

سؤالنا اليوم يهم فئة مهمة من المواطنين والمواطنات أنهت مسارها المهني، بعدما أسدت خدمات جليلة لبلدها، من خلال مساهمتها في دورة الإنتاج، وقدمت تضحيات كبيرة في سبيل الإسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني، هذه الفئة العريضة تجد نفسها في خريف عمرها عرضة للهميش والإقصاء، تكابد مرارة العزلة النفسية وحدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، المادية منها والصحية، وذلك بسبب ضعف نظام الحماية الاجتماعية وعجزه عن تحقيق أهدافه ودواعي وأسباب نزوله في توفير معاش يضمن الحد الأدنى من متطلبات ومستلزمات الحياة الكريمة، من مسكن ومأكل ومشرب وملبس وترفيه.

وهنا لا يختلف في هذه الأزمة الحادة متقاعدولا القطاع العام ولا القطاع الخاص، ويمكن لنا أن نسرد نموذج، اللي هو نموذج النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، اللي في الحقيقة يشكل واحد الوصمة ديال العار في جبين الدولة المغربية، بما فيه من حيف وإجحاف في حق هذه الفئة من المواطنين.

نظام الحماية الاجتماعية كذلك عجز في تأمين التغطية الصحية، تعاضدية وعمومية تحمي هاذ الفئة من الأمراض التي تستبد عادة بهذه الفئة العمرية من المواطنين، واللي كتلتهم في أغلب الحالات معاشاتها الهزيلة أصلا، وتحول حياة المتقاعدين إلى معاناة ومأساة حقيقية.

فإذا كانت الحماية الاجتماعية، التي يعد التقاعد من أهمها، هي المقياس الحقيقي، لتقدم المجتمع وتماسكه الاجتماعي كما هو متعارف عليه دوليا، فإننا نسجل من جهة أن الدولة تنصلت من مسؤوليتها في هذا المجال، كما هو مستنبط من الفصل 31 من دستور المملكة، الذي اختزل دورها في تيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في الحماية الاجتماعية، على خلاف دول أخرى مثلا اللي هي مثيلة لنا ولا قل منا كمصروتونس، اللي في الدساتير ديالها أقرت

المسؤولية المباشرة للدولة في الحماية الاجتماعية لمواطنيها.

ومن جهة أخرى، رضخت الدولة لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية، القاضية بخصوصية الحماية الاجتماعية والاقتصار في التقاعد على ضمان معاش في حد أدنى ضعيف.

وما الهجوم الأخير على مكتسبات الموظفين بالصندوق المغربي للتقاعد إلا دليل على هذا التوجه، حيث اختارت الحكومة المقاربة المالية الصرفة، التي تختزل معالجة إشكالية التقاعد في الثالوث الملعون والمتجسد في الزيادة في سن التقاعد، الزيادة في الاقتطاعات والتخفيض من المعاش، وتجاهلت عمل اللجنتين التقنية والوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، ورمت بكل ما أنتجت خلال ما يقارب 10 سنوات من 2004 إلى 2014 في قاعة الأرشيف.

إن تقارير ودراسات مؤسسات دستورية الاستشارية واللجان التقنية والمكاتب الدراسية التي تناولت تشخيص نظام التقاعد بالمغرب، على كثرتها وتنوعها، وصلت جميعها إلى نفس التقييمات والخلاصات والنتائج، ووقفت على مجموعة من الاختلالات كتعدد الصناديق وتنوع أنظمتها وضعف التغطية وعدم التجانس وغياب التمثيلية النقابية وتعدد الجهات الوصية، كما عرت تلك التقارير عن سوء تسيير والتبذير واستعمال صناديق التقاعد ومقدرات العمال كصناديق سوداء، وفي استثمارات مخاطرة وتعويزات غير قانونية وتوظيفات مالية وعقارية مشبوهة.

إن الإصلاح الحقيقي لأنظمة التقاعد في المغرب هو الإصلاح الشامل والدائم، الذي يعيد للمتقاعد مكانته في المجتمع ويحصن التضامن بين الأجيال ويعترف ببذل وعطاء المتقاعد في خدمة بلده ويراعي مصالح الأجراء وصيانة مكتسباتهم ويضمن إشراك الممثلين الحقيقيين للأجراء في تدبير الصناديق ويقر الزيادة المنتظمة في المعاش وفق السلم المتحرك للأسعار.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من الواجب والضروري أن تضع الدولة بإشراك لكل مكونات وفعاليات المجتمع، أحزاب سياسية، مركزيات نقابية ومجتمع مدني أن تضع إستراتيجية وطنية لفائدة المتقاعدين وذوي حقوقهم في السياسات العمومية للدولة، تغير العقل الجمعي الثقافي لمجتمعنا حول المتقاعد، باعتباره منتهي الصلاحية وعديم العطاء والخلق والإبداع.

كذلك الانفتاح على المجالات المتنوعة للحماية الاجتماعية، كإقرار المساعدات الخاصة والمواكبة الصحية والنقل المجاني أو بأئمنة مناسبة وتوفير نوادي خاصة ودور إيواء المتقاعدين وتنشيط السياحة الاجتماعية، دمج الحياة الاجتماعية للمتقاعدين في أهداف ومشاريع صناديق التقاعد، وضع آليات الاستفادة من الخبرة وتجارب الأطر والكفاءات المتقاعدة، خلق مرصد وطني للتقاعد.

أخيرا، تخليد اليوم العالمي للمسنين فاتح أكتوبر للفت الانتباه

المصرح بهم، 48% بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد، 33% (CNSS) و 10.3% بالنسبة للصندوق المهني المغربي للتقاعد (CMR) و 6.9% بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR).

الإجراءات التي همت هذه الشريحة في المراحل الأخيرة:

أولا، تطبيق حد أدنى للمعاش، وهذا بطبيعة الحال كان هناك تفكير فيه من قديم، تطور، وعملت عليه الحكومة السابقة بموجب الإصلاح المقياسي لسنة 2016 على تحسين الوضعية المادية للمتقاعدين، من خلال الرفع من الحد الأدنى للمعاش بالقطاع العام من 1000 إلى 1500 درهم شهريا يمثل زيادة ب 50% من قيمة الحد الأدنى للمعاش، وذلك بعد أن تم رفعه شهريا من 500 إلى 600 درهم سنة 2008 ومن 600 إلى 1000 درهم سنة 2011، لذلك تم إقرار تطبيق حد أدنى للمعاش الذي أصبح ابتداء من فاتح يناير 2018، 1500 درهم شهريا بالنسبة للقطاع العام و 1000 درهم شهريا بالنسبة للقطاع الخاص.

وللتأكيد على أن إجراء الرفع من الحد الأدنى للمعاش شمل شريحة عريضة من متقاعدي القطاعين العام والخاص الذين كانوا يتقاضون معاشات هزيلة.

ثانيا، واحد الإجراء مهم أنا بغيت نوضحو لأن المواطنين مزيان يعرفوه ويفهموه، وهو استفادة المتقاعدين من تخفيضات ضريبية مهمة، ذلك أن بلادنا بذلت جهود كبيرة في دعم القدرة الشرائية للمتقاعدين بالقطاعين العام والخاص من مدخل التخفيضات الضريبية، حيث استفادت معاشات التقاعد بموجب القانون المتعلق بالضريبة على الدخل، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1989، من إعفاء ضريبي بنسبة 25% من المبلغ الخام دون تحديد سقف أقصى، وارتفع تدريجيا ثم رفعناه، ارتفع سنة 2013 ليبلغ 55% بموجب هاذ القانون المالية.

وبرسم قانون المالية 2015 تم منح خصم جزافي عند احتساب الضريبة على الدخل بالنسبة للمعاشات التي تصرفها أنظمة التقاعد نسبتها 55% من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 168.000 درهم، يعني 14000 درهم في الشهر وبنسبة 40% لما زاد عن ذلك، معنى ذلك اللي عندو في المعاش ديالو أقل من 14000 درهم عندو تخفيض ديال 55% في الضريبة على الدخل، اللي عندو أكثر من 14000 درهم عندو تخفيض ديال 40%.

وبفضل هذه التخفيضات الضريبية، فإن حوالي 1.600.000 متقاعد من أصل العدد الإجمالي للمتقاعدين البالغ عددهم 1.800.000 معفون نهائيا من الضريبة على الدخل، أي 89.8% من المتقاعدين لا يؤدون الضريبة على الدخل بسبب هذا التخفيض، وهذا رقم مهم 89%، 90% في نهاية المطاف 10.2% فقط من المتقاعدين الذين يؤدون الضريبة على الدخل، وهي ضريبة على الدخل يطبق عليها التخفيض الذي قلناه، إما 55% أو 40%، هناك جدول تفصيلي لكل

لقضايا المتقاعدين.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

**المستشار السيد عبد الحق حيسان:**

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة حول وضعية المتقاعدين في السياسات العمومية، خاصة وأن برنامجكم الحكومي لم يأت على ذكر هذه الفئة بتاتا.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة التي استمعنا لها.

**السيد رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هذا موضوع مهم يتعلق بشريحة مهمة من المواطنين والمواطنات، الذين أفنوا عمرهم في خدمة الوطن، وبالمناسبة لا بد في البداية أن أتوجه بالشكر إليهم وإلى هذه الفئة على الخدمات الجليلة التي أسدوها كل من موقعه، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

وأريد أيضا أن أشير إلى أن هذه المشكلة، المعضلة، المشكل هو عالحي ناتج عن تحولات في البنية السكانية في كل بلد بلد، ولذلك هذا تتطور فيه المقاربات وتتطور فيه السياسات.

وجوابا على أسئلة السيدات والسادة البرلمانيين، أريد أن أشير أولا إلى بعض التدايير المشتركة بين متقاعدي القطاعين العام والخاص، وأشير بدءا إلى أن عدد المتقاعدين المصرح بهم هو ما يناهز 1.800.000 تقريبا متقاعد شخص برسم السنة المحاسبية 2018، وبكلفة إجمالية خام تتجاوز 58 مليار درهم من منح التقاعد، وتمثل حصة الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أكثر من 81%، 81.8% بالضبط من الحصص الإجمالي للمتقاعدين

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى مبدأ التوزيع الذي تعتمده أنظمة التقاعد الأساسية بالمغرب، فإن هذه الأخيرة ليس بإمكانها الرفع من الحد الأدنى للمعاش أو مراجعة المعاشات بمستويات مرتفعة تلقائياً، لأن ذلك من شأنه أن يهدد توازن أنظمة المعاشات وقدرتها على الاستمرار في صرف تلك المعاشات.

لكن وعياً من الحكومة بأهمية تجاوز هذه المعوقات للحفاظ على مستوى عيش المتقاعدين، فإن الحكومة في إطار مسلسل الإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد ببلادنا جعلت إحدى أولوياتها هذا الإصلاح ووضعت آلية شفافة لمنح وتدبير حد أدنى للمعاش وكذا إقرار مبدأ إعادة تقييم المعاشات وأيضاً أطلقت دراسة هي مستمرة الآن للإصلاح الشمولي، وكلفت جهاز خاص بمتابعته في أفق اعتماد نظام القطين: قطب عام، قطب خاص، كما هو متفق عليه سابقاً، ويتم عملياً تتبعها من قبل لجنة القيادة ولجنة تقنية، إذن احنا بصدد العمل على الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد اللي غادي إن شاء الله نرجعوليها في حوار إما في إطار الحوار الاجتماعي أو في إطار المجلس الأعلى للتوظيف العمومية أو في إطار آليات أخرى من هاذ... ولكن خاصها تنتهي هاذ الدراسة أولاً.

هذا ومعلوم أن العمل على الحفاظ على مستوى عيش المتقاعدين يمر أيضاً عبر العمل على تقليص بعض المصاريف، حيث وفرت بلادنا من أجل هذا الغرض نظاماً للتأمين الإجباري عن مرض يستفيد من كل المتقاعدين وذوي حقوقهما على عكس ما قال أحد الإخوان ما عرفتش شكون، جميع المتقاعدين عندهم، جميع المتقاعدين عندهم التأمين الإجباري عن المرض بفعل التقاعد، وهذا ماشي هما اللي يتحملو الكلفة ديالو وذوي حقوقهم، ويبلغ عدد المستفيدين من هاذ التأمين الإجباري على المرض 534535.

أيضاً السياسة الدوائية التي دشنتها الحكومة اللي في عدد للتخفيض من الأدوية هو غادي في الاتجاه، الأدوية التي قررنا في قانون المالية الأخير إزالة الضريبة على القيمة المضافة عنها، والتي هي تقريباً عدد مهم من الأدوية هي أدوية موجهة أساساً إلى أمراض مزمنة وإلى عدد من الأمراض الذي تهتم المتقاعدين، المتقاعدين أيضاً وهذا داخل في السياسة الدوائية.

لكن هذه الجهود لا بد أن نقول بأن المحتاجين إلى الاستمرار فيها، أريد أن أقول أيضاً هنا بأن الحكومة من خلال الوزارة الوصية ووزارة التضامن والأسرة وضعت سياسة عمومية خاصة بالمسنين، عندنا عدد من أسمو، ومن بينها هاذ القضية ديال الأدوية، عدد من المفردات السياسة خاصة بالمسنين، ومن بينها الاهتمام بتكوين الأطباء في طب الشيخوخة اللي إن شاء الله غادي تطلق هاذ الديناميكية في القريب، احنا واعيين بالنقص الموجود في هؤلاء الأطباء كما قال أحد الإخوة المستشارين المحترمين.

وأخيراً لا بد من التذكير بالموجودات التي بذلتها وتبذلها صناديق

فئة من الفئات شحال نسبتها ونسبة الإعفاء بالنسبة إليها.

ويعد هذا الإعفاء امتيازاً ضريبياً هاماً، ساهم بشكل كبير في الرفع من المبالغ الصافية لمعاشات التقاعد وجعلها في كثير من الأحيان تفوق الأجور الصافية خلال مزاولة العمل، ذلك الشيء علاش كثير من الناس كيخرجو للتقاعد، وكيتراد ليه الأجر واحد الشوية، لأنه الضريبة على الدخل عندو هذالك التخفيض.

كما ترتب عنه الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل بالنسبة للمعاشات التي يقل مبلغها عن 5500 درهم، علماً أن عدد المعاشات التي يصرفها الصندوق المغربي للتقاعد المعفاة من الضريبة على الدخل مثلاً تبلغ نسبتها 80% من إجمالي المعاشات.

ثالثاً، اعتماد مبدأ مراجعة قيمة المعاشات: بالنظر للارتفاع المتواصل لتكاليف العيش، تعتمد أنظمة التقاعد على مبدأ مراجعة قيمة المعاشات، بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين.

وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بأن المقتضيات الجاري بها العمل، في ما يخص معاشات موظفي القطاع العام تنص على مبدأ مراجعة معاشات التقاعد في حال كل زيادة تطرأ على المرتب الأساسي المخصص للدرجة والسلم والترتبة أو الطبقة التي كان ينتهي إليها فعلاً الموظف أو المستخدم قبل إحالته على التقاعد، وذلك في الفصل 44 من القانون رقم 011.71 المحدث بموجب نظام لرواتب التقاعد المدنية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فإن القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي ينص على إمكانية مراجعة المعاشات في حالة ما إذا كان مستوى الأجور التي تم على أساسها صرف المعاشات ضعيفاً بالمقارنة مع مستوى الأجور الجاري.

كما ينص القانون المتعلق بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد على أن المعاشات تراجع طبقاً لتطورات أجرة النظام السنوية المتوسطة، وذلك في القوانين الجاري بها العمل.

ولا بد من التأكيد في هذا الإطار، بأن الحكومة تحرص على تطبيق مبدأ مراجعة المعاشات في هذه الحالات، ومن الأمثلة على ذلك: الإصلاح الأخير الذي هم الفئة التي تضررت من النظامين الأساسيين لموظفي التربية الوطنية لسنة 1985-2003 التي تسمى نفسها "ضحايا النظامين"، وهي المشكلة التي عمرت أزيد من 30 سنة، حيث عملت الحكومة على حل هاذ المشكل، وحليناها في إطار الاتفاق الحوار الاجتماعي ديال 25 أبريل الذي دخل التاريخ 25 أبريل، حيث عملت الحكومة على تعديل هذا النظام الأساسي ليستفيد رجال ونساء التعليم هذه الفئة من سنوات الأقدمية الاعتبارية تحتسب لهم في تسريع الترقيّة، وستؤهلهم للترقي إلى السلم 11 والحصول على تقاعد أفضل، وستستفيد شريحة المتقاعدين السابقين من هذه الفئة تلقائياً من هذه التسوية، إذن هذا تطبيق لهذالك القانون.

التدرج في تعميم تنزيل الإجراءات المتعلقة بالتدبير الإلكتروني للمفات معاشات التقاعد بشكل يضمن انخراط جميع الإدارات في أفق متم سنة 2020:

- ثانيا، استمرار استفادة موظفي القطاع العام من خدمات جمعيات الأعمال الاجتماعية، ذلك أن الموظفين المتقاعدين يستمرون في الاستفادة من جميع الامتيازات والخدمات التي توفرها جمعيات الأعمال الاجتماعية بقطاعاتهم الأصلية، تتمثل لدى بعض القطاعات في توفير تغطية صحية تكمليلية للأنظمة الأساسية قد تصل نسبة التعويض فيها إلى 100% والاستفادة من التعاقد مع بعض المراكز الطبية للخدمات الصحية، وتنظيم مخيمات صيفية ترفيهية لفائدة أبنائهم أو أطفالهم أو أطفال أبنائهم، وكذا الاستفادة من امتيازات أخرى، منها خصم 30% من تذكرة القطار لمختلف ربوع المملكة، وهي الإجراء الذي يمكن أن يشمل مختلف المتقاعدين عن طريق اتفاقيات تقوم بها جمعيات الأعمال الاجتماعية المعنية مع وسائل نقل معينة، إما مع المكتب الوطني للسكك الحديدية أو مع وسائل النقل أخرى:

- ثالثا، إمكانية الاستفادة من دعم خاص ذلك أنه هاذ الإمكانيّة تفتحت أمام متقاعدي القطاع العام وذوي حقوقهم والذين لا توفر لهم أنظمة الاحتياط الاجتماعي الأساسية تغطية كاملة كافية الاستفادة من دعم خاص، وذلك حرصا على تكريس الحماية الاجتماعية لهم والتصدي للهشاشة والفقر، وقد تم خلال سنوات 2016-2017-2018-2019 دراسة حوالي 3400 ملف ترشيح للاستفادة من هذا الدعم، أفضت إلى قبول ما يناهز 3000 ملف منها.

في الختام، أريد أن أقول أن فعلا هاذ الفئة تحتاج لكل للعناية وأنه احنا بدأنا في عملية تفكير في كيفية تطوير هاذ الإجراءات اللي هي أصلا إجراءات مهمة متراكمة ساهمت فيها مختلف الإدارات عدد من المتدخلين ولكن احنا مستعدون لتطويرها من خلال أفكار إبداعية لدعم هذه الشريحة ودعم قدراتها الشرائية.

شكرا جزيلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:**

طيب، شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن في إطار التعقيبات لفريق الأصالة والمعاصرة. تفضل السي تويزي.

**المستشار السيد أحمد تويزي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

التقاعد لتحسين القدرة على الاستجابة لطلبات المتقاعدين في إطار تعزيز سياسة القرب، حيث تم العمل على تنزيل مجموعة من المشاريع في هذا المجال، من جملتها:

- تبسيط ونشر ورقمنة المساطر المتعلقة بالخدمات المقدمة للمتقاعدين؛

- تطوير أساليب جديدة لمراقبة الحقوق؛

- تطوير الخدمات المقدمة على البوابات الالكترونية والتطبيقات على الهاتف المحمول؛

- إتمام المشاريع المتعلقة بتأهيل وتوسيع شبكة المندوبيات الجهوية لصناديق التقاعد؛

- نشر آجال معالجة طلبات وشكايات المتقاعدين.

أريد أن أشير في المحور الثاني من هاذ الجواب ديالي على تدابير خاصة بموظفي القطاع العام، ذلك أن هناك عدد من التدابير خاصة بالمتقاعدين من موظفي القطاع العام، فيها أولا تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص الذين سيحاولون على التقاعد وذوي حقوقهم.

في إطار العمل على تجاوز الصعوبات المسطرية التي تعتري المسطرة الحالية أصدرت بوصفي رئيس حكومة منشورا بتاريخ 21 ماي 2019 بشأن اعتماد التدبير الإلكتروني للمفات معاشات التقاعد المخولة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، والذي يهدف أساسا إلى اعتماد التدبير الإلكتروني للمفات المعاشات وتقليص آجال تخويلها وتحويلها، وكذا تبسيط إجراءات ومساطر تدبير ملفات معاشات التقاعد ورقمتها، وذلك تفاديا للتأخير في صرف رواتب التقاعد.

وفي هذا الإطار تضمن هذا المنشور جملة من التدابير الواجب اتخاذها من طرف الإدارات ومن طرف الصندوق المغربي للتقاعد لتسريع إعداد وتصفية معاشات الموظفين والأعوان العموميين، من أهمها:

- وضع قاعدة المعطيات الخاصة بالمنخرطين في الصندوق المغربي للتقاعد ومنصة إلكترونية خاصة للتدبير اللامادي لهذا الملف؛

- إلزام الإدارات بوضع الوثائق المكونة للمفات معاشات موظفي أو أعوانها في المنصة الإلكترونية المذكورة بطريقة مجردة من الطابع اللامادي وإخضاعها للتوقيع الإلكتروني، وذلك ضمن أجل 9 أشهر قبل بلوغهم حد السن، و6 أشهر قبل التاريخ الفعلي للحذف من الأسلاك نتيجة الإحالة على التقاعد بناء على طلب؛

- العمل على أداء المستحقات المعاشية للموظفين والأعوان الذين تستوفي ملفاتهم الشروط المطلوبة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد في نهاية الشهر المدني الموالي لتاريخ استحقاقها القانوني، وسيطلق العمل بمقتضيات هذا المنشور ابتداء من فاتح نونبر 2019 مع اعتماد

## زميلاتي وزملائي المستشارين،

اسمحوا لي في البداية السيد رئيس الحكومة المحترم أن أذكركم بأن هاذ الموضوع الذي ناقشه الآن والذي أعطيتم فيه إحصائيات كبيرة جدا، وأعطيتم كذلك سياسة في الحكومة والحكومات السابقة فيما يخص هاذ الموضوع اللي هو أساسي وكبير جدا اللي هو موضوع المتقاعدين.

هو موضوع كما قلت على درجة كبيرة من الأهمية وعلى درجة كذلك كبيرة من الخطورة، لأنه مهم، كما قلت السيد رئيس الحكومة، شريحة هامة من المغاربة 1.800.000 تقريبا اللي قتلوا إذن شريحة هامة من المغاربة الذين كما قلت كذلك أفنو حياتهم في خدمة هذا البلد، ولأنه يمس أساسا جانبا أساسيا من حياة الإنسان، ما نسميه بكرامة العيش وبكرامة المواطن، لأن هاذ المتقاعد إلى ما تيحسش ما تيعيش في كرامة فالإشكاليات التي تكون فيما بعد فالإشكاليات هي كبيرة جدا، إذن يجب أن يحس هذا المواطن بأنه كريم يعيش بكرامة داخل وطنه.

وكذلك موضوع فيه جانب تقني علاش؟ لأن تعدد-كما قلت- المؤسسات ديال التقاعد 4 أو 5، التعدد في الأنظمة، التعدد في الحكامة، إذن هاذ التعدد الذي هو اللي كثير بزاف هو الذي يعطي هاذ المسائل التقنية، احنا ما نهضروش فيها لأن كما قلت، راه كاي دراسات مجالس المؤسسات دستورية أقرب وكتبت ووضعت عدد من التقارير فيما يخص المتقاعدين وفيما يخص نظام التقاعد بالمغرب، هاذ الشيء معروف، المجال التقني معروف، ولكن فهو مجال بالخصوص سياسي، فسياسي، هاذ المشكل ديال المتقاعدين فهو مسألة سياسية. سياسية ماشي تنعنيو بها أن يكون فيها التجاذب، نتريدو فيما بيننا فيما يخص هاذ الموضوع، لا يمكن أن يتزايد المغاربة في موضوع مهم كهذا الموضوع ديال المتقاعدين، سياسي كذلك، علاش نقول سياسي؟ لأن خاص يكون من الناحية السياسية الحكومة تكون عندها واحد الشحنة ديال الشجاعة السياسية كبيرة جدا، باش يمكن لها تحل أو لا يمكن تساهم في حل هاذ الإشكاليات المطروحة على المتقاعدين.

كذلك هاذ الموضوع، كما قلت، سياسي يحتاج إلى شجاعة سياسية لأن يرتبط، كما قلتو، بمصير عدد كبير جدا من المواطنين 1.800.000، هاذ المواطنين الذين بقاونا حياتهم في بناء هذا البلد، قتلوها، فيهم المعلم، فيهم الأستاذ الذي كون هاذ الأطر التي تسير المغرب، فيهم البنائين في القطاع الخاص الذين شيدوا الطرقات وشيدوا هاذ البلاد، فيهم الأمنيين الذين حضوا وأسسوا وبنوا هاذ المنظومة الأمنية ديال بلادنا، فيهم كذلك الجنود الذين هم في الساحات، الذين في ثغورات البلد، فيهم متقاعدي الفلاحة الذين ينتجون ما نأكله، يستمرون في هاذ المسائل، إذن هاذو هما المتقاعدين الكثر والذين تركناهم لوحدهم دون، علاش تنخليوهم؟ لأنه تخدمو، كما قلت، في البداية، كما قال واحد الأخ، على أنهم يحكم أن بساطة الإمكانيات اللي تنعطيوهم تنخليوهم في أرذل عمرهم، حتى تيوصلوا لواحد العمر اللي فيه الأمراض

وفيه واحد العدد المسائل وتيمشيو، فين تيمشيو؟ تيمشيو يخدمو بعض الأعمال التي لا تشرطنا كبلد، باش نخليو هاذ الناس هاذو حتى ل 70 عام حتى ل 65 عام عاد يمشي يخدم، علاش؟ لأن الإمكانيات اللي اعطيناهم ما كافياشاي لأن المسائل اللي أخذوها ما كافياشاي.

تكلمتم السيد رئيس الحكومة على التغييرات، على الأهداف، مثلا اللي عندو 14.000 درهم في السنة، 14.000 درهم في السنة قسمها على 12 شهري 1.160 درهم، سحابلي في السنة، إذن اللي عندو 14.000 في الشهر، هذا ما تهضروش عليه، احنا تهضروش على الناس، لا قلت 14.000 درهم في السنة، في الشهر؟ إذن احنا تهضروش في الناس.. اللي عندو مليون و400.000 فرنك هذا راه لباس عليه، ما تهضروش عليه احنا كاع، هذا ما نهضروش عليه كاع.

تهضروش على ذوك الناس اللي تيقبطو، كما قلت، الزيادة اللي وصلت 1500 درهم، واش 1500 درهم الآن يمكن هاذ 1500 درهم باش يمكن تعطي للإنسان عيش كريم في وطنه؟ ما يمكنش بهاذ 1500 درهم، ما يمكنش تعطيه شي حاجة، وبالتالي فإن هاذ الإمكانيات اللي تتدفع المواطنين باش يمشيو يخدمو في مسائل لا تشرطنا ولا تشرطنا كبلد، باش نخليو هاذ الناس اللي بناو بلادنا وبنوا طرقاتنا وبنوا مدنا وبنوا الأدمغة ديانا ونخليوهم في الأخير أن يعبث بهم عابث.

كذلك حتى هاذ الزيادة اللي تزداد مثلا، الزيادة اللي في الاتفاق اللي مع النقابات زدو لكليشي، ما عدا المتقاعدين ما زدوهم والو، ما عرفتش علاش؟ واش هما زعما لا باس عليهم؟ ثم ما تهضروش على التقاعد، التقاعد فيه تقاعدات، كاي تقاعدات اللي هي كبيرة بزاف ما تهضروش عليها، كاي اللي استثنائية، كاي تقاعدات اللي، كما قلتو، اللي ما ذكرناهمش هنا، خاصنا نتذكر فيهم، كاي تقاعدات، وسوف أذكركم السيد الوزير، أنا مشيت قلبت لقيت يمكن في 2001 ولا في 2002، انتما السيد الرئيس كنتم في المعارضة كنت طرحو سؤال كبير جدا، كنت أنت وكان رئيس الحكومة السابق يمكن وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان وشي برلماني آخر، الموضوع ذات أهمية كبيرة جدا كنتو طرحوه على حكومة التناوب آنذاك، يمكن كان وزير المالية آنذاك فيما يخص تقاعد الوزراء وفيما يخص تقاعد البرلمانين.

إذن ذاك السؤال تفاعل معه المغاربة، هاذ الشيء كندركم به ليس لإحراجكم ولكن الآن أنتم هاذك السؤال اللي كان تدار فالواقع نتمناو وكلنا يقين على أن نتمناو نحيدو هاذ اللغظ وهاذ المسائل اللي كايته في ديور المواطنين، عندما المواطن كتنقولو ليه على أن البرلماني كيمكن يوصل لجوج ديال الملايين فالتقاعد ديالو باش يعيش عيشة حسنة والوزير خاصو يكون عندو تقريبا 39.000 درهم فالتقاعد ديالو باش يعيش عيشة حسنة، ويكون عندنا مواطن مغربي اللي عندو 1500 درهم باش يعيش كيفاش غيعيش؟ المواطن ما غيفهمش هاذ الشيء.

وبالتالي الآن ملي كنتو وأنتم رئيس الحكومة الآن عندكم بحكم

ماشيين اليوم في واحد الوتيرة غادي يتساوى النشيط والمتقاعد، وهذا طبعا غادي يهدد الاستمرارية ديال الصناديق ديالنا، احنا اليوم السيد الرئيس ما استطعناش أننا نوحده الصناديق، النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، الصندوق المهني المغربي للتقاعد، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كلها صناديق تحتوي مجموعة من المتقاعدين، وكل صندوق له ميزة خاصة.

اليوم المتقاعدين احنا كيبقاو كيختلفو ما بين هاد الصندوق وهاد الصندوق وهاد الصندوق، وإلى دخلنا اليوم (la CNSS) صندوق الضمان الاجتماعي كنعاقوا أن أطر الشركات اليوم كيتقضاوا واحد القيمة كبيرة مادية، نظرا للمجهودات اللي كيخرجو، ولكن ملي كيخرجو للتقاعد راه ما كيتجاوزوش 4200 درهم، هذا من التركيبة ديالنا اللي ما انكبيناش على المتقاعد، باش قلت كنشكر كل من ساهم في إثارة موضوع المتقاعد، وما كنعقلوش أننا راه احنا مقصرين أو الحكومة مقصرة، بل هذه منظومة، تركيبة باش ما نجيشي ونهجمو اليوم على وضعنا، احنا راه تقدمنا وتطورنا وكنشهدو بها وماشي المعارضة باش نقول كلشي كحل، أو كلشي أسود، هناك اجتهادات، غير أن هناك إهمال كبير لفكرة المتقاعد.

عندما تجتهد الحكومة خصوصا حكومتنا الحالية، تجتهد بشح كبير وبخل كبير في الزيادة في أجور الموظفين، لماذا لا تشمل هذه الزيادة باقي المتقاعدين؟ لماذا لا ندخل المتقاعد ضمن برامج الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية، حتى يستفيد ذلك المتقاعد من ما يستفيد به ذلك النشيط؟

اليوم المتقاعد أصبح مهمشا، مهملا أو مهمشا أكثر، لأن اليوم ينادي المتقاعد "إني احتجتك يا وطني" عندما يتقدم به السن فتزداد أمراضه، حاجاته ويتطلب إلى المساعدة.

هذا الضغط، السيد رئيس الحكومة، كييجعل المؤسسات الإنتاجية من وظيفة عمومية وغيرها تضغط وتمتص من معاشات المتقاعدين، وعندي أمثلة:

إلى دخلنا للسكك الحديدية، اليوم، بعدما الصندوق المحلي ديال السكك الحديدية (l'ONCF) تجمع مع النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد زولو لهم 24% من المنح ومن المعاش ديالهم، وأصبحو محرومين، بعض المنح تزداد 900 درهم زادتها الإدارة ديال (l'ONCF)، وهاد المتقاعدين ما يتزادوش، وهذا كيضرب القانون ديال 06.89 المادة 44 مكرر اللي كتقول أن خاص يستافد الجميع، وهاد الشيء ما تمش، وإلى هضرنا على (l'ONCF) نهضرو على مؤسسة كبيرة اللي سميتها "الافارج"، هاد "الافارج" دارو التقيائية لراسهم، وأصبحو هذا المتقاعد كيضره عليه التغطية الصحية باش يؤدي من الراتب ديالو شهريا واحد المساهمة، وأصبح هذالك المتقاعد من "الافارج" اللي مؤسسة كبيرة وكبيرة جدا أصبح أقل وضعا أو يؤدي أكثر من العامل النشيط،

الدستور ديال 2011 اختصاصات لم يحلم بها أي رئيس حكومة.

الآن نتمنى أن تقوموا بهذا العمل إما تفضيو هاد التقاعد ديال الوزراء وتشرحوه للناس دبا أولا تديرو الإصلاح ديالو هو ولا ديال البرلمانين باش المواطن ديالنا المغربي اللي عنده 1500 درهم يقول راه كاي المعقول وكاي هاد الهضرة اللي كتسمعو فيها شوية ديال المعقول بالنسبة لبلادنا.

شكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

نستمع الآن لوجهة نظر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدة الوزراء الأجلاء المحترمين.

أخواتي المستشارات والمستشارين.

يسعدني السيد رئيس الحكومة المحترم أن أتناول باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية موضوع الناس اللي خدمو البلاد قديم، موضوع المتقاعدين، وأشكر كل من ساهم في إثارة هذا الموضوع لأن قلما نتذكر أو نذكر المتقاعدين.

أشكركم السيد رئيس الحكومة وجميع مكونات هاد المجلس التي اختارت هذا الموضوع للنش في فيه، أظن أن بلادنا السيد رئيس الحكومة قد قطعت أشواط مهمة في الإصلاح، وباسم الفريق الاستقلالي سوف لن ندخل في طريقة إصلاح التقاعد وطرق التقاعد وطريقة اختلاس والتحليل التي تم فيها إصلاح أنظمة التقاعد، بقدر ما اليوم نناقش المتقاعدين ووضعية المتقاعدين، وهل الحكومة أدمجتهم فعلا في سياستها وفي تفكيرها.

إننا لن نكون من المبشرين للمجهودات التي بذلت، وعلينا أن نعتر بالتطور الذي عرفته بلادنا خلال هذه الفترة من الإصلاحات، غير أننا نتفاجأ السيد رئيس الحكومة المحترم عندما نقول بأن هناك ضغط كبير في ظل الأزمة الاقتصادية، يذهب ضحيتها المتقاعد.

نعم، أصبحنا اليوم بعدما كان الموظف النشيط كان يعوض 13 متقاعد، انخفض في 2000 إلى 6 ديال النشطاء تيأديو واحد الثمن ديال المتقاعد، اليوم أصبحنا في 1 أو 2 كيعوضو متقاعد، معناه احنا

- التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية للقوانين المتعلقة بالمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء؛  
- تحمل الدولة للتكلفة المالية للإصلاح في مرحلته الثانية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لابد، وهذه المناسبة، ومن هذه المؤسسة الدستورية المحترمة، أن أثير انتباهكم لفئة غالية علينا ضحت بالغالي والنفيس دفاعا عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أنا ما غاديش نتكلم لكم على 1500 درهم 1400 درهم، خاصكم السيد رئيس الحكومة تعرفو بأن الأرامل ديال بعض أفراد قوات الأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال السلطة يتقاضون، السيد رئيس الحكومة، ما بين 400 درهم و500 درهم و600 درهم، حسب الرتب ديالهم.

خاصكم تعرفو، السيد رئيس الحكومة، ماشي 1500 درهم وهادي عندنا الحالات كثيرة تيتقاضوها من صندوق التقاعد.  
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السي يحفظه، الرسالة وصلت.  
الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

أعتقد أن هذا الموضوع موضوع ليس فيه انتماءات وليس فيه معارضة أو أغلبية، ولكنه موضوع يهم جميع المغاربة ويهم جميع المؤسسات الوطنية.

أعتقد أن زاوية النظر التي يجب أن ننظر منها إلى هذا الموضوع هي أولا زاوية الانتقال القاسي من وضعية إلى وضعية، من وضعية نسبية مريحة، فيما أولا من حيث النشاط بين عشية وضحاها يصبح الشخص بدون وجهة وبدون مساريوم ألفه لأكثر من 30 أو 35 سنة.

المسألة الثانية من حيث الدخول وحتى إذا اعتبرنا أن الإنسان النشط مدرج في خانة الطبقة المتوسطة، فإنه بمجرد ما يحال على التقاعد يسقط إلى الطبقة الدنيا وما يستتبع ذلك من آلام نفسية بالدرجة الأولى، وأيضا ما يستتبع ذلك من صعوبة في مواجهة تكاليف الحياة التي ألفها المستخدم أو الموظف أو الأجير.

تعرفون السيد رئيس الحكومة أن الصندوق الوطني للضمان

وإلى هضرنا عليها غنهضرو على المتقاعدين ديال الطاقة والمعادن، لأن هم معاناتهم مع السيليكوز، واش الأجرة ديالهم غادي تقدمهم وهما تيتعالجو أو تيتخلصوب (SMIG)؟

إلى هضرنا على جيمع ما يمكن أن يتعلق بالعمال اللي ما وصلوش حتى 3240 نهار، أش من تقاعد بقى لهم؟ وهاذوك العمال اللي تيبنيو أورايش البناء اللي ما تيوصلوش إلى 3240 يوم وتيخرجو للشارع، واش نرضاو لأنفسنا اليوم ولشعبنا، لقاو (les concierges) نلقاو (Cireurs) هاذوك ماسحي الأحذية وحراس العمارات وحراس الأورايش، كلهم من المتقاعدين، علاش؟ لأن ما كاينش عناية، وتنشكر كل من ساهم في إثارة مشكل المتقاعدين، علنا نخرج بتحسين وضعيتهم.

شكرا.

أستسمح السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، ندعو الحكومة إلى مباشرة إصلاحات هيكلية حقيقية عميقة شمولية بهدف الوصول إلى نظام القطبين العمومي والخاص في أفق توحيد أنظمة التقاعد، كالتزام أخذته الحكومتان السابقة والحالية على اعتبار محدودية إصلاح مقياسي للمنتمين.

ثانيا، نعتبر في الفريق الحركي أن العناية بالتقاعد تتطلب ما يلي:

- إعفاء المتقاعد من الضريبة على الدخل، والتي أداها عبر الاقتطاع من المنبع عندما كان موظفا في القطاع العام والمستخدمين في القطاع الخاص؛

- إحداث درجات ترقى تراعي بعض الفئات داخل الوظيفة العمومية وتشجيع أنظمة التقاعد التكميلية الاختيارية؛

- مراجعة وتقييم برامج الدعم الاجتماعي من قبل تيسير وراميد وغيرها، بغية ضمان استفادة المتقاعدين ذوي المعاشات الهزيلة وذوي الحقوق.

- تسجيل استغرابنا من استثناء فئة المتقاعدين من الزيادات في

الأجور عكس ما كان معمول به في السابق؛

أولا، المؤسسات الدستورية سواء البرلمان أو الحكومة، بالنظر أن تبقى وأن تظل وأن تكون هذه الفئة في صلب اهتمامات السياسات العمومية.

الحلول احنا بلد عندنا إمكانيات، عندنا مؤسسات، عندنا حلول يجب أن نبحث على الحلول التي تجعل من هاته الفئة حاضرة في همنا اليومي وتجعلنا قادرين على أن ننزع عن هاته الفئة هاذ الطابع الصعب لأنه في حقيقة الأمر هذه الفئة بمجرد ما تخرج تسقط في دائرة الفقر ودائرة الهشاشة، وهذا عبء يجب أن يتحمله المجتمع وهذا في السياسات العامة التي نريد بها أن نرفع من جودة الحياة لدى المواطن المغربي فهاذ مواطنين مغاربة يجب علينا ويتحتم علينا أن نعمل ما يلزم من أجل أن نجد المداخل الضرورية في السياسات العمومية لنعطي لنرفع من وضعية هذه الفئات، لأنه فعلا تعيش وضعية قاسية، حتى المسؤولين الي اليوم في الإدارات العمومية أو في المؤسسات العمومية غدا ملي تخرجو تيصبحو في وضعية أخرى من وضعية ديال الامتيازات الإدارية التعويضات إلى ذلك إلا معاشه الجاف وهذا المعاش يمنعك من الاستمرار في ممارسة حياتك كما كنت تمارسها.

ونتمنى أن يكون الجميع معنا في هاذ التوجه.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

#### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا إلى ردكم بإمعان على أسئلة السادة البرلمانين، وتكلمتم على عدة تدابير وإجراءات، كنا قد سبقنا ذلك وقلناها لكم في سؤالنا أن مسألة المتقاعدين تغيب عن برنامجكم الحكومي، وفعلا لا يوجد أي شيء في البرنامج الحكومي يهتم بالمتقاعدين، ذكر المتقاعدون مرة واحدة ملي بغينا ملي قالت الحكومة بغات تستفد من الخبرات ديال الأطباء المتقاعدين، باش يعاونو مجال الصحة.

فإذن الوضعية ديال المتقاعدين في السياسات العمومية هي التجاهل، هي الإهمال، النسيان، الإقصاء الاجتماعي، الغياب التام عن اهتمامات الحكومة، علما أن هذه الفئة قدمت خدمات جلييلة للبلد، وأفتت عمرها من أجل ازدهار هذا البلد.

الآن الوضعية الاجتماعية والإنسانية لهؤلاء المتقاعدين الوضعية الاجتماعية هي ضعف القدرة الشرائية نظرا لتدني المعاشات، عندما تكلمتم، السيد رئيس الحكومة، على الحد الأدنى للمعاشات وقلتم بأنه 1500 درهم و1000 درهم، هل يستطيع اليوم المواطن الذي

الاجتماعي أعلى معاش هو 4200 درهم، كذلك الصندوق الجماعي منح رواتب التقاعد في أحسن الحالات يحصل المتقاعد على 60% من أجرته بدون أن أتحدث عن المسؤولية أو المهام وما إلى ذلك، كذلك المجهود لا يجب أن ننكر المحاولات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لمحاولة الانتباه لفئة المتقاعدين، لكن للأسف هاذ الانتباه كان قاصرا أن يؤمن الحد الأدنى من العيش الكريم، صحيح حكومتكم السيد الرئيس قامت بإجراء الرفع من الحد الأدنى إلى 1500 درهم، هل اليوم في هذا الزمن 1500 جديرة بأن تسمى مكسب للمتقاعد؟

الزاوية الثانية التي يجب أن ننظر إليها في هذا الموضوع وهو أن المعاشات لا تعرف المراجعة إلا بشكل طفيف، النظام الجماعي منح رواتب التقاعد أخذا بعين الاعتبار أوضاعه الداخلية.

الزاوية الثالثة هي خروج المتقاعد بمجرد إحالته على المعاش من دائرة الاهتمام، ليس فقط من دائرة اهتمام السياسات العمومية ولكن من دائرة اهتمام المجتمع، لذلك فمن المفروض أن يكون داخل السياسات العمومية دائما هم المتقاعد حاضر حتى عندما نتحدث عن إصلاح أنظمة التقاعد، نتحدث عن التوازنات المالية للصناديق، ولا نستحضر إطلاقا المتقاعد.

الزاوية الرابعة التي يجب أن ننظر إليها للأمر هي زاوية الإصلاحات التي تم صناديق التقاعد، تحدثنا عن الإصلاحات والإصلاحات المقياسية التي دخلت حيز التنفيذ فيما يتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد سنة 2016، هذه الإصلاحات وإن كانت حسب العقل الموضوعي وحسب الدراسات الضرورية لتوازن الصندوق، فإنها لم تكن ضرورية لتوازن الوضعية، سواء ديال الموظفين أو ديال المحالين على التقاعد.

كذلك تحدثنا عن الإصلاح الشمولي وهاذ المشروع انطلق منذ سنة 2004 كما قلتكم السيد رئيس الحكومة، والتي هو موضوع دائما مطروح واليوم مكتب دراسات أخذ الصفة ليعطينا وجهة نظره حول الإمكانيات المتاحة للإصلاح الشمولي.

أعتقد أن الإشكالية الأساسية التي مطروحة حتى داخل الإصلاح الشمولي وهو هاذ التفاوتات الأخيرة التي كاينة ما بين صناديق التقاعد في بلادنا، الصندوق المغربي للتقاعد لا يشبه إطلاقا النظام الجماعي منح رواتب التقاعد، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا نظير له في الصناديق الأخرى، أما نظام الصندوق المهني المغربي للتقاعد فأعتقد أنه نظرا لطبيعة نظامه التي هو جمعية وفيه عندو نظام آخر خاص، فهو صندوق أعتقد أنه لا نسمع سوى في بعض الحالات مديره يتبجح بالوضعية الممتازة للمالية لهاذ الصندوق، ولكن في حقيقة الأمر المعاشات التي يصرفها للأجراء هي معاشات هزيلة جدا، ربما أسوأ من التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لذلك، السيد رئيس الحكومة، اليوم مطلوب منا كمجتمع أن نحتضن هذه الفئة والمجتمع يحتضن هذه الفئة من خلال مؤسساته،

**السيد رئيس الحكومة:**

بسم الله.

شكرا جزيلا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على عدد من الملاحظات والإضافات، كيف كنقولوا احنا في المثل "إكوت ما يجران يدروس ما يسن"، حتى ترجموها وتقبلوها عليها.

هذا موضوع مهم، هو هذا، الترجمة ديالها هو هذا، هذا الموضوع مهم، يحتاج كل عناية ولكن ثاني كايين واحد المنطق، كايين واحد المنطق، أنا كنظن بأن بعض الأنظمة اللي كدبر التقاعد يشارك فيها النقابات، فيه تدبير ثلاثي، وزيدوهم أسيدي، وديرو هاذ الإجراءات، (CNSS) هي اللي كتدبر، هي اللي كتصرف، هي اللي كتوقف وأنتم جزء من التدبير في المجلس الإداري ديال المؤسسة، ها أولا.

ثانيا، هاذ الأنظمة اللي موجودة دبا، هاذ الأنظمة اللي موجودة، الكثيرة أنا اللي خلقتها؟ أنا اللي درتها، احنا دبا من 56 في الستينات وهي موجودة، طيب وكون كان سهل وكون دوك الحكومات اللي فاتو كون صابو بهذا الشئ اللي كنصلحو اليوم.

كما قلنا على اللا تمرکز الإداري، ما وصلت لينا دبا لأنها قديمة حتى كانت صعبة، ولكن احنا عندنا الإرادة، ولذلك أطلقنا الآن الدراسة إن شاء الله، راه غادي أسمو، لأن الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد اللي كييعني نديرو جوج ديال الأقطاب، قطب عام وقطب خاص، ومن بعد نحاولو ما أمكن نمشي في الأفق ديال نظام واحد، هاذ الأمر هذا نهار تدارت اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد سنة 2003 بعدها بقليل ببضع سنوات واضح الإصلاح كيف غادي يكون، خاص غير اللي عندو الجراة، لذلك نضربو ونقيسو، الإخوان اللي كيمضرو ونضربو ونقيسو.

على كل حال هاذ الموضوع ديال التقاعد نوقش من قبل عدد من المؤسسات الوطنية إضافة إلى اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الأعلى للحسابات أيضا أشارليه وكلهم كيقلو شئ واحد: لا بد من الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد، ما يمكنش نصلحو بطريقة ترقية.

فلذلك، احنا غاديين لهاذ الإصلاح الشمولي ونتمناو هاذ الحكومة نبدأوا الإخراج ديالو، الإصلاح الشمولي ما غيخرجش غير هكدا في سنة ولا سنتين، هو إصلاح شمولي وفيه صعوبات وفيه الإكراهات ديالو ولكن إن شاء الله احنا عندنا كل الإرادة باش نمشيو ليه.

وغنجي لهذاك تقاعد الوزراء وتقاعد البرلمانين، أنا كنتشكر السيد المستشار المحترم اللي أشارليه، اسمح ليا تقاعد البرلمانين أنا راه كان تحدثو عدد من الإخوان على أن دعم الحكومة لإنقاذ، وأنا اللي قررت بأنه لن ندعم هاذ التقاعد بسنتيم واحد، لا عندما يموت ولا عندما يحيا، لأن هذا القانون ديالكم أنتما ديروه، وإلى بغيتو توقفوه وقفوه، ياك أنتما البرلمانين، هذا يصدر بقانون البرلمان هو الذي ينشئ هذا القانون ومقترح القانون الوحيد الذي لا تعده الحكومة ويعدده المكتب ديال البرلمان، لا في مجلس المستشارين ولا في مجلس النواب، هو اللي

يتقاضى 1000 أو 1500 درهم أن يواجه الارتفاع الصاروخي للأسعار؟ وأيضا تضخم هذه الفئة معاشاتها لا تكفي لشراء الأدوية، خصوصا أننا في هذه الفترة يعاني المتقاعدون من العديد من الأمراض المرتبطة بالشيخوخة كالرعاش والزهايمر وهشاشة العظام إلى غير ذلك من الأمراض اللي كتطلب علاج مستمر.

تكلمتو على أن الوزارة المكلفة بالأسرة والتضامن، دارت واحد السياسة خاصة بالمسنين، خلينا نتكلمو على المسنين السيد رئيس الحكومة، إلى كانوا المتقاعدين على الأقل عندهم المعاش، كايين المسنين في المغرب كييعيشو الهشاشة وما عندهومش أية رعاية صحية، ولولا فضيلة التضامن بين الأسر في المغرب لكان الوضع أسوأ، وملي كنتكلمو على الوضع الأسوأ فالوضع الآن سيئ وهاذ الوضع السيئ ديال هذه الفئة لا يلقى أي اهتمام من الحكومة لا الحالية ولا التي سبقتها.

السيد رئيس الحكومة،

بغينا نقترحو عليكم بعض الاقتراحات:

- 1- إعفاء هداك 10% ديال المتقاعدين اللي كيخلصو الضريبة على الدخل إعفاؤهم من الضريبة على الدخل؛
- 2- الزيادة في معاشات المتقاعدين، لأنه المتقاعدين لأنه كتكون زيادات في الأسعار وزيادات في الأجور ولكن ما كايينش زيادات للمتقاعدين، مفروض أنه تكون زيادات للمتقاعدين؛
- 3- إحداث حد أدنى للدخل في سن الشيخوخة، يحفظ كرامة المسنين وضممهم للمتقاعدين ويقدم الفقر والهشاشة؛
- 4- توفير الرعاية الصحية لمن لا يتوفرون عليها وإيلائهم العناية وإعطائهم أفضلية في العلاج؛
- 5- تخفيض أثمان الأدوية الخاصة بالأمراض المرتبطة بالشيخوخة؛
- 6- استفادة المتقاعدين والمسنين من النقل العمومي مجانا وخصوصا في المكتب الوطني للسكك الحديدية؛
- 7- أخيرا، الرفع من معاش الأرامل وذوي الحقوق، لأنه الأرامل ملي كيتوفى المتقاعد كيخلي الأرملة وذوي الحقوق فكيتقاضوا مبالغ جد جد هزيلة، مفروض حتى هي يكون فيها حد أدنى.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات، إن كان هناك ضرورة لذلك.

بتعميم نظام التقاعد، وهو اللي اشتغلنا عليه، وراه البرلمان صادق على المشروعين القانونين الخاصين بالمهن الحرة والمستقلين غير الأجراء، واحد فيهم تهيم التغطية الصحية، واحد تهيم التقاعد، وهاد الورش، الحمد لله، اللي حتى هو غادي نمشيو فيه وغادي نعملو على التعميم ديالو، هذا سيكون مفيد بطريقة كبيرة لهؤلاء المسنين، اللي أنا ما تنسميوهمش متقاعدين لأن باقي ما كاينش نظام التقاعد ديالهم، غادي نحاولو ما أمكن باش يدخلو في أنظمة التقاعد اللي غادي حتى هما يمكنهم باش يكون عندهم تقاعد يسمح لهم بالحد الأدنى من العيش المحترم أو الكريم.

وبطبيعة الحال غادي نبدأ وقبل نهاية 2019، إن شاء الله، في إخراج المراسيم الخاصة ببعض الفئات، ما غادي نذكرش أشنو هاد الفئات الآن اللي خدامين عليها، لأنها تخضع للتشاور مع المهنيين أنفسهم، وإن شاء الله، غادي نخرجو فئة بفترة، صحيح أنه غادي نبدأ بالفئات المنظمة اللي عندنا مخاطب واحد اللي يمكن تسهال معه المشاورات، في أفق الانتقال إلى الفئات الأخرى، والحمد لله، المشاورات بدأت مع عدد من الفئات من قبل عدد القطاعات الحكومية، في نفس الوقت إلى استطعنا نخرجو 3 أو 4 فئات قبل نهاية 2019، سيكون مفيدا لهؤلاء المواطنين أيضا اللي تخدمو البلاد وتخدمو الوطن، لأن واحد التاجر ما غاديش يخدمش طول عمره ثم في الأخير ما يلقي حتى التغطية الصحية أو التقاعد إلى خدم حتى العمر ديال 60 أو 65 سنة أو أكثر.

فلذلك تطبق هذا النظام غادي يكون مهم جدا، وراه الحمد لله، احنا مشغلين عليه والجميع معبأ لإنجاح هاد الورش، وتنشكر القطاعات الحكومية وعلى رأسها وزارة الشغل ووزارة الصحة والقطاعات الأخرى المعنية وأيضا أشكر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لأنه هو شريك أساسي في هاد الورش، تنشكروهم لأن فيه إلى بغينا نقولو مشاورات ماراطونية واجتماعات متعددة لضبط هاد الملف باش نخرجوه مضبوط ونخرجوه ناجح بإذن الله، وبطبيعة الحال الحكومة لا يمكن إلا أن تساهم مساهمة إيجابية وقوية في هذا الورش المهم.

شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا لكم جميعا على مساهماتكم.

نذكر السيدات والسادة المستشارين أننا غادي نكونو على موعد الآن مع جلسة عمومية ثنائية تخصص للدراسة والتصويت على نص قانوني جاهز.

أدعو السيد المستشار المحترم السيد عبد القادر سلامة لرئاسة هذه الجلسة.

شكرا.

رفعت الجلسة.

كيدوزو وهو اللي كيدير فيه اللي بغا، الحكومة غير المسائل اللي كتهمها هي اللي تتحكم فيها، تقول غنعطي ولا ما نعطيش، فقط.

تقاعد الوزراء أنا بغيت نوقفو، صافي ها أنت فاهم، كون كان بيدي أنا كون وقفو شحال هادي، من النهار الأول، صافي هاد الشي اللي بغيتي؟ وأنت قاري القانون شي حاجة اللي فالقانون كيحي تقول ليك أنت دير اسمو، عدلو أنتم القانون يلاه.

الضريبة على الدخل واحنا قلنا راه 89 فاصلة شحال؟ الله يهديك أصحابي 89 راه وصلنا أجور عالية صافي انتبه، لا اسمح لي، لا ماشي 5000 درهم 5500 درهم، ولكن اللي فوق منه شحال؟ راه ب (l'abattement) ديال 55% لا، هذالك اللي عندو فوق 5500 عندو 10% كتنقص منها 55% راه كيبقى 30 درهم ولا 20 درهم للواحد اللي كييعطي، واحسب راه عندي اللائحة بكل واحد شحال ك..

ولكن 89.8 بقرار من الحكومات المتعاقبة وهاد الحكومة ساهمت فيه اللي معفية، وهذا شيء مهم، ما كاين حتى شي دولة فالعالم اللي دارت هاد الشي اللي دار المغرب، فرنسا راه كاين (l'abattement de) 10% وأخيرا فاش ناض الصداق في فرنسا واحد القضية اللي واعدو بها هو الإصلاح الشمولي، هاد الشي اللي كاين هو اللي تنوعدو به دابا (d'abattement 10%) المهم 55% و40% راه ما شي ساهل، الله يهديك ما تبقاش تدير لنا الشعبوية.

الأرامل ديال المتقاعدين، هنا معقول أنا متفق معكم أن عديد من أرامل المتقاعدين سواء المدنيين أو العسكريين ما يتقاضونه قليل، ولكن هاد الشي راه محكوم بأنظمة، في العالم كلوما كاين، لأن هذالك الشي تيتقسم على حسب الحصة بحال الورثة، واحنا عندنا تيتقسم بحال الورثة، تيتعطى للأرمل وتيتحسبو الأبناء وعندو سقوف، هذا إلى بغيتو، ولكن باش ما تنصلحو أنظمة التقاعد حتى الأنظمة ديال المعاشات ديال الأرامل غادي تصلح وغادي تطور.

على كل حال، كما قلت في البداية، احنا عندنا الآن بدأنا عملية التفكير جدية، أشنو هي الأوجه، وهنا راه حاولت للإخوان اللي عندهم التدخلات ديالهم، قلت لهم أعطوني التدخلات ديالكم، لأن أنا ما يمكنش أنا نعقل على الأفكار كلها اللي قالوها بعد سجلت البعض، علاش؟ لأن احنا بصدد التفكير في واحد النظرة شمولية لمصلحة المتقاعدين، هاد النظرة الشمولية في جميع الجوانب، من بينها بعض الجوانب اللي ذكرتها، راه يمكن غير عن طريق تطوير الخدمات الاجتماعية تستخدم المتقاعدين، على غرار ما هو واقع بالنسبة لبعض القطاعات الحكومية اللي تبقى المتقاعدين ديالهم باقي منخرطين في جمعيات الأعمال الاجتماعية وتيستافدو من نفس الخدمات اللي تستافدو منها الموظفين، أو التمتع بأنظمة حماية اجتماعية لتغطية صحية تكميلية، أو غيره من الإجراءات الأخرى، التي نريد أن نطورها مع جميع المقترحات الأخرى اللي ذكرتموها.

أريد أن أقول أيضا أنه خاصنا من الاهتمام بالمسنين، الاهتمام

## محضر الجلسة رقم 235

**التاريخ:** الثلاثاء 6 ذو القعدة 1440 هـ (9 يوليو 2019 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

**التوقيت:** إحدى عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثامنة مساء.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

**المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية.

السيد وزيرين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

نخص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات المحال علينا من طرف مجلس النواب.

وقبل الشروع في المناقشة والتصويت، أود باسمكم أن أشكر أعضاء لجنة المالية، وكذلك كل واحد اللي ساهم في الدراسة وإغناء هاذ المشروع.

كما أشكر السيد وزير المالية على المجهودات الجبارة والمعلومات التي أعطاها أثناء الدراسة لهذا المشروع.

فالكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

**السيد خالد الصمدي كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي نيابة عن وزير الاقتصاد والمالية:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية تقديم اعتذار السيد وزير المالية لظرف طارئ، وأتشرف بتقديم عرضه حول مشروع القانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

أولا، في البداية أود التنويه بالفعالية التي عرفتها أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلسكم الموقر، وكذا بتعاملها

البناء مع مشروع القانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات المعروض على حضراتكم، والذي تم التصويت عليه بالإجماع من طرف هذه اللجنة.

إن مشروع القانون الذي بين أيديكم اليوم يندرج ضمن المجهودات الرامية لتطوير المالية التشاركية في المغرب وبالخصوص التأمين التكافلي الذي يعد آلية محورية لتفعيل المالية التشاركية.

وتجدر الإشارة بداية أن هذا المشروع قد جاء بناء على الملاحظات التي أبدتها اللجنة الشرعية للمالية التشاركية المنبثقة عن المجلس العلمي الأعلى، حيث تبين لها أن هناك حاجة ماسة لمراجعة التشريع الحالي وذلك من أجل ملاءمته مع مبادئ وأسس التأمين التكافلي المنبثقة من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وبناء عليه، فإن التعديلات المقترح إدخالها على مدونة التأمينات تهدف بالأساس إلى ملاءمة بعض أحكامها مع آراء وملاحظات اللجنة الشرعية للمالية التشاركية واعتماد بعض المعايير الأخرى الجاري بها العمل بالنسبة للتأمين التكافلي، وذلك لتمكين هذا النوع من التأمين من مساهمة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المسجل، سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

وينقسم مشروع القانون المعروض على أنظاركم إلى محورين أساسيين وهما:

المحور الأول: ملاءمة الإطار القانوني الحالي مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها؛

المحور الثاني، مراجعة تقنية لبعض أحكام مدونة التأمينات.

فبخصوص المحور الأول تتناول التعديلات المقترح إدخالها على الجوانب التالية:

1- التعريف بمصطلحات جديدة من قبيل "عقد الاستثمار التكافلي" و"صندوق التأمين التكافلي" و"صندوق إعادة التأمين التكافلي"، وكذا إضافة بعض التدقيقات على بعض المصطلحات المستعملة مثل "حساب التأمين التكافلي" و"حساب إعادة التأمين التكافلي"؛

2- إعادة النظر في منظومة تغطية الأخطار المنصوص عليها في عقد التأمين التكافلي، حيث أصبح صندوق التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي هما اللذان يتحملان هذه الأخطار مع تمتيعهما بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة؛

3- اعتبار المقاول المعتمدة لتدبير التأمين التكافلي مجرد مقاوله للتسيير وليس لها حق في تملك أموال المشتركين وإعطائها صفة وكيل للتسيير بأجر؛

4- التنصيص على ضرورة إعداد نظام التسيير لصندوق التأمين التكافلي وكذا لصندوق إعادة التأمين التكافلي مع توضيح البيانات التي

عملية التأمين؛

4- إخضاع صناديق التأمين التكافلي أو إعادة التأمين التكافلي للقواعد الواردة في مدونة التأمينات فيما يتعلق بالضمانات المالية التي يجب أن تتوفر عليها وكذا مسك محاسبتها ومراقبتها وتصفيتها؛

5- إعطاء الإمكانية لمقاولي التأمين وإعادة التأمين التكافلي لمزاولة كل أصناف التأمين التكافلي، كما يقترح تمكين المقاولات المعتمدة لمزاولة عملية إعادة التأمين بصفة حصرية من أن تزاوّل في نفس الوقت عملية إعادة التأمين التكافلي؛

6- ملاءمة المقتضيات المتعلقة بعمليات الإدماج أو الانفصال أو الضم مع خصوصيات التأمين التكافلي، وكذا تلك الخاصة بتحويل جزء أو مجموع محفظات عقود التأمين، مع التنصيص على ضرورة أن يتم التحويل من حساب التأمين التكافلي إلى حساب آخر من نفس الصنف؛

7- التنصيص على أن سحب اعتماد مقاولي التأمين أو إعادة التأمين التكافلي يترتب عنه حل وتصفية الصناديق التي تسيروها مع إلزام المصفي بتصفية المقاول بصفة منفصلة عن الصناديق التي تسيروها، كما يتعين عليه أن يصفى حسابات صندوق التأمين التكافلي أو إعادة التأمين التكافلي ويمسك محاسباتها بصورة منفصلة؛

8- وأخيرا، تخصص البنوك التشاركية دون غيرها من البنوك في عرض عمليات التأمين التكافلي العائلي والتأمينات التكافلية المتعلقة بالإسعاف والقرض، كما تختص جمعيات السلفيات الصغيرة المعتمدة لمزاولة عمليات التمويل التشاركي في عرض عمليات التأمين التكافلي العائلي والتأمينات التكافلية ضد الحريق والسرقة المبرمة من طرف عملائها.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير، السادة والسيدات المستشارون المحترمون، كانت أهم المقتضيات التي جاء بها مشروع هذا القانون كما تم تعديله من طرف مجلس النواب والمعروض على أنظاركم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأنه التقرير وزع عليكم جميعا، كذلك أن المقرر ما بغاش يأخذ الكلمة.

إذن باب المناقشة اللي بغى يدخل، اللي بغى يسلم التقرير أو المداخلة له ذلك، اللي بغى يتدخل له ذلك. إذن غادي نغلق باب المداخلات، كايين شي واحد؟ لا أحد.

الآن غادي ندوز للتصويت مباشرة، فيه فقط 4 مواد:

يجب أن يتضمنها هذا النظام، والتي تحدد المبادئ والأسس والالتزامات التي تتعهد بها المقاول في إطار تسييرها للصندوق؛

5- التمييز بين إمضاء المشترك على نظام تسيير صندوق التأمين التكافلي وبين الاشتراك في عقد التأمين التكافلي؛

6- توزيع الفوائض التقنية والمالية المحققة في التأمين التكافلي على المشتركين وفق نظام تسيير صندوق التأمين التكافلي وعدم إمكانية منح أي جزء من الفوائض التقنية والمالية للمقاول المسيرة للصندوق؛

7- إلزام المقاول المسيرة بإخبار المشتركين بوجود فوائض تقنية ومالية وأداء هذه الفوائض داخل أجل لا يتعدى 6 أشهر من تاريخ اختتام حسابات صندوق التأمين التكافلي؛

8- إضافة قسم خاص بتسيير صناديق التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي؛

9- إقرار مبدأ الفصل بين حسابات التأمين التكافلي؛

10- التنصيص في عقد التأمين التكافلي على أن دفع المشترك لمبلغ الاشتراك يتم على أساس الالتزام بالتبرع ما عدا عندما يتعلق الأمر بعقود الاستثمار التكافلي؛

11- التنصيص على عدم تقادم الدعاوى الناتجة عن عقود التأمين التكافلي؛

12- وجوب احترام الأحكام الشرعية الخاصة بالإرث والهبة والوصية في تعيين مستفيد أو مستفيدين في عقود التأمين التكافلي العائلي؛

13- ضرورة إحداث وظيفة للتقيد بأراء المجلس العلمي الأعلى في إطار نظام الحكامة لمقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين.

أما فيما يخص المحور الثاني فالمقتضيات الجديدة ترمي إلى ملاءمة بعض أحكام مدونة التأمينات مع مراجعة الإطار القانوني للتأمين التكافلي واعتماد بعض المعايير الجاري بها العمل في هذا المجال، ويتعلق الأمر بما يلي:

1- تميم بعض التعريفات المتداولة في التأمين التقليدي لتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التأمين التكافلي، كاعتماد مصطلح "التأمين التكافلي العائلي" بدل "تأمينات الأشخاص"؛

2- تسليم المؤمن له قبل اكتاب العقد نسخة من نظام تسيير صندوق التأمين التكافلي، وذلك بالإضافة إلى الوثائق الأخرى المنصوص عليها في القانون؛

3- إدراج الاستثمار التكافلي ضمن العمليات التي تعد في حكم

الجلسة، على درجة كبيرة من الأهمية، لكونه سيمكن من حل إشكالية كبرى بالنسبة للقروض عن طريق تمكين الزبناء من الاستفادة من التأمين التكافلي.

السيد الرئيس،

على الرغم من إيجابية هذا المشروع، إلا أن السؤال الذي يؤرق بالنا هو مدى إمكانية تفعيل مضامين مشروع القانون بأثر رجعي؟ أي بعد دخوله حيز التنفيذ، وهل تشمل أحكامه الملفات التي توفي أصحابها قبل صدور أحكام هذا القانون، ما يجعل ورثة الهالك مطالبين بتسديد قيمة القرض.

كنا صراحة نأمل أن تراعي الحكومة هذا الأمر، وأن تعمل على إيجاد حل له، بشكل قانوني، بما يعفي الورثة من تسديد قيمة القرض، خاصة في الحالات التي يكون فيها الورثة في وضعية مادية صعبة، تحول دون قدرتهم على تحمل قروض الهالك.

السيد الرئيس،

استنادا إلى ما سبق ذكره، واستحضارا كذلك، لكون اللجنة المالية التشاركية المنبثقة عن المجلس العلمي الأعلى، والتي أبدت رأيها إيجابيا حول مشروع القانون وعبرت عن موافقتها على جميع مقترحاته، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات. وشكرا.

## 2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 87.18 الرامي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 99.17 المتعلق بمدونة التأمينات.

كما تجدر الإشارة بداية أن هذا المشروع قد جاء بناء على الملاحظات التي أبدتها اللجنة الشرعية للمالية التشاركية المنبثقة عن المجلس العلمي الأعلى حيث تبين لها أنه هناك حاجة ماسة لمراجعة التشريع الحالي، وذلك من أجل ملاءمته مع مبادئ وأسس التأمين التكافلي المنبثقة من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وبناء عليه، فإننا نسجل مع السيد الوزير أن التعديلات المقترحة إدخالها على مدونة اللجنة الشرعية للمالية التشاركية واعتماد بعض المعايير الجاري بها العمل بالنسبة للتأمين التكافلي وذلك لتمكين هذا النوع من التأمين من مساهمة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المسجل

المادة 1:

الموافقون: بإجماع الحاضرين.

المادة 2:

الموافقون: بإجماع الحاضرين.

المادة 3:

الموافقون: بإجماع الحاضرين.

المادة 4:

الموافقون: بإجماع الحاضرين.

الآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون: بإجماع الحاضرين.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

## الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

### 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

أود في مستهل هذه المداخلة، أن أقدم بالشكر الجزيل إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم على العرض القيم والهام، سواء الذي تفضل بإلقائه أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، أو الذي بسطه الآن على أنظار مجلسنا هذا، وتطرق خلاله إلى مختلف الأسباب الكامنة وراء تقديم مشروع القانون الذي بين أيدينا.

يرمي هذا المشروع إلى مراجعة أحكام التشريع الحالي وملاءمته مع مقاصد الشريعة الإسلامية في الجانب المالي، استنادا إلى آراء وملاحظات اللجنة الشرعية للمالية التشاركية المنبثقة عن المجلس العلمي الأعلى، وإدخال تعديلات ذات طابع تقني على أحكام مدونة التأمينات، لكون التأمين التكافلي أصبح ضرورة إن لم نقل ركنا أساسيا من أركان النظام المصرفي ببلادنا، ما يجعل مشروع القانون موضوع الدراسة في هذه

الاشتراك يتم على أساس الالتزام بالتبرع، ماعدا عندما يتعلق الأمر بعقود الاستثمار التكافلي.

12- التنصيص على عدم تقادم الدعاوي الناتجة عن عقود التأمين التكافلي.

13- وجوب احترام الاحكام الشرعية الخاصة بالارث والهبة والوصية في تعيين مستفيد أو مستفيدين في عقود التأمين التكافلي العائلي.

14- ضرورة إحداث وظيفة للتقييد بأراء المجلس العلمي الاعلى في إطار نظام الحكامة لمقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي.

أما فيما يخص المحور الثاني، فالمقتضيات الجديدة ترمي إلى ملاءمة بعض أحكام مدونة التأمينات مع مراجعة الإطار القانوني التكافلي واعتماد بعض المعايير الجاري بها العمل في هذا المجال، وتتعلق ب:

1- تتميم بعض التعريفات المتداولة في التأمين التقليدي لتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التأمين التكافلي، كاعتماد مصطلح التأمين التكافلي العائلي بدل تأمينات الاشخاص.

2- تسليم المؤمن له قبل اكتتاب العقد نسخة من نظام تسيير صندوق التأمين التكافلي وذلك بالإضافة إلى الوثائق الأخرى المنصوص عليها في القانون.

3- إدراج الاستثمار التكافلي ضمن العمليات التي تعد في حكم عمليات التأمين.

4- إخضاع صناديق التأمين التكافلي أو إعادة التأمين التكافلي للقواعد الواردة في مدونة التأمينات فيما يتعلق بالضمانات المالية التي يجب أن تتوفر عليها وكذا مسك محاسبتها ومراقبتها وتصفيتها.

5- إعطاء الامكانية لمقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي لمزاولة كل أصناف التأمين التكافلي، كما يقترح تمكين المقاولات المعتمدة لمزاولة عمليات إعادة التأمين بصفة حصرية، من أن تزاوّل في نفس الوقت عمليات إعادة التأمين التكافلي.

6- ملاءمة المقتضيات المتعلقة بعمليات الدمج أو الانفصال أو الضم مع خصوصيات التأمين التكافلي وكذا تلك الخاصة بتحويل جزء أو مجموع محفظات عقود التأمين مع التنصيص على ضرورة أن يتم التحويل من حساب للتأمين التكافلي إلى حساب من نفس الصنف.

7- التنصيص على أن سحب اعتماد مقاولات للتأمين أو إعادة التأمين التكافلي يترتب عنه حل وتصفية الصناديق التي تسييرها مع إلزام المصفي بتصفية المقاولات بصورة منفصلة عن الصناديق التي تسييرها مع إلزام المصفي بتصفية المقاولات بصورة منفصلة عن الصناديق التي تسييرها، كما يتعين عليه أن يصفى حسابات صندوق التأمين التكافلي أو إعادة التأمين التكافلي ويمسك محاسبتها، بصورة منفصلة.

8- تخصص البنوك التشاركية دون غيرها من البنوك في عرض

سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

فكما نعلم، السيد الرئيس المحترم، السادة الحضور الكرام، ينقسم مشروع القانون المعروض على أنظاركم إلى محورين أساسيين وهما:

المحور الاول: ملاءمة الإطار القانوني الحالي مع أحكام الشريعة الاسلامية ومقاصدها.

المحور الثاني: مراجعة تقنية لبعض أحكام مدونة التأمينات.

فبخصوص المحور الاول، تتناول التعديلات المقترحة إدخالها الجوانب التالية:

1- التعريف بمصطلحات جديدة من قبيل "عقد التأمين التكافلي" و "صندوق التأمين التكافلي وصندوق إعادة التأمين التكافلي وكذا إضافة بعض التدقيقات على بعض المصطلحات المستعملة مثل حساب التأمين التكافلي وحساب إعادة التأمين التكافلي.

2- إعادة النظر في منظومة تغطية الاخطار المنصوص عليها في عقد التأمين التكافلي حيث أصبح صندوق التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي هما اللذان يتحملان هذه الاخطار مع تمتيعها بالشخصية ال اعتبارية الذمة المالية المستقلة.

4- اعتبار المقاول المعتمدة لتدبير التأمين التكافلي مجرد مقاول للتسيير وليس لها حق في تملك أموال المشتركين وإعطائها صفة وكيل للتسيير بأجر.

5- التنصيص على ضرورة إعداد نظام تسيير لصندوق التأمين التكافلي وكذا لصندوق إعادة التأمين التكافلي مع توضيح البيانات التي يجب أن يتضمنها هذا النظام والتي تحدد المبادئ والأسس والالتزامات التي تتعهد بها المقاول في إطار تسييرها للصندوق.

6- التمييز بين إمضاء المشترك على نظام تسيير صندوق التأمين التكافلي وبين الاشتراك في عقد التأمين التكافلي.

7- توزيع الفوائض التقنية والمالية المحققة في التأمين التكافلي على المشتركين وفق نظام تسيير صندوق التأمين التكافلي وعدم إمكانية منح أي جزء من الفوائض التقنية والمالية للمقاول المسيرة للصندوق.

8- إلزام المقاول المسيرة بإخبار المشتركين بوجود فوائض تقنية ومالية وأداء هذه الفوائض داخل أجل لا يتعدى ستة (6) أشهر من تاريخ اختتام حسابات صندوق التأمين التكافلي.

9- إضافة قسم خاص بتسيير صناديق التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي.

10- إقرار مبدأ الفصل بين حسابات التأمين التكافلي.

11- التنصيص في عقد التأمين التكافلي على أن دفع المشترك لمبلغ

تمويلات تشاركية متكاملة وغير معرضة للخطر:

- خامسا، الرفع من المبلغ الإجمالي للتوظيفات المرصودة لعمليات التأمين ببلادنا مما سيمكن قطاع التأمين من المساهمة بشكل متناسق في تمويل النشاط الاقتصادي.

إننا نعتبر في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن مراجعة مدونة التأمينات خطوة مهمة لإعادة النظر في منظومة تغطية الأخطار المنصوص عليها في عقد التأمين التكافلي، وإقرار مبدأ الفصل بين حسابات التأمين التكافلي، وخصوصا مسألة إضفاء حكامه أكثر في طريقة اشتغال مقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي من خلال التقيد بأراء المجلس العلمي الأعلى، وهذا في حد ذاته مسألة ايجابية ستعزز المنظومة القانونية لقطاع التأمينات.

لذلك، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الذي سيعزز على التوالي التأطير القانوني لقطاع التأمين بالمغرب في تمويل النشاط الاقتصادي حرصا على ملاءمة التشريع الحالي مع مبادئ وأسس التأمين التكافلي المنبثق من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذا عمل البنوك التشاركية على اعتبار طبيعة معاملاتها الخاصة والتميز بصيغتها الاستثمارية والاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### 4- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 87.18 الرامي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

السيد الرئيس،

مما لا شك فيه ان هذا المشروع يندرج في سياق تحيين منظومتنا القانونية وملائمة مدونة التأمينات مع أحكام مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة وخاصة مبادئ وأسس التأمين التكافلي بحيث يعتبر هذا الأخير أهم منتج في المنظومة المالية الإسلامية، إذ يرتبط بجميع المعاملات التي تقدمها، خصوصا اقتناء العقار والسيارات. وهو تعديل كانت تتطلع البنوك التشاركية إلى إخراجه منذ سنتين.

ومن مميزات هذا التعديل انه جاء وفق مقاربة تشاركية بين وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، إلى جانب المجلس العلمي الأعلى عبر اللجنة الشرعية للمالية التشاركية

عمليات التأمين التكافلي العائلي والتأمينات التكافلية المتعلقة بالاسعاف والقرض، كما تختص جمعيات السلفات الصغيرة المعتمدة لمزاولة عمليات التمويل التشاركي في عرض عمليات التأمين التكافلي العائلي والتأمينات التكافلية ضد الحريق والسرقفة المبرمة من طرف عملائها.

السيد الرئيس،

السادة الحضور الكرام،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نقر أن مشروع القانون رقم 87.18 قيمة مضافة في سوق التأمين ، على اعتبار أن مصلحة المواطنين، تقتضي تحقيق المنافسة من خلال تنوع المنتجات التشاركية .

وعليه، فإننا نتمنى أن يتم إخراجه إلى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن، لتحقيق انطلاقة كاملة لمنتجات المالية الإسلامية، ولتلبية انتظارات وحاجيات زبناء هذه المؤسسة البنكية الذين منحتم قروضا دون إرفاقها بتأمين تكافلي.

لكل هذا، ولأهمية هذا المشروع، سنصوت بالإيجاب عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على اعتبار أنه يكتسي أهمية كبيرة، يروم مراجعة مدونة التأمينات لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر من بينها:

- أولا، إصلاح الإطار التنظيمي الذي يؤطر قطاع التأمينات من أجل تمكين القاعدة المالية لشركات التأمين؛

- ثانيا، ملاءمة مقتضيات مدونة التأمينات لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص التأمين التكافلي؛

- ثالثا، إعطاء دفعة قوية لعمل البنوك التشاركية ببلادنا لتحقيق انطلاقة كاملة للمنظومة المالية الإسلامية من خلال إبرام التأمين للقروض الممنوحة من طرفها منذ سنة 2017؛

- رابعا، تشجيع المواطنين للتعامل مع البنوك التشاركية في إطار

مناقشة مشروع القانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، والذي يهدف إلى ملائمة التشريع الحالي مع مبادئ وأسس التأمين التكافلي المنبثق من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

ويعتبر التأمين التكافلي أهم منتج في منظومة المالية الإسلامية، إذ يرتبط بجميع المعاملات التي تقدمها، خصوصاً اقتناء العقار والسيارات. وقد لجأت هذه الأبنك إلى صيغة تلزم المستفيدين من مريحة العقار بالعودة إليها لإبرام التأمين بعد دخوله حيز التنفيذ مستقبلاً.

ويهدف هذا التعديل إلى تمكين المتعاملين مع البنوك التشاركية من التوفر على التأمين التكافلي، كما ينص على أن هذه البنوك وحدها تعرض عملية التأمين التكافلي والعائلي والتأمينات التكافلية المتعلقة بالإسعاف والقرض، وكذا إدراج الاستثمار التكافلي ضمن العمليات التي تعد في حكم عمليات التأمين.

ويمنح هذا القانون ترخيصاً لجمعيات القروض الصغيرة بمزاولة عمليات التأمين التكافلي والتأمينات التكافلية ضد الحريق والسرقة المبرمة من طرف عملائها.

السيد الرئيس،

بموجب هذا القانون، ستضم مدونة التأمينات مصطلحات جديدة، من قبيل "حساب التأمين التكافلي" و"حساب إعادة التأمين التكافلي" و"عقد الاستثمار التكافلي" و"صندوق التأمين التكافلي"، و"صندوق إعادة التأمين التكافلي"

وجرت إضافة هذه المصطلحات إلى مدونة التأمينات تطبيقاً لتوصيات المجلس العلمي الأعلى لمنح الاستقلالية المالية والذاتية لصناديق التأمين التكافلي وصناديق إعادة التأمين التكافلي. كما يلزم القانون بشمول نظام الحكامة لمقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي وظيفية للتقيد بأراء المجلس العلمي الأعلى للسهر على احترام هذه العمليات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

المقتضيات الجديدة تشترط في مقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي أن تكون على شكل شركة مساهمة، على اعتبار أن مهمتها تنحصر في تسيير صناديق التأمين التكافلي، ما يعني أن شكل الشركة التعاضدية للتأمين لا يتناسب مع هذه المهمة.

السيد الرئيس،

إن العمل بالتأمين التكافلي سيدخل حيز التنفيذ قبل نهاية السنة الجارية، وهو ما سيدفع شركات التأمين الحالية إلى الإعداد لهذا المنتج الإسلامي لمواكبة تطور المالية التشاركية، وبالتالي المساهمة في توسيع الفاعلين في هذا المجال.

وقد استقطب منتج مريحة للعقار والسيارات لدى الأبنك الإسلامية قروضاً تتجاوز 4.5 مليارات درهم، وهي كلها بحاجة إلى تأمين

المنبثقة عنه، والتي تحرص على مطابقة كل التشريعات مع مقتضيات الشريعة. وبالرجوع إلى مضامين هذا المشروع فهو يهدف إلى تمكين المتعاملين مع البنوك التشاركية من التوفر على التأمين التكافلي، كما ينص على أن هذه البنوك وحدها تعرض عملية التأمين التكافلي والعائلي والتأمينات التكافلية المتعلقة بالإسعاف والقرض، وكذا إدراج الاستثمار التكافلي ضمن العمليات التي تعد في حكم عمليات التأمين.

ويمنح هذا القانون ترخيصاً لجمعيات القروض الصغيرة بمزاولة عمليات التأمين التكافلي والتأمينات التكافلية ضد الحريق والسرقة المبرمة من طرف عملائها.

وبموجب هذا القانون، ستضم مدونة التأمينات مصطلحات جديدة، من قبيل "حساب التأمين التكافلي" و"حساب إعادة التأمين التكافلي" و"عقد الاستثمار التكافلي" و"صندوق التأمين التكافلي"، و"صندوق إعادة التأمين".

وجرت إضافة هذه المصطلحات إلى مدونة التأمينات تطبيقاً لتوصيات المجلس العلمي الأعلى لمنح الاستقلالية المالية والذاتية لصناديق التأمين التكافلي وصناديق إعادة التأمين التكافلي. كما يلزم القانون بشمول نظام الحكامة لمقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي وظيفية للتقيد بأراء المجلس العلمي الأعلى للسهر على احترام هذه العمليات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

ومن مميزات المقتضيات الجديدة أنها تشترط في مقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي أن تكون على شكل شركة مساهمة، على اعتبار أن مهمتها تنحصر في تسيير صناديق التأمين التكافلي، ما يعني أن شكل الشركة التعاضدية للتأمين لا يتناسب مع هذه المهمة.

إن هذا المشروع السيد الرئيس الذي نحن بصدد مناقشته ينقسم إلى محورين أساسيين يتعلق الأول بملائمة الإطار القانوني الحالي مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية بينما المحور الثاني فيهم المراجعة التقنية لبعض أحكام مدونة التأمينات وهي مقتضيات مهمة ستعزز الثقة بين المتعاقدين.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي نثمن عالياً كل المقتضيات التي جاءت في هذا المشروع القانوني وإيماناً منا بأهميته فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

##### 5- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في

وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

#### 7- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أطر الوزارة والمجلس المحترمون،

أتناول الكلمة اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، لمناقشة مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات هذا المشروع الذي جاء ومن خلال ما ورد في عرضكم السيد الوزير لتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 لا سيما بعض البنود التي تخص التأمين التكافلي، حيث جاء التعديل بناء على الملاحظات التي أبدتها اللجنة الشرعية للمالية التشاركية المنبثقة عن المجلس العلمي الأعلى، حيث تبين لها أنه هناك حاجة ماسة لمراجعة التشريع الحالي، وذلك من أجل ملاءمته مع مبادئ وأسس التأمين التكافلي المنبثقة من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، باعتبار الفقه الإسلامي من أهم مصادر القانون المغربي، وتأتي التعديلات المقترحة، كما أكدتم في عرضكم دائما، إلى ملاءمة بعض أحكامها مع آراء وملاحظات اللجنة الشرعية للمالية التشاركية، واعتماد بعض المعايير الجاري بها العمل، بالنسبة للتأمين التكافلي، وذلك لتمكين هذا النوع من التأمين من مساهمة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المسجل سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

ومن خلال المحاور الواردة في التعديلات المقدمة من خلال نص المشروع والمتعلقة بملاءمة الإطار القانوني الحالي مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذا المحاور المتعلقة بمراجعة تقنية لبعض أحكام مدونة التأمينات.

فإننا نود في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نؤكد كذلك على أن النصوص التطبيقية لمقتضيات التأمين التكافلي الواردة في مدونة التأمينات في حاجة ماسة إلى إعادة النظر فيها، من أجل ضمان حسن تأطير هذا النوع من التأمين، حتى ينسجم مع المبادئ التشريعية الإسلامية ومقاصدها، ومع القواعد الفقهية المعتمدة في منظومة التأمين التكافلي، باعتباره منتجا خاصا ومتميزا، له مبادئه وقواعده وأهدافه وطرق تدبيره في استقلال عن التأمين التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد العامة المشتركة المطبقة والتي لا تتعارض مع الضوابط الشرعية الخاصة بالتأمين التكافلي.

وبناء على كل ما سبق الإشارة إليه فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

تكافلي، ما يعني أن الأبنك التشاركية تنتظر فقط صدور هذا القانون لاستدعاء زبائنها لإبرام عقود التأمين التكافلي، ليكونوا محميين من أي مخاطر تجعلهم غير قادرين على أداء الأقساط.

يأتي هذا بعد أن انطلق العمل بالمالية التشاركية بالمغرب سنة 2017، إذ أصبحت المملكة تتوفر على بنوك تقدم منتجات توافق الشريعة الإسلامية. لكن الإقبال على هذا الوافد الجديد ينمو بشكل لا بأس به، ولعل ما أحرانطلاقته الصحيحة هو غياب التأمين التكافلي.

السيد الرئيس،

ومن هذا المنطلق، ونظرا لأهمية هذا المشروع في تطوير المالية التشاركية ببلادنا سنصوت بالإيجاب.

#### 6- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، والذي يأتي في سياق الاستجابة للملاحظات التي أبدتها اللجنة الشرعية للمالية التشاركية المنبثقة عن المجلس العلمي الأعلى؛ حيث تبين أن هناك حاجة ماسة لمراجعة بعض مقتضيات القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، وذلك من أجل ملاءمته مع مبادئ وأسس التأمين التكافلي المنبثقة من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

كما يهدف مشروع القانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات قيد المصادقة عليه أمام الجلسة العامة، إلى ملاءمة بعض أحكامها مع آراء وملاحظات اللجنة الشرعية للمالية التشاركية، واعتماد بعض المعايير الجاري بها العمل بالنسبة للتأمين التكافلي وذلك لتمكين هذا النوع من التأمين من مساهمة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المسجل وطنيا وعالميا.

السيد الرئيس،

في الأخير، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشتمن مقتضيات مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، أملين أن يشكل النص قيد المصادقة والتصويت، قيمة مضافة في سوق التأمينات، ورافعة أساسية لانطلاقة كاملة لمنتجات المالية التشاركية، ولتلبية انتظارات زبناء البنوك التشاركية، فلا بنوك تشاركية دون إحداث تأمينات تكافلية، في إطار منظومة مالية متكاملة ومتناسقة من حيث عناصرها.

## محضر الجلسة رقم 236

التاريخ: الثلاثاء 13 ذو القعدة 1440 هـ (16 يوليوز 2019 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوج، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوج، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

توصل المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 19/93 الصادر بتاريخ 9 يوليوز 2019 بشأن النظام الداخلي لمجلس المستشارين، والذي قضت بموجبه بما يلي:

- 299 مادة مطابقة للدستور؛

- 21 مادة ليس فيها ما يخالف الدستور، مع مراعاة ملاحظات المحكمة الدستورية بشأنها؛

- 50 مادة غير مطابقة للدستور.

وأودع فريق العدالة والتنمية لدى مكتب المجلس مقترح قانون يتعلق بإحداث مؤسسة موحدة للأعمال الاجتماعية لموظفي الوزارات والإدارات ذات الطابع المركزي.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من فريق الاتحاد المغربي للشغل،

يفيد من خلالها بتجريد المستشار السيد رشيد المنباري من العضوية بهذا الفريق، ووفقا لمقتضيات المادة 48 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما توصلت الرئاسة برسالة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الشباب والرياضة إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 16 يوليوز 2019 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 40 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نبتدئ ونستهل جدول أعمال جلستنا هذه بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

الأخوات والإخوة،

هناك حدث بارز شهده مجلسنا الموقر في شخص الرئاسة، حيث تم توشيح النائب الأول باسم مجلسنا الموقر، حدث بارز تناولته الإذاعة ووسائل الإعلام الوطنية، فكان من اللازم عليكم أن تدرجوه ضمن المنجزات، بحيث أن السيد رئيس دولة البرازيل وشح مجلسنا الموقر في شخص نائب الرئيس السيد عبد الصمد قيوج، فهذا حدث بارز شهده الحقل الإعلامي والساحة الدبلوماسية الوطنية في تعزيز وتوطيد الشراكة أو التعاون ما بين المغرب والبرازيل، حدث يجب أن نصفق له.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن السؤال الأول الموجه إلى وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي من طرف الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار

لوضع السؤال.

### المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يمثل انطلاق مسلسل الجهوية المتقدمة منعطفا هاما في المسار السياسي والديمقراطي والتنموي ببلادنا، وتتيح مسألة الجهوية فرص عديدة يتعين استثمارها، وذلك بخلق أقطاب اقتصادية جهوية من أجل الإسهام في التنمية وتحقيق الأهداف المتوخاة، إذ لا يمكن للجهات المغربية 12 الجديدة أن تبقى اليوم في منأى مما يجري من تحولات نوعية عميقة للمحيط الخارجي الذي تنشأ داخله ومن النقاش الجاري اليوم وطنيا ودوليا، الذي يجب أن تستخلص منه الحكومة والساھرين على شؤونها من التجارب التي يعرفها العالم على مستوى الإستراتيجيات التنموية، وذلك بهدف استثمار هذه الخلاصات في إطار بناء نموذج مغربي للجهوية المتقدمة.

لذا نسائلكم السيد الوزير، ما هي إستراتيجية الحكومة من أجل إحداث أقطاب اقتصادية جهوية تنافسية من أجل الإسهام في التنمية؟  
شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا سؤال مهم جدا، الجهوية المتقدمة التي جاء بها دستور 2011 عندها أهمية خاصة، ولهذا جميع الوزراء وجميع المغاربة تيشغلون في هاذ الاتجاه، لأنه الجهوية المتقدمة يكون عندها نتائج، إن شاء الله، إيجابية، وراه بدأت كتيبان النتائج ديالها.

فيما يخص قطاع الصناعة والمخطط الأخير ديال التنمية الصناعية 2014-2020 بدينا كنشوفو المناطق التي هي وصلت لواحد المستوى عالي ديال التنمية ومناطق أخرى وجهات أخرى كتعاني وخاصها المعاونة، فبدينا كانت طنجة إلى تذكرو، كانت أولا الجهة ديال الدار البيضاء هي الأولى في الصناعة، والثانية كانت الجهة ديال طنجة، فلهذا واكبنا الجهة ديال القنيطرة التي عندها واحد القطب جديد في ميدان

الصناعة التي عطا حتى هنا نتائج إيجابية، سوس- ماسة التي فيها 300 هكتار الآن تنشتغلو عليها، عين شقاق 82 هكتار، سطات 51 هكتار، وأيضا مناطق صناعية ومناطق تجارية مهمة في قلعة السراغنة، كرسيف، طرفاية، طاطا، الراشيدية وأسفي التي هما الدراسات ديالهم قروبوساليو، وهما إن شاء الله في القريب العاجل أننا نبدأونشتغلو على تفعيل هاذ الدراسات.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

اللي ثار الانتباه ديالي وهو حقيقة هناك استثمارات، هاذ الاستثمارات التي كنتساءلو أشنو هي الآليات أولا التي كنشوفو منهم هاذ المناطق، وكتعرفو بأنه ما يمكنش تكون كيف ما كان الاستثمار إلى ما كانتش الدولة هي الأولى التي كتستثمر في هاذ المدن ولا فهاذ الجهات باش كتكون ذك الرافعة بالنسبة للمستثمرين ديال المدن، ما غيمكنش تكون واحد الانطلاقة التي هي فعلا انطلاقة حقيقية إلى كانت عندنا واحد الإرادة واقعية وما كتتكلموش باش كنعطيو أرقام وفي الواقع كنعطو أرقام بدون شيء.

نعطيك غير مثل السيد الوزير- وأنت عارف هاذ الشيء كلشي- مثلا جهة فاس- بولمان ملي كنهضرو على استثمارات ديال الدولة في فاس كنعطو تقريبا ماشي غير هاذ السنة هاذي فهاذ السنوات الأخيرة كلها شبه صفدرهم، فإلى ما كانتش جات الدولة واستثمرات واعطت واحد الانطلاقة حقيقية بالنسبة باش يواكبوها المستثمرين ديال مدينة فاس، هذا هو الانتظار الذي كنتظرو وهاذ الانتظار طال.

وكتعرفو مدينة فاس والقيمة ديالها لا بالنسبة للصناعة ولا بالنسبة للاستثمارات، مع الأسف ما بغيتش ندخل في بعض الجزئيات حتى لا أحمل المسؤولية لأي أحد، احنا كنعطو غير النتيجة، كنعطو غير الانطلاقة الحقيقية وذاك بكل صراحة باش يمكن لمدينة فاس ترجع للماضي ديالها، راه مدينة فاس راه مدينة يمكن نقول لك مدينة بلا ما نعاود نتكلم عليها ونعاود نهضر على بزاف ديال المسائل، احنا اللي كنعطو من الحكومة هو الانطلاقة ديال هاذ النوع ديال الاستثمارات.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

### السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا.

طبعاً السيد المستشار أنه المناطق في المغرب ماشي كلها بحال بحال، الاستثمار إلى جيتي تشوف المستثمرين الكبار ملي تبيعو يستثمرو كيقول ليك بغا يكون في واحد الميناء قريب لأوربا، إلى طلقناهم كلهم غيمشيو كلهم لطنجة، مستحيل أننا نديرو هاذ..

فعاوننا عدة مستثمرين باش يميشيو للجهة عندهم جهة فاس في قطاع السيارات "يازاكي" ومن غيرهم ما بين فاس ومكناس استثمرو هاذ السنوات الأخيرة بكثافة.

كان عندي لقاء الأسبوع الماضي مع رجال الأعمال بمدينة فاس، فالبعض منهم في فاس على سبيل المثال استثمر.. يمكن اللي هي في les centres d'appel دارت 3 ديال المعامل، ولكن شركة أخرى ديال (l'ingénierie) مخدمة الآن أكثر من 1300 ديال المهندسين وكتطلب أنها تشغل أكثر.

فيما يخص الحكومة الاستثمارات الآن ما كانديروش شي استثمار غير للحكومة في هذا الميدان كفاعل اقتصادي، كنتمنى أن الحكومة ما تديرش كفاعل اقتصادي في المستقبل.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه تنامي القطاع غير المهيكل وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، فضلي السيدة المستشارة المحترمة.

### المستشارة السيدة امال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفيد المعطيات الإحصائية أن القطاع غير المهيكل يواصل زحفه في العديد من القطاعات، ورغم حجم رقم المعاملات الذي يشكله في النسيج الاقتصادي الوطني إلا أنه بالمقابل لا يسمح بتوفير شروط الحماية الاجتماعية لآلاف المشتغلين، ناهيك عن ظروف العمل التي لا تخضع للقانون وأيضا لما له من آثار على مناخ الأعمال وتنافسيته مع القطاع المنظم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتمرون القيام بها من أجل تحفيز العاملين في القطاع غير المهيكل على الانتقال إلى القطاع المنظم؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هذا نقطة مهمة جدا في الاقتصاد المغربي، القطاع غير المهيكل كنعرفو كلنا أنه فيه عدة مشاكل وعدة أنواع ديال القطاع غير المهيكل، كايين القطاع غير المهيكل اللي هو اجتماعي، كيخص الناس يخدمو باش يمكن لهم ياكلو هاذك شكل، وكايين القطاع غير المهيكل اللي هو الناس كيبيعو يديرو فيه واحد الثروة مهمة ما يخلصوش الضرائب وكذا، الثاني كنجاربوه والأول كنوانكبوه.

فالواكبة ديال الأول وهو المفاوض الذاتي اللي وضعناه وصادقتو عليه خرج هاد السنتين الأخيرة وصلنا ل105523 مقال ذاتي لحد الآن، اللي عندهم 783 مليون درهم ديال رقم المعاملات، فهذا القطاع كله كنوانكبوه باش يمكن لو يدخل للقطاع المنظم، احنا جايين إن شاء الله باش يمكن لنا نواكبوه حتى في التغطية الاجتماعية.

كايين عدة مشاكل باش كيغاني هاد القطاع، فالانعكاسات ديال هذا القطاع على القطاع المنظم كثيرة، ولهذا خاصنا نتعاونو جميع باش نلقاو حلول باش نواكبوه هذا القطاع غير المهيكل باش يرجع قطاع مهيكلي، هاد الشي كايين في المغرب سنوات وسنوات، مازال ما لقينا لهيش جميع حلول احنا بدينا بهاذ المفاوض الذاتي، عندهنا عدة مبادرات يمكن ناقشوها في المستقبل وكنتمناو أننا نخرجو من هذه المشاكل اللي عند القطاع المنظم اللي جياه من القطاع غير المنظم، ولكن الحل الوحيد وهو نواكبوه ماشي نجاربوه.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

### المستشارة السيدة امال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على إفادتكم.

نعلم جميعاً أن القطاع غير المهيكل هو قطاع متواجد يتنامى بسرعة مهولة، الأمر راجع لعدة أسباب كما ذكرتم، تفشي الفقر والبطالة وقلة فرص العمل وهو الأمر الاجتماعي، أيضا انعدام التنظيم بخصوص

**السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:**

شكرا السيدة المستشارة، لأن هاد ورقة الطريق اللي وضعتي هنا، هي اللي منبثقة بدون شك من البرنامج الحكومي، عندك جميع المعطيات.

فاحنا القرار اللي كاين هو كان في واحد العهد محاربة هاد القطاع، وأعطت مشاكل مهمة جدا، ذاك (l'assainissement) عشناه، مستحيل أننا نرجعولهاذ المشاكل، والآن المواكبة هي طريقة سليمة اللي احنا غاديين فيها، والنتائج الحمد لله لا بأس بها.

لازلنا في المغرب عندنا قطاع غير منظم مهم جدا، خاصنا نواكبوه ولكن خاصنا نحاربو واحد الجزء منه اللي هو ماشي هاد القطاع اللي كنهضرو عليه، الناس اللي عندهم مشاكل مهممش، هذا قطاع غني اللي كيمشي للقطاع غير المهيكل، هذا صعب أننا ما نحاربوهش، ولكن الآن كنواكبو جميع الفئات في هاد القطاع غير المنظم، والحمد لله بدا كيتبين أنه كاين تحسن سنة من بعد سنة، كنتمناو في المستقبل يكون أحسن وأحسن.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه النهوض بالبنيات التحتية الرقمية بالعالم القروي، وهو موضوع دائما من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم لوضع السؤال.

**المستشار السيد مبارك جميل:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تلعب البنيات التحتية الرقمية، شبكة الألياف البصرية وشبكة الانترنت ذات الصبيب العالي، شبكة البث الفضائي، دورا هاما في هيكلية المجال الترابي، إلا أنها أصبحت ضرورية لتمكين المواطن والإدارة من الخدمات عن بعد وتعزيز تنافسية المقاولات وتشجيع جاذبية المجال، إلا أن هذه الشبكات، السيد الوزير، تعرف انتشارا محدودا في الوسط القروي.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها من أجل تصحيح هاد الوضع وتحسين جودة الصبيب وتوسيع شبكة الاتصال وتقويتها؟

شكرا لكم.

الاستثمارات وارتباطه أحيانا بالرشوة أو الزبونية أو انعدام الشفافية، رغم أنه يحتل مكانة مهمة في مجال التشغيل، حيث يمثل ما يفوق 1.6 مليون وحدة إنتاجية حسب المندوبية السامية للتخطيط، إلا أن له انعكاسات جانبية متعددة وعلى مستويات عدة. على مستوى ميزانية الدولة، حيث يمثل نوع من الإهدار للفرص المادية للخزينة، أيضا هو قطاع ليست له ضوابط على مستوى تسجيل المنخرطين فيه بالنسبة لصندوق الضمان الاجتماعي، أيضا يمثل استفلالا بشعا للطبقة الشغيلة التي تعمل في ظروف غير ملائمة وبأجور زهيدة مع غياب الاستقرار.

أيضا يمثل تضيق-كما ذكرتم-على القطاع المنظم، خاصة المقاولات التي تعمل بصورة منظمة ما يمثل أحد الأسباب المهمة لاندثار عدد كبير من المقاولات.

أما على المستوى الاستهلاكي، فهو يشكل خطرا على صحة المستهلك، خصوصا وأن السلع المروجة من خلال هاد النظام ليست لها المواصفات المطلوبة للجودة.

السيد الوزير،

هذا النشاط ومع أنه غير مهيكل إلا أنه ديناميكي وبنوي، ما يجعل صعوبة معالجته، بالرغم من أن الحكومة قامت بعدة إجراءات معتبرة خلال العشرالسنوات الأخيرة، ذكرتم من ضمنها مواكبة المقاول الذاتي، أيضا الإجراءات التي استهدفت المقاولات الصغيرة من أجل استقطابها، كل هذه المجهودات المعتبرة إلا أنه لا بد من بلورة مجهودات مهمة من أجل تسريع هاد الانتقال وهذا الإدماج، وأذكر بلورة إستراتيجية وطنية لمعالجة وإدماج القطاع الخاص غير المنظم، كما جاء به البرنامج الحكومي.

أيضا تسريع بتنزيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص الغير الأجراء، الذين من شأنهم الاستقطاب أيضا، تبسيط المحاسبة للمقاولات الصغيرة، أيضا تبسيط المساطر الخاصة بالتصريحات والأداء، أيضا تسهيل الولوج إلى التمويلات بالطرق السهلة والميسرة.

وأخيرا الاشتغال عن الجانب التحسيبي لا على مستوى المستهلك، أو على مستوى الأشخاص الذين يشتغلون في هذا النشاط.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هادي نقطة مهمة، لأن الشبكة اعطينا لحد الآن-ها أنما كتشوفو-نتائج اللي هاذ السنوات الأخيرة، المغاربة كلهم تقريبا توصلو ب (GSM) عندهم (2G) و(3G) والأكثرية منهم (4G).

إلى شفنا في هاد السنوات الأخيرة 9.000 ديال الجماعات القروية اللي تغطت بهاذ الشبكة، والخطط الآن غادي ندوزو لتعميم (la 4G) و8000 ديال الجماعات قروية اللي غادي تزداد أيضا ذاك (Satellite) عبر الأقمار اللي غادي نوصلو لو الآن باش المناطق اللي ما وصلوهمش يمكن نوصلو لهم (VSAT) إن شاء الله في المستقبل القريب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا لكم السيد الوزير على هذه الإفادة.

فقط أيضا نثمن المبادرات الحكومية التي قامت على تعميم مبادرة المنصة الإلكترونية رخص (Rokhas.ma) طبعا لتعزيز الإدارة على التواصل مع المواطن، إلا أننا نجد، السيد الوزير، أن محدودية الانتشار في المجال القروي تنلقاها ضعيفة جدا، مما يحول دون التواصل، خصوصا أن مجموعة من الإدارات تعتمد هاذ الوسائل.

إلى خدينا مثلا الإدارات التربوية، الإدارة التربوية تعتمد في جل العمليات اللي تقوم بها السيد المدير تعتمد على الأنترنت، في المجال القروي تيلقا هاذ السيد المدير في الخدمات اللي تدير صعوبة كبيرة، نظرا لعدم تغطية هاذ المجال بالأنترنت، أيضا ضعف الصبيب تحول أيضا تيعقد الأمور.

أيضا في المجال السياحي هاذ المناطق القروية اللي فيها السياحة الواحية والجبلية والصحراوية، هاذ المجالات ما عندهاش جاذبية نظرا لعدم تغطيتها بهاذ الشبكات، ناهيك على مجموعة ديال الخدمات المصرفية تتقام بواسطة الجوال، وبالتالي هاذ المناطق الجبلية أو لا القروية المواطن غادي يلقي صعوبة في التواصل في هاذ الخدمة ديال الخدمات المصرفية.

لهذا، السيد الوزير، كما دعاكم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التقرير ديالوديال 2017 حول تنمية العالم القروي التحديات والآفاق، كان أوصى بمجموعة ديال التوصيات خصوصا التوصية رقم 11، التي دعت إلى:

- تسريع وتعزيز استعمال التكنولوجيا، تكنولوجيا الإعلام والتواصل، وذلك من خلال التوسيع المتزايد للشبكات؛

- إنشاء مواقع إلكترونية جهوية معينة.

كما نقترح عليكم، السيد الوزير، في إطار الوضع الجديد للجهوية المتقدمة، إدراج الهيئة الرقمية كقطاع مستقل في إطار صلاحيات الجهات المستقلة؛

أيضا تسريع وتقوية مختلف البرامج المرتبطة بمخطط المغرب الرقمي 2020؛

الوقوف عند العراقيل التي تعرفها هاذ التوسعة والبحث عن حلول سريعة ومستعجلة.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

صراحة، الآن تنهضو على الرقمنة ديال المغرب ككل في جميع الميادين، في الإدارة التربوية، في السياحة، في التعليم، ولهذا إلى جينا نشوفو في هاذ السنوات الأخيرة هاذ الشئ اللي تدار في هذا القطاع، تنظن أنه الاستثمار كان مهم جدا، إلى جينا نشوفو (ANRT) الوكالة اللي متتبعة هذا القطاع عندها واحد الصندوق، هاذك الصندوق تيكونو فيه تيجيو الأموال من هاذوك المتعهدين (les opérateurs) اللي كاينين دبا.

لحد الآن الاستثمار اللي تدار في المدارس مهم جدا، المدارس القروية مع وزارة التعليم الوطني، فيما يخص السياحة طبعا هذا إلى ما كانش تقريبا الصبيب العالي السائح ما تيبغيش يمشي لواحد المقر لأن خاص يكون، هاذ الشئ متبعينو بدقة، لكن ما يمكن لناش نتجاوزو هاذ المراحل، راه جينا من بعيد، عقلتو بشحال كانت الدقيقة ديال التليفون في المغرب، وهاذ السنوات الأخيرة كيفاش انخفضت بسرعة مهمة جدا، لأن في المغرب اليوم تقريبا احنا أرخص في العالم في الدقيقة اليوم، كنا من أعلى الدول.

فاحنا جايين تدريجيا، متبعين بدقة أيضا جميع القرارات اللي كيخرجو من هاذ المجلس الأعلى للحسابات اللي عطا هاذ التقرير ديالو

التشوير، وربما في بعض الحالات الممكنة تفادي الأيام التي تتعرف واحد الكثافة في استعمال الطريق السيار.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

### المستشار السيد احمد تويزي:

في الواقع فيما يخص الصيانة الدورية، فأني بناية أي معلمة لا بد أن تكون لها صيانة ولكن صيانة معقولة، أنا نقول السيد الوزير أنا تدير هاذ الطريق تقريبا 2 مرات في الأسبوع، لا يعقل أبدا باش تكون عندنا بين برشيد ومراكش صيانة عام ونصف ولا عامين هادي، وهاذ الصيانة كون غير كانت صيانة أنا كنطلب منك باش تفتح تحقيق، تنطلب منك من هاذ المنبر أن تفتح تحقيقا في الأعمال الجارية بين برشيد ومراكش، لأنه لا يعقل على أننا كنجيو وكنحسنو أولا كابين الإزعاج ديال الناس، كمنشيو كتكون حفرة ولا 2 حفرات، كنفرو كيلومتر ولا 3 كيلومتر كنعاولدونردموها.

الطرق السيارة السيد الوزير المحترم ميزان الصيانة ولكن الصيانة المعقولة ماشي الصيانة من أجل الصيانة، ماشي الصيانة من أجل أولا نحفرو ونخلي الحفاري، نقول لك دبا قبل ما توصل لبرشيد ما توصل للبياج ديال برشيد كيلومتر من البياج باقي الحفاري تما إلى طحتي فيما وإلى مشيتي ب 120 تقلب، ما وصلها حتى أحد، سير بطوموبلتك دبا من برشيد لمراكش وحسب شحال من بلايص محفورين فهم (les affaissements) ما وصلوهمش وشحال من بلاصة ما فهماش (affaissement) وكيتحفرو وكي تعاود.

بالتالي السيد الوزير المحترم كنعقول لك خاصك أنت الآن كوصي على هاذ الشركة، الشركة عندها ديون، شركة عندها 39 مليار ديال الديون ديال الدرهم في 1918 هذا هضرة المدير ديال الشركة الوطنية للطرق السيارة واش شايطين الفلوس باش نشنتوهم، كابين إمكانيات، كابين هذالك الشي اللي أساسي التسييج ما كيتدارش، التسييج خاصو يتدار، ثم أنه إلى بغينا نحطوشي ريال المغرب بلد ما عندوش إمكانيات، كنعقلو المغرب ما عندوش إمكانيات، وبالتالي إلى عندوش ريال خاصو يستي فين يحط هاذ الريال، ماشي يستي باش غير باش ندوز المارشيات وندوز عامين فالطريق بين برشيد وبين مراكش بأعمال اللي ما كيتصورهاش العقل البشري، واش احنا لا باس علينا كنعقلو الفلوس من الشرحم؟

بالتالي كنطلب منك السيد الوزير المحترم باش تفتح تحقيق، وتدير لجنة وتراقب هاذيك الأشغال التي تكون بين برشيد ومراكش.

شكرا.

فيما يخص الأنترنت في المغرب وكذا، لكن هاذ الشي خاصو الإمكانيات، احنا جايين تدريجيا وجميع الإمكانيات اللي عندنا في المغرب كندريوها فهاذ الميدان، لأن احنا متفقين معاك السيد المستشار أنه التطور ديال بلادنا غادي يدوز طبعا من الرقمنة ديال المغرب لكن فاقد الشيء لا يعطيه الإمكانيات اللي عندنا كندريو جميع المجهودات، إلى عندكم شي اقتراحات مرحبا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك، وموضوعه صيانة الطرق السيارة، نرحب بالسيد الوزير السيد اعمارة، والسؤال الأول موضوع من طرف السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة.

### المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

تعرف صيانة بعض المحاور بالطرق السيارة تعثرا ملحوظا، وأخص بالذكر المقطع بين برشيد ومراكش، مما يؤثر على جودة هذا المرفق الحيوي ويتسبب في مشاكل وأخطار لمستعملي الطرق السيارة.

في هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لصيانة الطرق السيارة وتحسين جودتها.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

### السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

بالطبع السيد المستشار السؤال ديا لكم ينصرف إلى الموضوع ديال الصيانة الدورية، ملي كنتكلمو على الصيانة الدورية، طيب السؤال واش هاذ الصيانة الدورية ضرورية؟ هي ضرورية ما عندناش خيار، احنا سنويا بالنسبة للطرق السيارة عندنا تقريبا 8% ديال الشبكة واحد 140 كيلومتر واللي تتكلفنا تقريبا واحد 500 مليون ديال الدرهم سنويا، وهي تيدار فيها واحد المسح شامل للشبكة وتكون ذاك الشي بشكل دوري، احنا بطبيعة الحال فهاذ الأشهر الأخيرة تنحصر على أن ذاك الإزعاج اللي يمكن يتسبب فيه يكون أقل ما يمكن خاصة بتحسين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

قسوت على الشركة، أولا الشركة هي ما خدمات غير بوحدتها، عندها مجلس إداري كيراقبها.

ثانيا، تكلمت على المديونية، بالعكس المنتظر تنوه شوية لأن المديونية الآن تنقص، هادي السنة الثانية درات الشركة نتيجة إيجابية، حلينا المشاكل ديال مخاطر الصرف راه كانت تشكل واحد 700 مليون درهم. هاد القضية ديال الصيانة الدورية ما كيناش غير ما بين برشيد ومراكش، كاينة في جميع المقاطع والمحاور. إذا كان هناك مشكل هذا الذي أشرت إليه غنشوفوه، ولكن هذا ماشي مدعاة، لأن تقول الفلوس تيتشتتو وكذا كذا.

أولا غير نقول ليك السيد المستشار، رجاء غير اسمع لي، رجاء، ما كايناش شركة عمومية اللي يمكن تشتت الفلوس، أولا عندها مجلس إداري وعندها مراقبة وعندها المجلس الأعلى للحسابات، إذن غير هاد المسألة هادي ما تقالش.

أولا كاين واحد الجهد كبير اللي تدار في إطار إعطاء الصحة المالية لشركة الطرق السيارة، راه ما تنساش في وقت من الأوقات كانت 41.5 مليار ديال الدرهم ديال المديونية، وهاد الشيء غادي وتينقص، وهو اللي غياهل الشركة باش في المستقبل أنها تدير بعض الاستثمارات الأخرى في بعض المقاطع الأخرى، وهاد القضية ديال الصيانة الدورية أنا قلت لك هادي فيها شوية ديال الإزعاج، ولكن احنا تنحاولو هذالك الإزعاج ما يكونش بطبيعة الحال مستمر، وإلا في بعض المقاطع اللي حتى في البناء ديالها في البداية كانت فيها إشكالات، بحال المقطع ديال تازة- فاس، ولكن كانت اختيارات، هاد الاختيارات هي اللي خلت أن هذا المجال ديال الصيانة تيدخل بواحد الطريقة إلى بغينا نقولو دورية.

هاد القضية اللي قلتي أنا غنشوفها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا باقا لكم 21 ثانية السيد المستشار إلى كان عندكم، أعتذر.

السؤال الثاني موضوعه ظاهرة العطش الذي تعاني منه بعض الأقاليم، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال. تفضل السيد المهاجري.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعاني العديد من المناطق من ظاهرة العطش بسبب محدودية مواردها المائية.

من هذا المنطلق نسائلكم عن التدابير التي ستقومون بها من أجل مواجهة مشكل العطش ببعض المناطق، وما هي الإجراءات المتخذة لضمان حق ساكنة المناطق النائية، والتي تعرف ارتفاع درجة الحرارة في الحصول على الماء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالطبع السيد المستشار البرنامج لتزويد العالم القروي بالماء وصل واحد النسبة ديال 97% على المستوى الوطني، على مستوى الإيصال الفردي حوالي 40%، هناك تفاوت بين الأقاليم، كاين أقاليم اللي ما تجاوزاتش 50%، مع توالي هاد السنوات ديال الجفاف والهبوط ديال الفرشة المائية كاينين 2 ديال المقاربات، كاينة المقاربة الآن اللي هي مقاربة مستعجلة اللي ترتبط بهاد الشيء اللي تنشوفوه في الصيف في بعض المراكز واللي تتضافر فيها الجهود ديال وزارة الداخلية وديال وكالة الأحواض المائية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في الاستجابة لهاد المشكل ديال ندرة الماء لبعض الدواوير وبعض المراكز، وكاين مقاربة أخرى اللي تنشغلو عليها هي ربط جميع المنظومات المحلية ديال توزيع الماء على مستوى جميع الدواوير والمراكز بالمنظومة المائية، غادي يوليو جميع المراكز مرتبطين بالمنظومة إما سد أو تحلية ديال مياه البحر، لأنه مع توالي هاد سنوات الجفاف هاذيك المنظومات المحلية اللي كانت سابقا تعتمد على الإمكانيات ديالها الذاتية لم تعد بإمكانها ذلك.

وهذا الموضوع سيستمر لبضع سنوات لكي يحل هذا المشكل نهائيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإلاه المباحري:

السيد الوزير،

عند حلول كل صيف، هذا السؤال تيولي تيطرح نفسو وبقوة، والسبب وراء طرحنا لهذا السؤال، السيد الوزير، هو بعض المشاكل التي تتعیشها بعض الجماعات في إقليم الصويرة وأخص بالذكر قيادة آيت داود والجماعات الموالية لها، أكليف، بوزمور، أدغاس، أسايس.

هاذ القيادة، السيد الوزير، عندها الربط بالشبكة، ولكن الناس تبحلو الروبني قطرة الماء ما كاينة شهر هادي، مؤخر كان عندي اتصال بالسيد مدير مكتب مدينة الصويرة قطاع الماء، وأكد هاذ الأزمة ورجع السبب ديالها أن البئر اللي تيعطي هاذ المنطقة وكح ما بقاش فيه الماء، وأن مشروع حالي، بدا المشروع تعطات الانطلاقة ديال المشروع غادي يجيبو الماء على 25 كيلومتر بتكلفة ديال 22 مليون ديال الدرهم.

رغم هاذ التوضيحات، السيد الوزير، ديال المدير مشكور هو والتقنيين اللي معه، لأنه واخدين هاذ الأمر بجدية وواقفين على الأشغال صراحة، وحتى هازين لهم لهاذوك الناس، الحقيقة السكان ديال هاذيك المنطقة هازين لهم ديالهم.

السبب الحقيقي اللي خلانا نتشبتو بهذا السؤال، السيد الوزير، باقي متشبتين به رغم هذه التوضيحات، هما 2 النقط السيد الوزير:

النقطة الأولى: السيد الوزير، بغيناكم باسم الساكنة ديال هاذ المناطق تنطلبو منكم، السيد الوزير، توقفو شخصيا على سرعة إنجاز هاذ المشروع، لأن الساكنة بدأت تتسمع أن المشروع ما غادي يكمل حتى إلى 2021 كلها واش تيقول، الساكنة بدا عندها التخوف.

لهذا تنطلبو منكم، السيد الوزير، باسم الساكنة تتدخلو باش يكون الإسراع في الوتيرة ديال الإنجاز ديال هاذ المشروع.

النقطة الثانية، السيد الوزير، هاذ الناس باقي تيجيوهم الفواتير ديال الماء رغم أن الخدمة ما كايناش، ولكن المشكل ماشي هي الفاتورة، الفاتورة تتجي فيها 2، 3، 4 دراهم، المشكل هي أن الرجل إلى نسي الفاتورة ما خلصهاش تتجيه واحد الغرامة يخلصها، خاصو يخلص الغرامة ويخلص الفاتورة.

كيفاش، السيد الوزير، هاذ الرجل تيشري سيطرنا ديال الماء ب 500 و600 درهم وغادي يخلص غرامة أو لا فاتورة على واحد الخدمة اللي ما تتأداش؟ حتى هاذ النقطة الله يجازيكم بخير تحاول تشوفوها معنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار على احترام الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

بالنسبة لإقليم الصويرة السيد المستشار غير اطمئن، لأنه دبا أنت عارف بأن السد ديال أفياش اللي طلق عليه الاسم سيدنا الله ينصرو مؤخر، غادي نديرو واحد العدد ديال القنوات الجر، بمعنى المشكل ديال الصويرة ماشي غير في المراكز المجاورة حتى في العالم القروي.

أنا بغيت غير نبه لواحد القضية، وهاذ الاستثمارات اللي فيها القنوات ديال الجر وهذا غتاخذ شوية الوقت، التسريع بها سنأخذه بعين الاعتبار، ولكن في بعض المستويات ما يمكن لكش تسرع أكثر من ذاك الشيء، وهادي عموما تتاخذ شوية الوقت، لأن غير باش دوز ذيك القنوات واحد 25 أو لا 30 أو لا 31 كيلومتر.

المسألة الثانية اللي أشرت لها راه الناس ديال المكتب الوطني للكهرباء تيسمعو دبا، وهاذ القضية سنأخذاها بعين الاعتبار، هاذ القضية اللي قلت ديال الفاتورة ألا ترتب على هؤلاء أكثر مما هم يعيشونه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه تقييم البرنامج الوطني للطرق القروية، وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلو السيد الرئيس لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

سؤال الفريق الاستقلالي هو تقييم العمل الحكومي بخصوص الطرق القروية السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، سؤال مختصر جدا.

نتمناو السيد الوزير حتى هو يدير جواب مختصر.

**السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:**

لا، السي للبار خاصو شوية ديال التوضيح.

أولا، هذا تقييم ديال وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ولكن كان تقييم دارتو الغرفة الأولى لأن كانت واحد اللجنة موضوعاتية، أنا في اعتقادي أن الجهد اللي تدار بين البرنامج الأول والبرنامج الثاني وبرنامج التأهيل الترابي، وإن كان البرنامج الثاني باقي ما سديناهاش رسميا، وبرنامج التأهيل الترابي هذا جهد كبير جدا، أقول مرة أخرى دارتو الدولة المغربية فيما يتعلق بالطرق القروية.

السيد المستشار،

فاش غنساليون شاء الله البرنامج الأخير اللي كان أعطى سيدنا الله ينصرو الانطلاقة ديالو ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية غنكونو وصلنا حوالي 60 مليار ديال الدرهم التي أنفقت على الطرق القروية، إلى درنا لها المعامل ديال التحويل ديالها واخذينا بعين الاعتبار (le taux d'inflation) نسبة التضخم تتكلمو على أكثر من 100 مليار ديال الدرهم.

الإيجابي فالبرنامج الثاني للطرق القروية استفدنا من التجارب ديال الأول، فكانت إشراك وكانت اتفاقيات مع عموم الجماعات الترابية، وزارة التجهيز أخذت على العاتق ديالها 85% ديال التمويل، صحيح الجماعات الترابية ما كملاتش التمويل كله، ولكن في اعتقادي هذا كان إيجابي، هو كان صعب لأن ملي تتكون التشاركية تتكون الأمور أصعب، لكنه إيجابي هو اللي استفدنا منه في البرنامج الأخير اللي أعلن عليه جلالة الملك.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس، الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

**المستشار السيد عبد السلام البار:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يسعني باسم الفريق إلا أن أنوه بالمجهودات الجبارة والنافعة التي تبذلها الدولة المغربية لتطبيق وتنفيذ التوجيهات الملكية السامية، نعتز كثيرا بما تم إنجازه، نعتز كثيرا بهذا الانفتاح وفك العزلة عن الدواوير والمداشر في العالم القروي، غير أننا نلاحظ السيد الوزير—وهذا لا يخفى عليكم—هناك طرق مصنفة تهتمون بها كحكومة، وهناك طرق غير مصنفة تلك التي تبقى رهينة بإمكانات الجماعات، هاذ الطرق يطالها النسيان والإهمال ويصبح من الاستحالة بمكان أنك تمر عليها،

وهذا يؤسفنا، سيما وأن العالم القروي غني بمناظره الطبيعية، غني بخيراته المعطاة من فواكه وغلات من الأحسن أنها تستغل، وتبقى فينا منين تنشوفو بعض الجماعات، ونبدا لك مثلا الجماعة ديال "كفايت" وكتعرفها هاذ كفايت لأن الرئيس صلب ومستقيم وكلشي حارمو من جميع ما يمكن أن تستفيد منه الساكنة، لأن العمالة ما بغاهش، علاش لأنه يقول الحق وما تيدخلش في الصفقات المغشوشة، وهنا تنقولو اللهم هذا منكر، هاذ العقلية هاذي مغتخليناش نجتاهدو، فرجاء السيد الوزير واحد العناية بهاذ الأماكن، كفايت.

عندنا مناطق متعددة ولكن الجماعة فقيرة لا تستطيع القيام بها، فيجب تعميم والنظرة ديالكم شمولية وناجعة، واحنا كنصفقو لجميع المبادرات الطيبة وكنشهدو بها، ماشي غير معارضة ونقولو كلشي راه ما كاينش، ولكن بالعكس هذا كيزيد افتخار لبلادنا، لأننا كنبورو باستمرار، غير أن دورنا كبرلمانيين، التنبيه والانتقاد لما لا؟ لأن هذا يؤسفنا كثيرا أن نرى أن بلادنا لم ترق إلى ما يطمح إليه جلالة الملك.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:**

شكرا السيد المستشار.

هو أي سبق لي قلت واحد القضية، شفتي البرنامج الأخير كنتكلمو على 36 مليار ديال الدرهم غتمشي للطرق، 36 مليار على 50 مليار اللي في .. كلو، أنا دائما كنبقول فين كاين التحدي؟ هو هاذ 36 مليار أن تصرف حقيقة في ما يجب أن تصرف فيه، لأن وزارة التجهيز والنقل معندهاش الإمكانيات الآن أنها تؤطر المملكة المغربية كلها فيما يتعلق بهذه المشاريع، كاين واحد الطرف كتديرو الجهات، كاين طرف كتديرو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كاين طرف كندبروه احنا، ولكن مع ذلك، فالعموم أنا قلت لك شتي التشاركية هي صعبة، لأن أنت ملزم الآن باش تأخذ بعين الاعتبار ما يأتي من القاعدة، يعني من عند الناس، وهذا فيه بعض الإشكالات.

المسألة الثانية: اللي اشترتي لها والقضية ديال المصنفة وغير مصنفة، أنا لقد بح صوتي، أنا قلتها مرارا، قلت يودي الجماعات بالشكل ديالها الحالي راه ما يمكن لهاش تدير الصيانة، ما عندهاش الأموال اللازمة وما عندهاش التقنية، قلت احنا مستعدين كوزارة التجهيز والنقل، وهذا خذوا أنتما المبادرة، إما في مجلس المستشارين أو في مجلس النواب على أساس أنه احنا ندخلو في شركات، لأن خاص وزارة الداخلية، وزارة التجهيز، والجماعات الترابية، احنا نتكلفو بالتأطير، ويكون واحد السطور في الميزانية ديال الجماعات اللي خاصة غير بالصيانة، لأنه

وكذا، هذا فيه صارم وفيه جزاءات إلى غير ذلك، لكن كنا درنا احنا واحد العملية اللي كانت نالت التنويه الدولي ولكن مزال ما استطعناش نزلوها هي العقود التشاركية في ما يتعلق بالفرشة المائية، (Les contrats nappe) كنسميها بسرعة (les contrats nappe) مع الأسف الشديد كثرة المتدخلين فيها يجعلها لحد الآن باستثناء ديال سوس ماسة لأن كانت ظروف، أما باقي المناطق لم نستطع لحد الآن، للأسف الشديد، ولكن هذا واحد الورش كبير، ورش خطير مرتبطة به الديمومة ديال واحد العدد ديال مناطق المملكة المغربية اللي ما تتوفرش على مياه سطحية، وهذا بطبيعة الحال نحن نحتاج فيه الدعم ديال مجلسي البرلمان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الوزير على الجواب، وشكرا على الإيضاحات.

غادي نعطي السيد الوزير، إلى سمحت، بعض الأمثلة في جهتين من جهات المملكة:

أولا، في جهة درعة-تافيلالت وخصوصا في أحواض كل من تودغة، فركلة والمعيزر، اللي في هاذ الأحواض المستثمرين استثمار واحد الأموال هائلة، أساسا العمال في الخارج من أجل خلق ضيعات فلاحية، إلا أنه مع هاذ الاستنزاف كلشي مشى، حتى هاذوك العمال هاذك الشئ كلو اللي جمعوه في الغربية كلشي مشى. أكثر من هذا، الآن أساسا في حوض المعيزر وخصوصا في منطقة تازارين وأنيف، الناس دبا تيتزودو بالماء الصالح للشرب بالشاحنة الصهرجية، هذا ناتج عن الاستنزاف اللي تكلمنا عليه.

في نفس الجهة وفي حوض درعة، هاذوك الموارد المائية اللي كانو الأساس ديال هاذ الواحة ديال درعة، مع الأسف الشديد دبا الموارد المائية تتمشي لواحد الفلاحة اللي هي دخيلة على هاذ المنطقة، أساسا الفلاحة ديال البطيخ الأحمر.

فلا يعقل، السيد الوزير، أن واحد الإرث الحضاري ديالنا اللي عندو سنين أنه نشوفوه قدام عينينا تيمشي في إطار استنزاف واحد الفرشة المائية اللي محدودة جدا، كذلك وفي هاذ المناطق أساسا في منطقة النقوب، في درعة العليا الناس تيتزودو بالشاحنات الصهرجية.

تنمشيو للجهة الثانية اللي هي جهة سوس-ماسة واللي هضرتو عليها، كاينين المناطق دبا في الحوض ديال سوس وفي الفرشة المائية ديال سوس اللي ما بقات، وصلت صافي، المستوى بقى تمهبط حتى ما

غادي نزيد أنا تقريبا واحد 26.000 كيلومتر.. في الطرق القروية، وأغلبها ستكون غير مصنفة، ملي غنسلو شكون غيدير لها الصيانة ديالها؟ غتدوز عليها واحد 5 سنين أو 6 سنين أو 7 سنين أو 10 سنين على حسب كيفاش تدارت، وسيتساءل المنتخبون، وسيتساءل الساكنة هاذ الشئ علاش من الآن هاذ القضية ديال الصيانة ديال الطرق يجب أن نجد لها إطارا آخر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

باقي السؤال الرابع، السؤال الرابع موضوعه استنزاف الفرشات المائية، وهو موضوع من طرف السادة المستشارين عبد اللطيف أعمو، وعدي شجري، لتقديم السؤال، تفضل السي شجري، السيد المستشار المحترم لوضع السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات وعن التدابير التي ستتخذونها لحماية الفرشة المائية من الاستنزاف جراء الاستغلال المفرط للمياه في عدد من مناطق المملكة؟  
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار، مشكورين على هاذ السؤال.

هاذ الموضوع الحديث فيه ذوشجون، لأنه في الحقيقة كيجر لواحد المسألة اللي هي إستراتيجية بالنسبة للبلاد، احنا عندنا تقريبا حوالي 130 فرشة مائية، والتقديرات اللي عندنا اللي هي محتاجة للتحيين كنتكلمو على 4 ملايين ديال الأمتار المكعبة، ولكن توالي سنوات الجفاف أولا، وكذلك عدد من التجاوزات التي تتعلق بهاد الفرش.

هو في الحقيقة عندنا 2 ديال المستويات:

كاين المستوى القانوني هو صارم، القانون 36.15 والترخيص بالأبار

غادي يخلي بطبيعة الحال هاذ القضية ديال التحكم في هاذ المسألة ديال.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع..

السيد الرئيس تفضلو، عندكم نقطة نظام؟ مرحبا.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

فيما يخص الأسئلة الموجهة لوزارة الشباب والرياضة، اعطيتها هنا وحدة الموضوع، واحنا كفريق لم نستشر، ولهذا احنا السؤال ديالنا ما عندوش وحدة الموضوع، لا علاقة له بهاذ الأسئلة اللي هي آنية، ولهذا نتطلبو..

#### السيد رئيس الجلسة:

أخذنا بملاحظتكم السيد الرئيس، فوصلتني المراسلة ديالكم وسوف نأخذها بعين الاعتبار. إذن قطاع الشباب والرياضة، وموضوع مشاركة الفريق الوطني في كأس الأمم الإفريقية 2019، والبدائية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه، إخفاق كرة القدم المغربية، الكلمة لكم السيد المستشار.

#### المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

قبل ما نطرح السؤال، لا بد ما نقول سبب النزول، سبب النزول هو إخفاق المنتخب الوطني. فاش تنقولو إخفاق، الإخفاق راه واحد الهدف تيكون مرسوم وملي ما تنوصلو لوش تنقولو ليه إخفاق، هنا ماشي السؤال ديالنا غنحاسبو المنتخب الوطني أو غادي نحاسبو الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، أبدا، بالعكس احنا غادي نساهمو باش يمكن نوصلو لهذاك الهدف اللي ما وصلناش.

ويمكن لي نقول لك السيد الوزير بأن في 7 ماي في 2019 يعني تقريبا هاذي شهرين غادي نعاود غير السؤال اللي طرحت معك عاود ثاني، لأن جات مناسبة لأنه هو التكوين، هاذ النوع ديال التكوين اللي حقيقة موجودين المراكز ديال التكوين، لأن ما يمكن لناش نوصلو لشي هدف إلى ما كانش انطلقنا من القاعدة ديالو. هاذ المراكز فعلا كايينة، هاذ المسائل

بقات حتى قطرة ديال الماء، وفي الشريط الساحلي، أش واقع؟

داب المستوى ديال الفرشة نزل تحت المستوى ديال البحر، ودبا البحر أعلى الفرشة، وتتعرفو بأنه ملي تيدخل الماء المالح لواحد الفرشة صافي (ça devient irréversible) ما يمكنش لك باقي هذا اسميتو.

والغريب في الأمر أنه في هاذ الحوض ديال سوس أساسا، الغريب في الأمر أن هناك هاذ المناطق اللي حضرت عليهم اللي مشاوو، ولكن تيتخلقو فالعالية ديال الحوض تيتخلقو (des exploitations nouvelles)، ضيعات جديدة.

فالسيد الوزير، احنا ما شي ضد نوسوعو أسميتو، ولكن خاص الموازنة ديال (la nappe) ذاك الشي اللي تخرج وذاك الشي اللي تخرج باش (la nappe) تبقى تحافظ على التوازن ديالها.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير التحيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

راه كملت بالتدخل ديالك، هاذ القضية ديال التوازن هو اللي تيليق به ذاك الكلام اللي تينقل في اللغة العربية: "دونه خرط القتاد"، المشكل هو هذالك التوازن، هو احنا دبا أشنو اللي عندنا؟ باش نقول لك هو المشكل معقد، علاش؟ لأن مرتبطة به، إلى بغيتي تقول إكراهات سوسيو اقتصادية، فيه ناس، فيه فلاح، فيه واحد..

طيب أشنو اللي يمكن لنا نديرو والي احنا غادين فيه؟ هو الاستمرار في تجميع المياه السطحية، المياه السطحية ملي غادي تجمع حتى ذاك الشي الذهاب الناس إلى الفرشة المائية وترتيبنا للجزئات عليه والذعائر وكذا وكذا غيكون عندو معنى، ملي ما تتكونش عندك المياه السطحية وخا تبغي تطبق ذاك الشي صعب، تتلقى واحد ناس مكسبهم، عيشهم، حياتهم، ارتباطاتهم، بهذا.

هاذ الشي علاش احنا مستمرين في هاذ سياسة السدود، جلالة الملك الله ينصرو تيركز على هاذ القضية، احنا عندنا واحد المخطط ما تشوفش فيه غير السدود الكبرى، عندنا مخطط ديال حوالي 1000 سد تلي وسد صغير اللي غادي تغطي المملكة المغربية والي غادي تشكل خزانات المياه، أولا للاستعمال وثانيا لتغذية الفرشة المائية، وأنا قلت بأن عندنا هاذ المرحلة ديال 19-27 هي اللي غادي يكون فيها ذاك المخطط اللي تكلمت عليه ديال 118 مليار ديال الدرهم اللي غادي يضم تنمية العرض المائي والتمثين ديال المياه وتزويد الساكنة في العالم القروي على وجه الخصوص بالماء، وهذا مرتب بواحد الشكل اللي

نفسه، في حين أنه الآن خاصنا نثمنو العمل اللي كيتدار، ما يمكنش نبخسوه، كايين تطور كبير على مستوى كرة القدم ديالنا الوطنية، كايين تحول على مستوى البطولة، كايين تقنيات جديدة، كايين كذلك إمكانيات مالية مرصودة (في الجامعة)، ولكن للأسف أنها كتضخ للمنتخبات الوطنية بشكل كبير ولكن ما كتمشيش بالشكل اللي بغينا على مستوى الأندية، هناك أندية تحتضر في بلادنا، أندية كبرى كانت في القسم الوطني الأول وفي القسم الوطني الثاني، اليوم ما بقيناش كنسمعوها نهائيا، للأسف لشح الموارد المالية.

العمل اللي كتقوم به الجامعة عمل مهم، نحن نثمنه، العمل اللي كتقوم به كذلك الوزارة من بنى تحتية مواكبة في إطار شركات كبرى على المستوى الوطني نثمنها عاليا، لكن كذلك نسجل أنه حتى الحكومة بشكل عام راه لا تعتبر أن الرياضة من أولوياتها، علاش؟ ونقول لك مثلا إلى عندنا ميزانية ديال 1% أو ما دون ذلك هو اللي كيترصده لوزارة الشبيبة والرياضة هذا معناه أن الحكومة لا تجعل من الرياضة أولوية الأولويات، وتعتبر أن القطاع قطاع اجتماعي وغير منتج ولا يوفر الإمكانيات إلى آخره. وبالتالي راه ماشي من الأولويات غادي نبقا وانتظرو.

احنا كنطلب من الحكومة بشكل عام أنها ترصد الإمكانيات لوزارة الشباب والرياضة ومن خلالها غادي ترصد للأندية وترصد للبنيات التحتية وترصد للرياضة بشكل عام. العمل اللي كيتقام من الجامعة ما يمكنش نبخسوه، خاصنا نبقا وغاديين في التراكم، وإلى بغينا نديرو القطيعة كل ساعة غادي نبدوا بزيرو وبدل هنا بدل هادي بدل هادي، ما غاديش نتقدمو، والحال هو اللي كنشوفو اليوم، ديما كنغيرو وما كايينش شي نتائج على المستوى الكبير، على مستوى المنتخبات أقول، ولكن أنا راه مؤمن بالعمل اللي كيتدار في الجامعة على مستوى الأندية وعلى مستوى البطولات ديالنا لا الأولى ولا الثانية ولا حتى على مستوى الهواة، كايين تغير كبير، وخصوصا عندما تم التحول على مستوى البنى التحتية في بلادنا فيما يخص الرياضة وكرة القدم بشكل خاص، رغم كذلك الضعف اللي كيغرفوه رياضات أخرى جامعية، اللي كان المغرب كان عندو فيها اسم كبير في كرة السلة والطائرة إلى آخره، واليوم راه تقريبا، تقريبا انقرضت.

السيد الوزير،

كنتمنوا أنكم تشفيو الغليل ديالنا من خلال الرد وتستمعو لنا بإمعان، وهاذ الوقت ما تحسبوش لي السيد الرئيس، وأنت كريم جدا.

السيد الوزير،

بغيناكم تجاوبونا، لأن أنا ما بغيتش نتكلم على الإخفاق نهائيا، لأنه كنعرف كيف كيتدار عمل كبير على مستوى الجامعة ما بغيتش نربطو بالإخفاق، كرة القدم هي هادي، إلى ما كانتش واحد النتيجة ما يمكنش نغيرو كل شيء، فكيف قلتي ذلك النهار في مجلس النواب راه ضربة جزاء، إلى مشات بجوج ديال الميمترات ما يمكنش نغيرو كل شيء.

اللي هي مالية باش يمكن لهم يتكونوا هاذ المراكز لأن مع الأسف، هناك من تيسمع بعض المصاريف ديال الجامعة وتعتبرها بأنها متجاوزة، وهي اللي تنلقاها أقل بكثير ملي تيمشيو مع بعض الدول.

السيد الوزير،

السؤال ديالي هو مطروح للحكومة أكثر من الوزارة، لأن هادي مسؤولية الحكومة، أشنو هو الدور اللي غادي تقوم به الوزارة في شخص وزارة الشباب والرياضة في إطار التكوين والمراكز ديال جامعة كرة القدم باش نوصلو للهدف؟ أشنو هو الهدف؟ الهدف هو نوصلو لواحد التكوين التركيبة ديال 40% ديال المنتخب الوطني يكون من هاذوك المراكز اللي احنا كوناهم في المغرب، عاد زيادة على اللاعبين اللي تيكونو مكونين في الخارج، باش تيمكن تكون عندنا واحد الركيزة، يكون عندنا واحد الهدف، تكون عندنا واحد القاعدة وطنية.

متي، إن شاء الله، سنصل إلى هذا الهدف؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي أو السؤال الثاني موضوعه الخروج المحبط للمنتخب الوطني لكرة القدم من نهائيات كأس إفريقيا، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار السبي بلقشور.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

احنا في الحقيقة ما بغيناش وحدة الموضوع، لأنه نعتقد أنه سنتناول الموضوع من زاوية مخالفة، في الحقيقة رياضة وإنما الزوايا تختلف.

السيد رئيس الجلسة:

هذا تم الاتفاق على وحدة الموضوع، إلا المراسلة ديال السيد رئيس الفريق الحركي، الذي طلب فصل سؤاله، فتناوله من أي زاوية تريدون وتشاؤون السبي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني والأخوات المستشارات المحترمات،

إذن احنا بالنسبة لنا، السيد الوزير، الزاوية التي نريد أن نتساءل من خلالها على موضوع ديال الرياضة بصفة عامة لا يمكن أن نلزمه دائما بإخفاق مرتبط بالمنتخب الوطني نهائيا، لأنه إلى رجعنا لكل سنتين غنلقاوا كايين إخفاق، غنلقاوا نفس الأسئلة تتكرر وكأن التاريخ يعيد

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بلقشور.

السؤال الثالث، دائما في نفس الموضوع، وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي بوهودود.

### المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي حقيقة ما تروج بعض الصحف ووسائل الإعلام عن إخفاقات المنتخب الوطني لكرة القدم في منافسات كأس أمم إفريقيا 2019 المقامة حاليا بمصر؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عبد العزيز.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على الأسئلة الثلاثة، وبطبيعة الحال الموضوع هو مشاركة المنتخب الوطني في كأس أمم إفريقيا 2019، كيف ما بغيت السيد الوزير، بغيتو المنصة، بغيتو تماك، اللي يريحكم.

### السيد راشد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين على طرح هذا السؤال.

وبعد واحد المرحلة ديال النتائج الأخيرة، أنه من بعد وقع واحد النوع من الهدوء باش يمكن لنا ناقشو بكل مسؤولية تطور الرياضة في المغرب.

بداية، لابد أنه نتقدم بالشكر الجزيل لجميع المهتمين الشغوفين بالرياضة، وهاد الشغف هو واحد الميزة زائدة عند الرياضيين أكثر من الممارسين في مجالات أخرى، وهداك الشغف هو اللي كييجعل واحد الحماس قوي جدا، إلى درجة أنه ما يمكنش بناء على نتيجة ديال المقابلة، كيف ما جا في المداخلة ديالكم، أنه نعملو الطاولو المسوحة ونبداو من الصفر، احنا كنبنيو على التراكم، والجميل في الرياضة واحد الميزة عند الرياضة أنها هي براسها موضع تساؤل في كل محطة من المحطات، لهذا عرفت واحد التطور، القاعدة هي نفسها، نلعبو في خميس الزمامرة، وبالمناسبة كنبني خميس الزمامرة للصعود للقسم الوطني الأول، نلعبو في البرازيل، نلعبو في فرنسا، نلعبو في أي دولة في العالم هي نفس القواعد ديال اللعب، ونفس المنطق اللي كيحكم هاد

الرياضة، كرة القدم أو غيركرة القدم بشكل عام.

لكن المحبين ديال الرياضة وكرة القدم بالخصوص، دائما كيبغي الربح، لا يتقبلون الهزيمة، أنا ما غاديش ندخل في التفاصيل ديال الفريق الوطني والتدريب وهذا، لأنه هذا اختصاص ديال المدرب وديال الجامعة، لكن كمتتبع، كمسؤول، يمكن لي نجزم ما يلي:

لو كانت الجامعة تدبر بشكل سيء لما كانت الزمامرة غادية تطلع للقسم الوطني الأول، لأنه، وماشي مسألة مرتبطة بالخصوص بالتمويل، مرتبطة كذلك بإرادة قوية كتكون عند المسؤولين على النوادي قبل كل شيء، وراه ماشي غير كرة القدم اللي طلعت خميس الزمامرة، كذلك ألعاب القوى إلى غير ذلك، وأنا عارف أش كنعقول والسيد الرئيس راه عارف أش كنعقول وهو عارفي، لأنه متبع معايا الملف من بدايتو، إذن لما كتكون إرادة وكيكون واحد الانخراط كتكون نتائج.

الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم كباقي الجامعات يحكمها قانون، وأن التمويل الذي تتلقاه من الدولة ما واصلشي ذيك الأرقام المبالغ فيها، التمويل الذي تتلقاه من الدولة، يعني من وزارة الشباب والرياضة بالخصوص كباقي الجامعات الرياضية، كايين واحد المجموعة ديال المعايير كل واحد كييدي ذاك الشيء ديالو.

الخصاص هو كبير جدا، لكن المنطلق، وهاد المنطلق راه فيه بناء واللي انطلق من الرسالة الملكية السامية 2008، بدأت بالبنية التحتية هي الأولى، ملاعب كرة القدم الكبرى يعني (les grands stades) ما كانش ممكن يتلعبو فيهم مباريات لو ما وصلوش للمواصفات المطلوبة من "الفيفا"، غير هادو كلفو ميزانية كبيرة. توقعت اتفاقية مع الجامعة، الجامعة اللي قامت بهاد العمل، وكنخلطو ما هو مخصص للبنية التحتية وما هو مخصص للتسيير.

ما هو مخصص للبنية التحتية اللي أسميتو (les pelouses) أراضي ديال اللعب، الإنارة، العشب الطبيعي، الإنارة ثم الشغب (les cameras) وذاك الشيء، هاد الشيء كلشي واحد المجموعة ديال الاستثمارات ما بايناش للعموم، بالإضافة إلى باقي الفرق في الهواة إلى غير ذلك، هادو خاصنا 500 ملعب كرة القدم، يلاه واصلين 140، خاصنا 500 ملعب كرة القدم، يلاه واصلين 140، سنويا كتعمل ميزانية وكيتبني.

الحكامة، أنتما متبعين أنه ملي جات هاد الحكومة عملنا (l'audit) واحد الافتحاص لمجموعة ديال الجامعات باش نوقفو على مكان القوة، مكان الضعف باش يمكن لنا نصلحو، ماشي باش نحاكمو باش نصلحو، لأنه ماشي في المنطق ديال الإصلاح.

التكوين، إلى زولنا الجامعة الملكية المغربية للفروسية، الجامعة الملكية للكولف، الجامعة الملكية للكاراطي، الجامعة الملكية للتكواندو والجامعة الملكية ديال كرة القدم، باقي الجامعات باقي ما داروش التكوين، نظرا للخصاص الحاصل على مستوى مراكز التكوين، هاد مراكز التكوين دبا طلقناهم في هاد الحكومة اللي ما عندهاش برنامج

أحنايا؟ ما كاينش هناك إرادة حكومية من أجل هاذ القطاع ديال الشبيبة والرياضة، قلت لكم في اللجنة السيد الوزير، قلت لكم لو كانت هناك إرادة حكومية ما تعطيش لهاذ القطاع راه كانت أقل من 1%، كانت صفر فاصلة، هاد العام وصلت 1% وقالو كيفاش غي يمكن نوصلو للمستويات العالمية بواحد القطاع اللي هو الشبيبة والرياضة وفيه الرياضات بالخصوص، كرة القدم وألعاب القوى، اللي يمكن لها تعمل أعمال اللي ما يمكنش وزارة واحدة أخرى يمكن لنا نتوصل بها.

ولكن مع الأسف ليس هناك إرادة حكومية باش يمكن لنا نوصلو لهذا النوع ديال التكوين والمراكز، لأنه يتطلب أموال وأموال، والجامعة إلى بغات تقوم بالدور ديالها خاصها 3 ديال المرات على الأقل هاذ الميزانية، ماشي الميزانية اللي كتعطي الحكومة، خاص الميزانية والموارد الإضافية ديالها الذاتية.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق الأصالة والمعاصرة عندكم ناقص 30 ثانية، ومنتقل إلى فريق التجمع الوطني للأحرار في دقيقتين ونصف، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤالنا كان واضح، حقيقة ما تروجه بعض الصحف، ولكن الجواب ديالكم السيد الوزير كان مقتضب، ولم يحاول أن يلمس ما سمعنا وما رأيناه.

للأسف هناك من حاول الركوب على هذه العثرة، وكان يدفع بها إلى أزمة واستغلالها بالشكل السيئ بدل المساهمة في النقاش العمومي الهادف والبناء، وما حدث للمنتخب الوطني نعتبره في فريق التجمع الوطني للأحرار على اعتبار أنه قد يحدث مع كبرى الفرق العالمية، وخاصة وأن الأمر يتعلق بكرة القدم التي دائما ما يكون فيها الراجح والخاسر والمنتصر والمنهزم.

وبما أن الأمر يتعلق بالمنتخب الوطني لكرة القدم، فمن المفروض أن نبعد عن كل تنازرو أو صراع كيفما كان نوعه، لأننا نرفض من يركب على الأمواج دائما، ويجعلونها حرفة، لأن ذلك يسيء لبلدنا الذي لا يجب وضعه أمام تصفية الحسابات واقتناص الفرص للمزيدة عليه.

لذلك فمن موقع فريقنا داخل الأغلبية وما يتميز به من تبني خطاب الوضوح والشفافية، نقول ما يلي:

أن المنتخب الوطني لم يكن سيئا بالشكل الذي تم تصويره، بل لعب كرة قدم جماعية راقية وبأسلوب تكتيكي جيد، جعله من أول المرشحين للفوز بهذه الكأس، لكن للأسف لم يكن محظوظا، خاصة

واللي ما بغيتوش تقولو بأنه وتعترفو بأن عندها برنامج، طلقنا مسار دراسة (sport-étude)، رياضة ودراسة.

هاد العام كاين التسجيل في الدار البيضاء و كاين التسجيل في مراكش و كاين التسجيل في الرباط، 3 ديال المراكز جديدة، الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم اللي خاصها تدير 12 في الاتفاقية، 12 مركز ديال التكوين، 7 موجودين، 12 جهويين، 3 موجودين، 7 ديال الأندية اللي تصاوبولها المراكز ديال التكوين، باش كنعاونو ذوك الفرق باش ينتجولنا أبطال رياضيين اللي غادي يكونو يساهمو في البطولات ويساهمو في الباقي.

تنظيم المنافسات الجامعية، اعلم أن باعتراف الفيفا والكونفدرالية الإفريقية 2018 كانت أحسن بطولة إفريقية، وما تعطاش هاذ (label) هكذا ماشي مجاملة، راه تعطى لأنه كاين بناء، وهاد البناء احنا ماشيين فيه.

إذن بخلاصة هاذي راه صناعة عندها مجموعة ديال المكونات، هاذ المكونات كنوضعو فيهم لبنة تلو الأخرى باش يمكن لنا نوصلو للنتائج المتوخاة.

الآن لما الفريق الوطني لأول مرة من بعد 20 سنة كيتأهل لكأس العالم، كيهزم فرق في التاريخ ديالهم ما هزمومش، ولي الطموح كبير، ومن حقنا كمغاربة ولي عندنا الطموح كبير، ولينا ما كنشوفوش شي حاجة أقل من البطولة ديال كأس إفريقيا، ما بقيناش كنشوفوش شي حاجة أخرى، صدمنا جميعا، تألمنا جميعا، كمواطنين، كمغاربة، كوطنيين بغض النظر على مواقع المسؤوليات، بما فيهم المدرب، بما فيهم اللاعبين، بما فيهم المسؤولين، البرلمانين، الرأي العام، ذاك الشيء كانت ردة الفعل، احنا كمسؤولين كان هدوء، تدوز ردة الفعل باش يمكن لنا نطرحو الأسئلة الحقيقية ونلقوا الأجوبة الحقيقية، وإلا غادي تبي واحد (la vague) غادي تدي كلشي غادي نديرو الطاولو المسوحة وهاذ الشيء غير ممكن، لأنه لن يخدم الرياضة في شيء.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى التعقيبات، ونبدأ بالفريق الاستقلالي عندكم 53 ثانية.

#### المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير.

أظن بأنكم جاوبتونا على جميع المسائل اللي بغينا نقولو.

شكرا السيد الوزير على هاد التوضيح.

يمكن جاوبتنا أحسن من السؤال اللي قلنا لكم، لأن أشنو قلنا

نمشيو، لكن لأنه فريق جيد جدا، اللاعبين جيدين جدا، متماسك ما قبلناش ذيك الهزيمة، الغالب الله.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع، وموضوعه السياسة الرياضية ببلادنا، وهو موضوع من طرف الفريق الحركي، تفضل السي مولاي بنمبارك يحفظه، تفضلو.

### المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم المجهودات الكبيرة المبذولة للنهوض بالرياضة الوطنية، إلا أن النتائج المحققة تظل دون مستوى الطموحات.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة من أجل إقلاع رياضي جاد وهادف؟

وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

### السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

النتائج هزيلة، لا أعتقد، السيد المستشار، لأن في الألعاب الشاطئية التي كانت في (Cap-vert) شهر 6 المغرب حصل على الدرجة الأولى ب 9 ميداليات ذهبية على المستوى الإفريقي، البارح الفريق الوطني للكاراطي خذا البطولة الإفريقية للكاراطي ب 11 ميدالية ذهبية، الأسبوع الذي قبل منو هاد الشي غير ديال الأسابيع الأخيرة، الذي قبل منو العداء المغربي خذا الميدالية الذهبية 3000 مترموانع، هادي نتائج، ميداليات ذهبية على برا ماشي داخل المغرب بحكام دوليين، ماشي زعما مجاملة.

الرياضة البناء ديالها ماشي ذاك البناء البسيط الذي كنتعتقدوراه الإنجاز باش يوجد لك بطل عالمي، وإلا غادي نقولو احنا ماكينش تحطيم رقم قياسي ديال هشام الكروج، إذن احنا فاشلين، لا. هادوك ظاهرات من الظواهر التي كتكون مرة، مرة ماشي هي المقياس، المقياس هو شحال كنزحو من ميدالية، شحال هذا، والحضور المغربي على مستوى جميع الرياضات، السنة الماضية بنت الفقيه بنصالح ربحت

وأنه هزم أعتد الفرق وأقواها، إلا أن تفاصيل صغيرة أخرجه من هذه البطولة.

اللاعب الذي أضع ضربة جزاء بدوره لم يكن محظوظا، علما أنه من أحسن اللاعبين اليوم وتمهافت عليه كبريات الأندية في العالم، وبالتالي لا يمكن تهميشه ونعته بأقبح الصفات.

تصوروا معي لوفاز المنتخب الوطني وأكمل مشواره، هل سيتم حشد كل هاته السكاكين؟ إذن باركة من هاذ التأجيح، اتقوا الله في بلدكم، نعلم أنه كانت خسارة بضربات الحظ، ولكن يجب استثماره للأحسن ويجب اعتماد مبدأ المحاسبة بشكل حضاري ولبق حتى لا تكون هناك القطيعة ولا يكون هناك الانفصال، والأرقام والترتيب خير دليل على تحقيق الإنجازات بالرغم من صدى الخروج من الثمن.

ولكن لنكن موضوعيين وواقعيين في تحليلنا، فاليوم ينقصنا التكوين داخل الأندية، وبالتالي الاشتغال داخل الأندية على هذا الموضوع من أجل استقطاب الطاقات والمواهب المتواجدة اليوم، خاصة أن الاستحقاقات الكروية المقبلة على الأبواب، لذلك لا يجب اغتيال هذا المنتخب وإقصاؤه وتهميشه، بل تشجيعه وتحفيزه من أجل الأفضل.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

### السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

نقطتين بعجالة، السيد المستشار كأكد لك بأن الرياضة من أولويات هاذ الحكومة، وكون ما كانتش هاذ العملية هاذي الحكومة خصت مجلسا حكوميا خاصا بتقييم الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالرياضة، بعد 10 سنوات، بعد 10 سنوات درنا التقييم وكان عرض في مجلس الحكومة وكان تفاعل السادة الوزراء، وكتتحملو مسؤوليتنا وهاذ الشي احنا ماشيين فيه بهدوء، وخا يضخو الأموال ديال الدولة كاملين في سنة واحدة احنا ما عندناش القدرة باش هذا، احنا ماشيين بالقدرة ديالنا حتى (physique) باش يمكن لنا نجزو هذا، ماشيين ذاك الشي مبرمج على أحسن ما يرام.

النقطة الثانية، السيد المستشار، هو هذالك المستوى الراقي ديال التقنيات التي وصل لها الفريق الوطني المغربي، هو الذي خلق الأمل عند المغاربة، لعب بشكل جيد جدا إلى درجة ما بقيناش كنتقبلو ذيك الهزيمة، وجاتنا بحال الشمتة، هذا هو الإشكال الذي وقع، هذا هو الإشكال الذي وقع، لو كان فريق دون المستوى وهاذ الشي ماشي دون المستوى ما كناش غادي ما نتعصبوش، غادي نقبلو الهزيمة وغادي

- إعطاء مزيد من العناية للرياضة المدرسية والجامعية ورياضة الأحياء؛

- ضمان العدالة المجالية والجهوية في إنجاز المرافق الرياضية والاهتمام بالرياضة في الوسط القروي المهمش؛

- الاهتمام بالقاعدة من خلال إنجاز مراكز وأكاديميات لتكوين الفئات الصغرى على غرار أكاديمية محمد السادس لكرة القدم؛

- تعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية للنهوض بالرياضة محليا وإقليميا وجهويا وتفعيل الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار؛

- العمل على إشراك اللاعبين المتألقين في البطولة الوطنية في المنافسات القارية والدولية لكرة القدم.

رابعا، نعتبر في الفريق الحركي أن الإطار المرجعي لإصلاح جوهري للرياضة الوطنية هو التنزيل الأمثل لقانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، وذلك من خلال استكمال نصوصه التنظيمية وكذا تفعيل أحكامه وملاءمة مراجعه ومقتضياته ومضامينه.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من الوقت.

#### السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق أنا متفق مع السيد المستشار فقط بعض التوضيحات، الرياضة المدرسية احنا متفقين وكهنينو أنفسنا أنه اليوم تم التصويت على القانون الإطار دبال التعليم، وفيه إلزامية الرياضة المدرسية كمشتل اللي غادي يكون لنا الأبطال هو غادي يغذي باقي الجامعات.

فيما يتعلق بالمدرّب الوطني، راه نفس المنطق الذي يسري على تدبير الجمعيات الرياضية يسري على الجمعية الوطنية اللي هي سميتها الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وإلا فهاذ الحالة الوزارة خاصها تبدأ تتدخل لكل فريق باش تديرله التعيين دبال المدرّب.

فرنسا المتقدمة أكثر منا أو اللي عندها الرقابة أكثر من المغرب حسب القانون تتدخل في تعيين المدير التقني ولا تتدخل في المدرّب.

في المغرب المدير التقني بدينا كنفرضوه ولهذا السبب أول جامعة انخرطت معنا في تنفيذ القانون 30.09 هي الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، والدليل أنه مجموعة دبال الأندية الآن اللي بدأت تعرف الاستقرار، هاذي بداية دبال التفعيل وإن شاء الله غادي يكون خير.

شكرا.

ميدالية ذهبية في الألعاب الأولمبية الشباب في (Buenos Aires)، السنة الماضية (l'athlétisme) في نفس المسابقة من خميس الزمامرة إلى غير ذلك.

فكاين عندنا طاقات كبيرة جدا، اللي كان يعيد ما بيننا وبين الطاقات هي المراكز دبال التكوين والملاعب الرياضية اللي هما كدشتغلو عليهم باش نقربوهم لهم باش نتجو الأبطال ونعطيوهم فرص.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار السبي السباعي.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارات،

السيد الوزير،

احنا مكنشكوش في المجهودات الجبارة اللي كيقومو بها الأبطال دياولنا على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني.

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم القيم، وتفاعلا معه، نود في الفريق الحركي إبراز بعض الملاحظات المعززة بالاقترحات التالية:

أولا، بكل واقعية وموضوعية، لا يمكننا في الفريق الحركي، إلا أن ننوه بما تحقق ببلادنا من منجزات هامة في السنوات الأخيرة من بنيات ومنشآت رياضية وطنية وجهويا ومحليا، مكنت من تحقيق إنجازات ونتائج جد جيدة قاريا ودوليا وفي مختلف الرياضات، إلى جانب ما تحقق في مجال التكوين الذي سيعطي نتائجه على المدى المتوسط والبعيد، ومع ذلك فالطموحات تظل أكبر من الواقع؛

ثانيا، وإن كنا من الذين لا يربطون بين نتيجة مباراة في كرة القدم ومحاكمة إستراتيجية وسياسة رياضية واعدة، فإننا لا يمكن كذلك إلا أن نسجل خيبة أملنا كباقي المغاربة على إثر إقصاء المنتخب الوطني لكرة القدم في (CAN) بمصر في ظروف غامضة غير مقنعة، وهو ما يتطلب تدابير لتقويم المسار ومواصلة العمل القاعدي المتميز لربح الاستحقاقات الرياضية المقبلة، وفي هذا الإطار نطلب منكم توضيح ما راج في مختلف المنابر الإعلامية حول إقالة الناخب الوطني والحيثيات المرتبطة بهذا الموضوع؛

ثالثا، من أجل تنزيل أمثل لرؤية الإستراتيجية التي رسمتها الجامعة الملكية لكرة القدم وباقي الجامعات نقترح ما يلي:

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس، موضوعه تعميم ملاعب القرب، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لا شك أن المبادرة التي أطلقتها وزارتك بخصوص إحداث ملاعب القرب بالأحياء السكنية لاقت نجاحا في مجموعة من المدن المغربية وعلى الرغم من بعض المؤاخذات التي تسجلها على مستوى التسيير وشروط الاستفادة منها.

في انتظار تعميم هذه المبادرة على مختلف المدن المغربية خاصة المدن المتوسطة والصغيرة والعالم القروي، نسألكم السيد الوزير حول الإجراءات التي ستتخذونها لتجاوز هذه الصعوبات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

ملاعب القرب أنتم كتعرفو بأنه الخصاص كبير جدا، خصوصا على مستوى العالم القروي والشبه الحضاري، لهذا السبب أطلقت الوزارة البرنامج ديال 800 ملعب بشراكة مع المجالس الإقليمية والجماعات الترابية، اليوم في الصباح وصلنا إلى 801 ملعب اللي استوفت فيها الشروط اليوم، لكن ماشي جميع الأقاليم والعمالات، بحيث استجبنا اللي جاء في الأول وبيدنا تناقشو الإمكانية ديال توسيع ديال هذا البرنامج لأنه سيهم شريحة كبيرة من الشباب.

فيما يتعلق بالتدبير، التدبير انتم كتعرفو كاين 3 ديال الأصناف ديال ملاعب القرب، كاين اللي تابعة للجماعات، كاين اللي تابعة للوزارة، كاين اللي تابعة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، احنا في نقاش باش نوحده الطريقة ديال التسيير باش يمكن لنا نضمه واحد الانسجام كلي يستفيد منه الممارس للرياضة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

هذه لاشك السيد الوزير بأن انتنا نتعرف واحد المجموعة ديال المدن عرفت واحد المجموعة ديال المشاريع وهي في إطار سياسة القرب، وهذه المشاريع تدارت في إطار المشروع، بالخصوص بحال المشاريع ديال تأهيل بعض المدن ولا بالخصوص بحال المشروع ديال طنجة الكبرى أو إطلاق المبادرة الوطنية اللي أعطى سيدنا الانطلاقة ديالو، هاذ المشاريع بالنسبة لنا تنشوفها أنا كمسؤول في المدينة ديال طنجة، بأن هاذ المشاريع هي من بين الأنشطة المدرة للدخل وهي تدخل في صلب الموضوع ديال المبادرة الوطنية.

أنا من هنا نشكر واحد المجموعة ديال الجمعيات اللي تسهر على التنظيم والحراسة والتسيير ديال هاذ المرفق باش يبقى مستمر في التسيير، لولا هاذ الجمعيات، أنا ما تمهضرشني على التسيير ديالو بطريقة الأخرى، احنا نشوفو هاذ الأطفال وهاذ الناس اللي تيستافدو من هاذ الدعم ديال الرياضة، كاين بعض الحوائج اللي هما كاين بعض الجمعيات غير الأوراق واللي تتمشي تتضغط على هاذ المسؤول على هاذ الملعب وتتأخذ بعض السوايح وتندار فيهم تجارة، هاذو خاصهم يتأخذو بعين الاعتبار باش يخليو فرصة للناس أخرى اللي تتنشط في هذا المجال.

بالنسبة، دابا عاد في التدخل ديالي قلت مشتت هي رياضة ديال المدرسة، كاين مدارس عندنا، السيد الوزير المحترم، نعطيك مثال واحد المدرسة في طنجة هي مدرسة أسية الوديع اللي رئيس الجمعية ديال آباء أولياء التلاميذ تيستافد من الدعم ديال الملعب، تيضغط على الناس تيقول لهم جيبولي الفلوس، وعندو اتفاقية مسنية، ما عرفناشي هاذ الفلوس هاذي فين تتمشي، خاصها المحاسبة وخصها المراقبة.

النقطة الثانية عندنا مدرسة في طنجة، مولاي عبد الرحمان، اللي واحد السياج ديالها بحال واحد الجدار عازل على السكان، الناس تطلبوهاذ المدارس بحال هاذو تفتح ويدارو فيها فضاءات ويدارو ملاعب القرب، هاذ الملاعب القرب هي الآن اللي تنشوفها في واحد المجموعة ديال المدن، تطوان دبا تطلع تجبر، الحمد لله، الدراري تيلعبو الكرة، في مارتيل الناس ناشطة، هاذ الملاعب هاذي تتنشط غير من 8 إلى 11، 12 والواحدة ديال الليل.

هاذ المشاريع هاذي خاصنا نزيدو نشجعها ونزيدو نديرو فيها، وكاين أراضي، بحال اللي هضرنا عليها مدارس جات استولت على مجموعة بالأراضي خاصنا نديرو معهم في إطار شراكة وفي إطار اتفاقية يفتحو

في إطار التشاور خاص برامج سكنية التي كتواكب هاذ التحولات، مع العلم أن هاذ القضية ديال السكن ما خصاش تشاف بشكل منعزل، خاصها تكون مرتبطة بواحد التصور للتنمية ديال هاذ الإقليم، وهنا ضروري نأكدو على واحد العدد ديال الأعمال مبنية على التشاور ما بين مصالح الوزارة وما بين المنظومة المحلية، فيما يخص مثلا المخطط الجهوي ديال إعداد التراب لأن الآن جاهز، واحد العدد ديال اللقاءات التشاورية واحد العدد البرنامج اللي انبثق عن هذا التصور اللي الآن في حيز التنفيذ، واللي مبنية على حقيقة كناخذو بعين الاعتبار الأهمية ديال هاد المنطقة العزيزة علينا واللي عندها بعد استراتيجي، صلة الوصل ما بين المغرب وما بين الدول ديال إفريقيا، جنوب الصحراء، وكاين عدد، عدد ديال الأمور:

- كاين أولا الطريق ما بين الداخلة والكرارات التوسيع ديالها وكدوز من أوسرد؛

- كاين المناطق ديال الأنشطة الخدمانية والاقتصادية، الشطر الأول ثم الشطر الثاني؛

- كاين البرنامج ديال تنمية السياحة القروية والطبيعية إلى غير ذلك.

إذن هاذ الشي كلو باش نقول كاين هاذ البرامج وكاين الآن يمكن لنا نهنيو أنفسنا على هاد التعاون مصالح الوزارة على وجه الخصوص ولا المنظومة المحلية، باش يبرز واحد التصور شمولي لتنمية المنطقة. كاينة الداخلة، وكاين كذلك واحد العدد من المراكز بئر كندوز وأوسرد مراكز صاعدة ينبغي نهتمو بها، نهتمو كذلك بواحد النوع من التوازن ما بين الساحل والداخل.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد مبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات.

القرار الحكومي يحتال هاذ الإقليم بطبيعة الحال، السيد الوزير، ما جا اعتباريا جهة الداخلة-واد الذهب تضم 21% من التراب الوطني، جهة مختزلة في مدينة واحدة هي الداخلة، من أجل خلق نواة للتخفيف على الضغط على مدينة الداخلة، هاد العمالة كان التوجه في الأصل إلى مدينة أوسرد اللي عندها روابط تاريخية بالسكان ولكن لقلّة المياه تم نقل المركز إلى بئر كندوز.

بئر كندوز حاليا، السيد الوزير، ما يعرف أي برنامج للسكن حقيقي، فيه الساكنة عندها ارتباط به باغية تسكن فيه، الدخل عندها محدود، فقيرة، ساكنة، تجبر 3 ديال عائلات 4 في دار، تجبر. وكذا.

الفضاءات، باش هاذ الناس يمارسو الرياضة.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

شكرا، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى قطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه دعم السكن الاجتماعي بإقليم أوسرد، وهو سؤال موجه من طرف الفريق الحركي، تفضلو السيد المستشار.

#### المستشار السيد مبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بتعليمات ملكية وبقرار حكومي تم إحداث إقليم أوسرد سنة 1998، ولكن هذا الإقليم، للأسف، ترك يواجه مصيره بقساوة الطبيعة وقلة الموارد وبعده عن المركز.

لذا نسائلكم السيد الوزير، هل هنالك إستراتيجية أو التفكير في النهوض بهذا الإقليم الفتي؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير تفضلو.

#### السيد عبد الأحد الفاسي الفهري وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار،

شكرا على هاذ السؤال.

في ما يخص السكن الاجتماعي في أوسرد، ينبغي القول بأن هاذ الإقليم ديال أوسرد استفاد من واحد العدد ديال البرامج السكنية، برنامج العودة، التجزئة العودة رقم واحد ورقم 2 ديال بئر كندوز، برنامج ما بين 2008 و2015 ديال السكن 140 ألف درهم بئر كندوز وكذلك في أوسرد، تجزئة السلام إلى غير ذلك.

إذن تقريبا واحد 1200 إما مساكن إما بقع، ولكن بالفعل كاين الآن واحد الحركة واحد ديموغرافية اللي ينبغي نواكبوها، وبطبيعة الحال

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتوجه إلى قطاع التربية الوطنية وموضوع السؤال الموالي نتائج الحركة الانتقالية وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين المحترمين،

سؤال الفريق الاستقلالي السيد الوزير يتلخص حول نتائج الحركة الانتقالية. هذا السؤال جاء ليثمن المجهود الذي يبذل في الحركة الانتقالية. غير أن الفريق الاستقلالي له رأي في ذلك بحيث أننا نقوم بحركة انتقالية ومن هنا لا بد أن ننوه بالمجهودات التي تبذل في تدير هذه الحركة. غير أننا نقول أننا عندما نقوم بحركة انتقالية، مثلا منصب شاغر، هاذ المنصب الشاغر أنا شاركت في الحركة والمنصب الشاغر عفوا المنصب ما كاينش إذن أحرم من الاستفادة، غير أن من بعد ما تمت الحركة يتم شغور المنصب سواء بمباراة التفتيش، التوجيه والتخطيط، التدريس بالخارج وربما الوفاة كلها تجعل مناصب شاغرة شكون اللي غيتعين فيها؟ هاذك اللي عاد تعين جديد.

والخلل الثاني هو أننا المسلك ديال الإدارة التربوية السيد الوزير، احنا فالأول قبطنا ناس تنقولولهم أجيو توليو مديرين وغتشاركو غير فهاذ الجهة، وملي كيتكونو ويتخرجو كنعطيهم جهة أخرى، كتحرمي أنا من هاذ الامتياز، علاش فالأول أنا غنمشي لجهة أخرى اللي يمكن نقرب على العائلة نتاعي؟ ما كتخلينيش ندوز الامتحان فالجهة اللي راغب فيها ومنين ندوز فالجهة اللي كنخدم فيها نسالي وتعيني في جهة اللي ماشي هي هاذيك.

هاذو اختلالات كنلتمسو أو كنشوفو أنها لا بد أن تعالج باش نزيدو نزينو ونحسنو العمل اللي تتقوم بيه الموارد البشرية فهاذ المجال، لأن أنا أعتقد جازما أن التدبير ديال الحركة يجب إعادة النظر فيه، بالخصوص هاذ النقطتين، ما يمكنش نحرموا أستاذ شارك (Le poste) ما كاينش إذن تيبقى فبلاصتو وهو قضي عدة سنوات بالتالي تيجي واحد آخر جديد ويستافد، إضافة لمسلك الإدارة التربوية اللي غادي يمشي لوشي واحد اللي ما معذبش، وما نساوش أن هاذ الأساتذة اللي الآن تيتكونو راهم تعذبو.

السيد رئيس الجلسة:

ياك شفت الوقت السي اللبار. أشرت إلى اللوحة، صافي كمالات.

هذا المركز يقرب من مركز الكركات الحدودي اللي شكل أحد الروافد ومداخل خزينة الدولة، عندو توجه إفريقيا، جاي على الطريق الوطنية.

إقليم أوسرد هو إقليم يضم 6 الجماعات، ملي تشوف هاد 6 ديال الجماعات اللي أنتما تعول عليهم ملي تدخلو معكم شي برنامج حكومي نلقاو الميزانية ديالهم كلهم ما تتجاوزش 50 مليون درهم، ما يمكنش يتدار بها برنامج السيد الوزير، إلى مكان إرادة حقيقية عند الحكومة باش تدير السكن لهاذ الناس تم باش يسكنو، لأن الأولوية للسكن وخاصكم تدعمو السكن، السكن الاجتماعي الناس باش يسكنو، إلى ما سكنوش الناس ما غاديش تكون، ما يمكنش عمالة تبقى ضيفة عند الداخلة، راه المنتخبين والجماعات الترابية كلشي ضيف فالداخلة، خاصهم نواة حقيقية للسكن المؤهلات البنيات التحتية.

خاصكم تدعمو الشركات ديال المنعشين العقاريين باش يتوجهو لتما، خاصكم تحثو شركة العمران باش توجه تما، ما كاينش برامج كاين 500 وحدة سكنية من 98 اللي تشاف 500-600، الشي الآخر كيف جا على كلمتكم بقع أرضية مجهزة تكون شي 600 ولا 700، السلطات الإقليمية والمنتخبين كيوزعو على الناس البقع الأرضية، ولكن غير مجهزة خاصكم تدخلو السيد الوزير على الخط وتجهزو الأراضي، على الأقل تجهزو للناس الأراضي باش تبني، إلى ما كانش كاين في البرنامج الحكومي.

وهاذي مناسبة رئيس الحكومة والحكومة غادي تنقل نهار السبت للداخلة وبالمناسبة نطلبو منك توصل لرئيس الحكومة على أنه يتنقل بيدو ويشوفو ويشوف الطريق على طريقو ومن تم يشوف الناس ويتواصل معهم عن قرب.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت إن شئتم.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

هاذ القضية ديال السكن عندها الأهمية ديالها، ولكن السكن ما يمكن لو يواكب واحد العملية ديال التنمية اللي تضمن الاستقرار، الآن كاين عمالة مثلا تبنت في أوسرد ولكن المصالح فالداخلة، كيفاش خلقو هاذيك الحيوية وهاذك النشاط باش يكون شروط ديال الاستقرار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

أنا عندي ما تنشوفش الأحمر عندي مرض العيون أستسمح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضل.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

شكرا على هذا السؤال.

وإذ واحد العدد ديال المعطيات اللي واردة فيه تم تجاوزها، واليوم الوزارة تشتغل مع الشركاء ديالها الاجتماعيين على تجويد هاذ الخدمة، لتوفير واحد الأثر إيجابي للاستقرار ديال الأسر التعليمية، غير واحد المقارنة بين ما كان عليه في 2017 واليوم 2019، عدد الطلبات اللي كانوا، كانوا ما يتجاوزوش 30.000 تقريبا واحد 31734 سنة 2017، هاذ السنة عرف تقريبا 86000 ديال الطلب ديال الحركة الانتقالية، وتم الاستجابة لواحد 27919، هذا واحد الرقم قياسي اللي تم هاذ السنة هادي، لهذا تنقل لكم بأن الوزارة واكبت الاستجابة لهاذ الأسر. بالنسبة اللي مهم هويتم تنظيم هاذ الحركة الانتقالية خلال شهر دجنر بطريقة مبكرة حتى نتمكن إعلام المعنيين بالأمر وياخذو التدابير ديالهم.

واحد القضية مهمة أنواع الطلبات: أولا: الالتحاق بالزوج. ثانيا: الأولوية ديال 16 سنة. وكانيين طلبات مزدوجة أو طلبات عادية، اللي خاصنا نعرفو هاذ الالتحاق بالزوج شكلت تقريبا واحد 40% من هاذ الطلبات.

معطيات إضافية: كان على المستوى الإقليمي والجهوي واحد الحركة انتقالية جد مهمة اللي تتوصل 90%، فاش تنشوفو ذاك 27000 فين مشاو تنلقاو حركات جهوية، لهذا هادي تتأكد لنا على نجاعة خطوة التوظيف الجهوي في إطار تقديم هاذ الخدمة العمومية للمرفق العام.

هاذ الشي اللي جاء على لسانكم السيد المستشار المحترم، جد مهم غناخذو بعين الاعتبار وغادي نقدموه أيضا للشركاء الاجتماعيين ديالنا، باش نزيدو نجودو هاذ الخدمة ونعطيو الفرصة للاستفادة لهاذ الفاعلين التربويين والأسرة ديال التعليم.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه إقصاء خريجي مسلك الإدارة التربوية من لوائح الناجحين في امتحان الكفاءة المهنية، وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني الأحرار، تفضل السيد بوهودود عبد العزيز.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

فوجئ عدد من خريجي مسلك أطر الإدارة التربوية المرتبين في الدرجة الثانية من إقصائهم من لوائح الناجحين في امتحان الكفاءة المهنية برسم دورة 2018، بعدما كانوا قد اجتازوا الامتحان المهني بناء على استدعاءات رسمية بصفتهم مكلفين بمهام الإدارة التربوية.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير التي تعترم وزارتك القيام بها لتصحيح هذا الوضع ورفع الحيف عن هذه الفئة؟  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

بالنسبة لفئة أطر الإدارة التربوية، هاذ الأساتذة اللي كانوا أساتذة دارو التكوين ديال سلك الإدارة التربوية وتخرجو في يوليو 2018، بعد التخرج ديالهم تم التعيين ديالهم كإطار متصرف تربوي ابتداء من شتنبر 2018، فاش ولاو معينين راه ما بقاوش أساتذة، ولاو أطر الإدارة التربوية، جات المباراة المهنية اجتازو المباراة، كيقول ليك هما تم الاستدعاء ديالهم من طرف من؟ من طرف المديرية الإقليمية، المديرية الإقليمية ما عندهمش المعطيات ديالهم، واش هاذو أساتذة واش أطر تربوية، علما أن التعيين ديالهم كأطر تربوية تم في شهر شتنبر، لهذا خاصهم يختارو واش هما أساتذة واش هما أطر الإدارة التربوية، إذن ما يمكنش لهم يستافدو من هادي ومن هادي.

اللي مهم هو دبا احنا كنعملو مع الشركاء الاجتماعيين باش غادي نخلقو غنطورو هاذ المسلك ديال الإدارة التربوية اللي اليوم غيولي مسلك

اللي فيه سنتين ديال التكوين واللي غادي يتوج بواحد الدبلوم، وهاذ الدبلوم غيخول لهم مباشرة واحد الإطار ديال متصرف تربوي السلم "11" الدرجة الأولى، لأن اليوم الحالة ديال اليوم شنو هو؟ كياخذو غير واحد الشهادة وهاذ الشهادة كيوليو فالسلم "10" وبالنسبة لهاذ الفئة غنخلقوهاذ المرسوم واحد المرحلة انتقالية باش غنمكثوهم حتى هما يوصلوهاذ السلم "11" إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

هاذ الفئة السيد الوزير كما تعلمون ولجت مسلك الإدارة التربوية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وهم لا يعلمون شيئا عن مخرجات هذا الإطار ومضامين هذا المرسوم، حيث صدر وهم في نهاية تكوينهم والذي امتد طيلة سنة كاملة ولم يكن لهم حينها حق القبول أو الرفض لمضامين هذا المرسوم.

فهل يعقل أن تسري عليهم مضامينه وهم ولجوا المراكز قبل صدوره بسنة تقريبا؟

أنتم على علم السيد الوزير أن وزارتكم سمحت لهم باجتياز مباراة الامتحان المهني بعد تخرجهم من المراكز وكان كل أملهم في ترقية مسارهم المهني، وكلهم عزم في تفعيل وتبني قيادة حديثة وتدير مؤسساتي يخدم المدرسة العمومية. ولكن مع الأسف لم يتم إنصاف هاته الأطروحة من حقهم في الترقى، وبالتالي أضيف ضحايا جدد في هذا القطاع إضافة إلى ضحايا النظامين وضحايا الزنزانة "9" الذي عمر طويلا قبل أن تجدوا له الحل مشكورين.

كذلك السيد الوزير هل من المنطقي أن ينتظر هؤلاء ما يقارب 4 سنوات أخرى لاجتياز الامتحان المهني إن هم اختيروا من 11% من الناجحين؟ وانتظار أكثر من 10 سنوات أخرى من أجل ترشحهم في لوائح الترقية بالاختيار، ومنهم من قضى 25 سنة كأستاذ، وأقلهم قضى 10 سنوات.

لذلك السيد الوزير وما نعرفه فيكم من حيوية واجتهاد ووطنية نطالبكم السيد الوزير بترقية استثنائية لهذه الأطر، كونهم ولجوا هذا المسلك قبل صدور المرسوم، وكذلك نلتمس منكم إذا كان في الإمكان تعديل مقتضيات المرسوم، وذلك يجعل هذا المسلك سبيل للترقي ومحافظا على الحقوق المكتسبة وحافزا للأطر الإدارية للنهوض بمهامها الإدارية والتربوية.

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، بقات دقيقة.

### السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار المحترم،

أنا كيف قلت هاذ الأساتذة اختاروا باش يغيرو الإطار ديالهم ويوليو مدراء ديال مؤسسات ودارو هاذ التكوين، لهذا أنا كنعقول هذا اختيار ديال واحد المسار مهني ما يمكنش اليوم يكونو ضحايا، والضحايا اللي تكلمتي عليهم الحمد لله اليوم المنظومة ما بقا فيها ضحايا، 7 و8 تجاوزنا هاذ الملف و9 أيضا، واليوم نحن نعمل جاهدين باش إلى كانوا ملفات عالقة أخرى ذات طابع اجتماعي نتجاوزوها إن شاء الله بالمجهودات اللي تتقوم بها الحكومة.

بالنسبة لهاذ الناس أنا قلت لك غنخلقولهم واحد التكوين إضافي اللي غيمكن لهم باش ينتقلو للسلم "11" ويترقوا. شكرا لكم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه وضعية عمال شركة التدبير المفوض، وهو موضوع من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد الرئيس تفضل.

### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

يعاني عمال وعاملات شركة التدبير المفوض بالجماعات الترابية والقطاعات الحكومية تجاوزات عدة وعدم احترام مقتضيات مدونة الشغل ومحاربة العمل النقابي.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

### السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

فيما يتعلق أولا بالمحاربة ديال العمل النقابي، إلى تتذكرو السيد المستشار في إطار الحوار ديال اللجنة ديال القطاع الخاص، اتفقنا

تتعطيو مرافق عمومية للقطاع الخاص، تنصرفو عليها أموال في التجهيزات وبعض المنشآت، احنا كدولة، وحتى أدنى الحقوق ديال ذوك الطبقة العاملة ما تنضمونهاش لهم، أشنو كاين الربح؟ أشنو تنزيحو كدولة، كمجتمع؟ ما تنزيحو حتى حاجة.

وبالتالي هاذ العار ديال هاذ التدهور ديال الحقوق ديال هاد العمال ديال التدبير المفوض هما كاينة في الجماعة الترابية وفي جميع القطاعات الحكومية بدون استثناء، اللي ما كيحترموش القانون واللي كيتعسف على الحقوق هي الحكومة، هما القطاعات الحكومية، هما رؤساء الجماعات الترابية، وبالتالي كيف كتطلب أنه ممكن أن يتسنو هاد الأجراء من الحكومة أنها تطور وهي ما قدرتش تحرص على الحقوق اللي كانت عندهم مكتسبة، فكنوجدوا جهادات في الاتجاه ديال ضرب ديال الحقوق ديال هاد العمال، ونعطيك أمثلة: العمال ديال الري، هادوك المنشآت خسرت عليها الدولة الملايير وكنسلموها للقطاع الخاص رغم أنه هادوك اللي مكلفين الشرطة ديال المياه خاصهم يكونو محلفين، وكنعطيوها للقطاع الخاص وما كنحصرشوش على أدنى الشروط.

السيد الوزير،

"شركة أوزون" ديال التدبير المفوض، في كل مرة تحرص على أنها تطرد العمال في سلا، في سيدي قاسم، فاس، في كل المحطات وما عارفينش شكون اللي كيحي هاد الشركات من هاذ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

هداك الشي اللي قلت السيد المستشار لا زلت عنده وأناضل من أجل أن يتحقق، وأقول أنا وزير، عرفت، أنا عارف وزير، راه مركز القرار.

السيد رئيس الجلسة:

خليه يكون وزير مناضل، السي... كاين شي مشكل؟

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

غنقول لك القرار اللي كاين في هاد الموضوع، خاص، أنا سمعت لك بكامل الهدوء والاحترام للرأي ديالك، فخاصك تسمع لي كذلك، لأن الحقيقة متقاسمة بيننا ولا توجد عند واحد بيننا دون الآخر.

خاص تعرف السيد المستشار، من هنا كنعقولها كنوجه الكلام للسادة المفتشين كاملين، أن عندهم واحد الورقة كيَعْطِها لهم القانون وهو أنه إلى التحريات ديالهم والأبحاث بينت بأن واحد الشخص رست عليه صفقة عمومية لحساب الدولة أو الجماعات المحلية لم يمكن

نديرو واحد الآلية ديال تتبع هاذ الحالات التي يقال بأنها يتم فيها محاربة العمل النقابي، ونحن لازلنا مستعدين لهاذ الآلية، وخاصة حينما يتم تعسف على أو طرد بسبب الانتماء النقابي، فهاذ القضية سجلها أنا مستعدين باش نعاودو نفعلو هاذ المقتضى الذي تمت الإشارة إليه.

فيما يتعلق بالوضع ديال العمال شركة التدبير المفوض، تتعرفو السيد المستشار أنه في إطار الصلاحيات والمهام المسندة إلى أعوان التفتيش، هي صلاحيات محددة بالقانون، بمدى احترام المقاولات العاملة في هذا المجال للمقتضيات القانونية والتنظيم المؤطر لعقد الشغل، سواء تعلق الأمر بهذه الشركات التي هي الشركات ديال التدبير المفوض، أو كل أشكال ديال الشركات التي هي تتعمل المناولة، العقد من الباطن، الحراسة إلخ، ولذلك وضعنا هاذ القطاعات الحساسة، إلى بغيت تقول، وضعناها في الأولويات ديال البرنامج الوطني، المعطيات الرقمية تشهد على العمل اللي تيقومو به السادة المفتشين، وتنوجهو، ماشي فقط تنبهات، ملاحظات بالتنبيهات، بل إننا نحرر محاضر بالمخالفات أو الجنع ضد المشغلين المخالفين ونوجهها للمحكمة المختصة.

هنا تنتهي مسؤولية ديال الوزارة ديال الشغل والإدماج المهني حينما تحيل الأمر إلى المحكمة المختصة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الجواب.

أذكركم السيد الوزير أنه في تاريخ 4 يوليوز 2017 طرحنا نفس السؤال، وقلتم داخل هذه القبة بمجلس المستشارين، وهذا تصريحكم، ما يمكنش يستمر هاذ النوع من الاستعباد الجديد اللي تيتسمى أحيانا بعض العقود من الباطن التي تهدر الحقوق ديال الشغيلة، ياك؟ وقلتم أنا ملتزم معكم أننا ينبغي أن نشغل لكي نجد الإطار القانوني والإطار التنظيمي باش نصفيو هاذ القضية، هذا جوابكم، مرت سنتين، ماذا فعلتم السيد الوزير من أجل إنصاف هؤلاء الشريحة من العمال وهم كثري الجماعات الترابية؟ وهاذ الجماعات الترابية هي مسيرة من طرف منتخبين ورؤساء جماعات ينتمون أغلبهم إلى أحزاب داخل الحكومة، وعضو أن يقوم هؤلاء الرؤساء بالحرص على ضمان مكتسبات العمال، نجدهم ينحازون إلى أصحاب الشركات ديال التدبير المفوض، وأنا أستغرب أشنو الدولة كاع تستفيد من هاذ التدبير المفوض ديال المرافق العمومية؟

أما فيما يتعلق بالاتفاقية اللي كتشيري ليها، بغيت نأكد على أن أتمم واحنا خلال الدورة الأخيرة اشتغلنا في هذا الاتجاه، والوفد المغربي داخل المجموعة الإفريقية كان عندو دور فعال من أجل تقديم اقتراحات وتعديلات حول المشروع المقترح من طرف المنظمة والتوافق حول مضامينه، مما مكن من اعتماده بالإجماع، وهو نفس الدور الذي قام به كما قلت لا فالمجموعة الإفريقية لا فالدورة الأخيرة.

بالنسبة الآن نجيو للموضوع نفسه، الموضوع احنا سابقين فيه السيدة المستشارة علاش؟ لأنه الحكومة صدرت القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، أصدرت نصه التنظيمي للتكفل بشأن بالنساء ضحايا العنف، فضلا عن الإستراتيجية الوطنية للحد من العنف ضد النساء، ولهذا احنا مستعدين لما غتجي الاتفاقية وعتجي فالمساطر ديال المصادقة إن شاء الله لن يكون إلا موقف إيجابي، ونحن سنكون مع هذه الاتفاقية.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

#### المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الوزير على التعامل الإيجابي.

بغيت نأكد على أنه بمقتضى هاذ الاتفاقية اللي هي طبعاً ملزمة تم الاعتراف بأن العنف والتحرش يمكن أن يشكل انتهاكا صارخا للحقوق الإنسانية وكمهدو تكافؤ الفرص والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعديد من العاملات والعمال.

كما تم الإقرار بحق كل فرد في دخول عالم عمل خالي من العنف والتحرش، وبالطبع كان الاتحاد المغربي للشغل عندو مساهمات متميزة في كل مراحل الإعداد والتعريف بمضمون الاتفاقية والتراجع من أجلها، ولكن السيد الوزير رغم غياب إحصائيات رسمية حول هذه الظاهرة احنا كنعرفو وأنتما تتعرفو بأنها مستشرية بكل تمظهراتها سواء التحرش، العنف الجسدي النفسي، الاقتصادي، الاعتداءات اللفظية في فضاءات العمل اللي كيشكل تقريبا 16% بالنسبة لمواقع انتشار العنف، حيث استعمال مواقع السلطة والنفوذ والتهديد، خاصة بالقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، وهي الأوضاع اللي كتزيد من حدتها طبعاً العوالة والمرونة والهشاشة واللي تعاني منها العاملات الزراعيات والنسيج إلخ.

صحيح بلي بلدنا بحال اللي قلتي كتوفر على القانون 103.13 لمحاربة العنف ضد النساء بالإضافة إلى القانون الجنائي ومدونة الشغل، هذا صحيح لكن هاذ القوانين السيد الوزير كتبقى غير كافية لحماية العاملات والعمال في مواقع العمل، القانون 103.13 يعرف العديد من النقائص لكونه لا يحترم مختلف أنواع العنف الممارس على المرأة

الأجراء في هاد الصفة من جميع مستحقاتهم، يمكن أن لا يسلم الشهادة الإدارية كما هو منصوص عليها في المادة 519، وأنا أوجه هذا النداء علانية.

فيما يتعلق وعدنا بمراجعة المرسوم، ونحن نشغل عليه، وهيئنا ورقة في الموضوع وجهناها إلى السيد رئيس الحكومة، ولكن أود أن أنبه إلى أن السيد رئيس الحكومة قد أصدر منشورا في هاذ الاتجاه بتاريخ 31 يناير 2019، دعا من خلاله القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية إلى الأخذ بعين الاعتبار عند إبرام أي صفقة عمومية التأكد من أن الحقوق التي تنص عليها الاتفاقية محترمة وراه كاي هاد المذكورة نعطيها لكم إلى بغيتو السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. كما زدنا 25 ثانية للسيد المستشار، زدنا ليكم نظرا لأهمية الموضوع. والسؤال الثاني، موضوعه مدى استعداد الحكومة للدفاع والانخراط في اعتماد وإصدار اتفاقية وتوصية دوليتين لمحاربة العنف والتحرش في أماكن العمل، وهو موضوع من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

#### المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كللت أشغال المؤتمر المائوي لمنظمة العمل الدولية باعتماد معيارين جديدين بشأن العنف والتحرش في عالم العمل.

الاتفاقية 190 واللي كتعد أول صك دولي ملزم قانونا بخصوص العنف في أماكن العمل، وتوصية 206 ليست ملزمة قانونيا، إلا أنها كتشمل مبادئ توجيهية طبعاً بشأن كيفية تطبيق الاتفاقية.

فما مدى استعداد الحكومة للتصديق على هاذ الاتفاقية؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الجواب السيد الوزير.

#### السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

استعداد الحكومة تام، مطلق، بدليل أنه في هاد الدورة أودعنا وثائق التصديق على 3 ديال الإتفاقيات أساسية: الاتفاقية 187، والاتفاقية 102 والاتفاقية 97، علما أننا عندنا سبعة من ربعة من الإتفاقيات الأساسية وعندنا 4 على 4 من الإتفاقيات ذات الأولوية مما يبين بأن الحكومة جادة في هذا الموضوع.

كيتدار فيه الجانب التشريعي، فيه الجانب التحسيبي، فيه الجانب الرصدي، راه احنا سردنا ليكم الأسئلة اللي توجهات لينا من منظمة العمل للمركزيات النقابية البعض أجابنا والبعض لم يجيبنا، ولكن الحمد لله اشتغلنا مجموعين باش دوزنا هاذيك الاتفاقية وكانت فيها البصمة ديالنا كعرب وكمسلمين.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية وموضوعه، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

#### المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدتان الوزيرتان.

نسائلكم في فريق العدالة والتنمية عن مجهودات الحكومة والقطاع في دعم وتشجيع وتثمين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟ وعن مدى تقييمكم لما تحقق من إنجازات في هذا القطاع، لا سيما من خلال تقييم الإستراتيجية الوطنية ثم الإستراتيجية وبرنامج العمل الجديد؟

شكرا جزيلاً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة.

السيدة حميلة المصلي كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار والفريق على هذا السؤال المهم.

هو اليوم موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من المواضيع المهمة، المغرب اكتسب فيها موقع الريادة على المستوى الدولي، ويمكننا كمغاربة أن نفخر بهذا الموقع فاليوم هناك اعتراف دولي آخره القمة التي حضرناها في باريس والتي أكدت مرة أخرى أن المنتظم الدولي ينظر بتقدير كبير إلى التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي

العاملة مثلا في فضاءات العمل، ويتجاهل آليات الحماية والوقاية، نفس النقائص كنسجلوها بالنسبة لمدونة الشغل اللي تكتفي باعتبار التحرش الجنسي خطأ جسيم دون تجريمه ودون أن يترتب على ذلك جزاءات قانونية، ما يدل على أن هاذ الظاهرة تتطلب مستويات دقيقة من التأطير والتجريم والحماية القانونية.

السيد الوزير،

الآن هاذ الاتفاقية والتوصية صدور، كنطالبوكم بالتصديق عليهم لأن الرهان الأكبر والمعركة الحقوقية كيبقى في التصديق ثم الإجراءات اللازمة من أجل التنفيذ، وكسب رهان هاذ المرحلة كيحتم علينا أننا نصدقو عليها بسرعة من أجل وضع التدابير والإجراءات الاستباقية والشروط الضرورية لتزليل المضامين ديالها وما يتطلبه ذلك من القيام ببحوث ودراسات ميدانية لإحصاء الظاهرة، والوقوف على حجمها الحقيقي ومظاهرها المتعددة وإعداد إستراتيجية بمقاربة تشاركية من أجل مراجعة القوانين هاذو ديالونا السيد الوزير القوانين الوطنية، ملائمة لمضامين هذه الاتفاقية.

ومن شأن تنفيذ هاذ المضامين خلق جو أكثر أمنا للنساء والرجال صونا لكرامتهم، إذ دون كرامة في العمل لا حقوق شغلية ولا عدالة اجتماعية.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، مررتي أكثر من رسالة.

السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

#### السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيدة المستشارة،

أنا معاك طول وعرض، فهمتي؟

القضية ديال التشريع هي مسألة مشتركة وكيمكن ليكم أنتم كفريق تجيبو مقترحات قانون في هذا المجال ولكن راه احنا متقدمين فالتشريع، احنا راه تقدمنا على الاتفاقية، الاتفاقية إن شاء الله لما تيجي وتدور من المساطر ديال المصادقة كتعرفوها راه حتى هي إن شاء الله نمشيو نديرو ليها الوثائق ديال الإيداع كما درنا ل 3 ديال الاتفاقيات لأن ما عندناش عقدة في هذا المجال.

بغيت غير نشير لواحد القضية مؤخرا هو أنه قريبا إن شاء الله غادي تطبيقا للقانون 103.13 سيتم تعيين اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، حيث توصلت القطاعات الحكومية المعنية بمراسلة من السيد رئيس الحكومة من أجل تعيين ممثلها في اللجنة.

بالنسبة للمرصد راه موجود في الإستراتيجية وهذا واحد البناء

تنشده بلادنا؛

- لا بد من وضع تصور في هذا الصدد، لا بد من رصد مساهمة هذا الاقتصاد في خلق فرص الشغل خاصة قلت في المناطق الصعبة والنائية.

وعلى الهامش نتساءل عن سبب تعثر جل المشاريع التي تصب في هذه الاتجاهات، على سبيل المثال السيدة الوزيرة، تعرف أن تاونات وضع بها الحجر الأساس لمجموعة من المشاريع كمشروع قرية الصناعات النباتية، المنتوجات النباتية منذ سنة، لم يتم إنجاز أي شيء لحد اليوم، الجبابة واحد المجموعات ديال الجماعات القروية.

لذا نؤكد على ضرورة إيلاء هذا القطاع عناية قوية وإضافية، خاصة وأنه يراهن عليه للمساهمة في محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية وخلق أنشطة مدرة للدخل لدى واحد الشرائح كثيرة وكبيرة وواسعة من المجتمع المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أبدأ بالموضوع، تكلمتو على الدور ديال الاقتصاد الاجتماعي في العملية ديال توفير مناصب الشغل، فعلا لأن الهدف هو هذا، تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، واليوم كل المشاريع المنجزة طبعاً المساهمة في الناتج الداخلي الخام لا زلنا أمام رقم متواضع، واحنا طموحنا في الإستراتيجية الجديدة هو أن نرفع من مستوى إسهام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الناتج الداخلي الوطني.

هذا مجهود كيتبدل على مستوى ذكرتوبأن المشاريع متعثرة السيد المستشار، بالعكس مشاريعنا غير متعثرة، وكاين هناك آلية وكاين متابعة، يمكن في تاونات فيها بعض الصعوبات من قبل بعض الشركاء، إذا لم يلتزموا، أما احنا كوزارة ملتزمين والمساهمات ديالنا كنعطيوها في الأجل ونبغونشوف معكم من بعد وغادي نتواصل مع الناس ديالنا اللي هما في عين المكان، باش نعرفو بالضبط منين جاي هاذ المشكل إلى كان شي تأخر، لأن الأصل أنه هذه مشاريع تم تدشينها لكي تنطلق وتشتغل، خاصة أنها في العالم القروي.

المسألة الأخرى اللي نبغي نؤكد عليها، هو أن قضية المرصد اللي تكلمت عليه المرصد الوطني الآن في المراحل الأخيرة، اشتغلنا عليه في المراحل الأخيرة، بل أكثر من ذلك هناك جهات اليوم اللي مستعدة

والتضامني، والدليل على ذلك هو أننا سنحتضن أول قمة إفريقية وتأسيس شبكة إفريقية لوزراء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي سيحتضنها المغرب إن شاء الله في 2020، إذن هذا على مستوى الإطار الدولي.

على مستوى المجهودات المبذولة هناك مجهودات كثيرة وفي مستويات متعددة، يكفي أن أقف على المستوى الأول اللي هو المستوى اللي يلاحظ اليوم في الواقع، الأعداد المتطور لعدد المتعاونين، لأن الاقتصاد الاجتماعي فيه مكونات من أهمها التعاونيات في بلادنا اليوم عدد التعاونيات 20000 تعاونية، 50% من التعاونيات الموجودة في الوطن العربي موجودة في المغرب، لأن الوطن العربي فيه تقريبا 40000، 20000 منها بالمغرب هذا على مستوى الأرقام، 11000 هي فالطريق لأن كتعرفو المسطرة فيها مجموعة من المراحل 11000 في الطريق أنها تكون جاهزة.

على المستوى التشريعي كذلك كاين اشتغال على القانون الإطار واللي كنعتهرو بأنه غيكون آلية من آليات تحقيق الإلتقائية بين مختلف المتدخلين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

نحن بلا شك نثمن المجهود الذي تبذله الحكومة وببذله القطاع وخاصة على المستوى التشريعي من خلال إصدار قانون جديد للتعاونيات، من خلال منح التعاونيات حق الولوج للصفقات العمومية في المرسوم الجديد، من خلال تنظيم المعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومن خلال دعم المعارض الجهوية، من خلال خلق فضاءات قارة ودائمة ولكن نعتقد أن هذا المجهود لا بد أن يظهره أترعلى مستوى محاربة الفقر ومحاربة الهشاشة، خلق فرص الشغل في المناطق النائية والصعبة، وهاذ الأمر هو الذي نريد أن يكون لنا جواب بشأنه من طرف الحكومة.

لا بد أن نستغل الفرصة لنطالب بالإسراع حسب ما جاء في الإستراتيجية وبرنامج العمل بالإسراع بإحداث ب.

- الإسراع بإحداث مرصد وطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- خلق وتكثيف التسويق الترابي والتعجيل بإنشاء نظام معلوماتي لاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- لا بد أن يكون للإستراتيجية الجديدة لهذا القطاع تصور ورؤية واضحة لتكون مدخلا من مداخل النموذج التنموي الجديد الذي

للتوفر على مقرئان طموح مشروع، ولكن أنتما كتعرفون أن اليوم الغرف هي مؤسسات عمومية باستقلالية مالية ديالها، طبعاً هي تحت وصاية كتابة الدولة، ولكن عندها مجال والقانون يسمح لها في تنمية الموارد المالية وتوفير موارد إضافية.

طبعاً احنا إذا كان هناك عقار لأن أول صعوبة في مدينة مثل الدار البيضاء باش نكونو صرحاء أول صعوبة هي صعوبة توفير العقار الملائم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيد المستشار.

#### المستشار السيد محمد ريجان:

ماتنسأوش على أنه كايين كتقول لي العرض والعقار ما موجودش في مدينة الدار البيضاء وكتقول لي على أنه عاطينها 3 ديال الطبقات، هاذوك 3 ديال الطبقات هاذيك كيف ما قلتي راها عندها التسيير ديالها مستقل باش غادي تبقوا أنتم مضايفينهم إلى يوم القيامة لا، هاذي واحدة.

ثانياً، ماتنسأوش السيدة كاتبة الدولة راه عندهم ما بين 25 مليار سنتيم و30 مليار سنتيم اللي كتمشي مخصصة للتعريف بالصناعة التقليدية والتي لا يستفيد منها حتى واحد، الصانع التقليدي ما تيستفدش منها، غتقول لي تنديرو الترويج وتنديرو هذا، 7 أيام ديال الكرموس السيد كاتبة الدولة راه تتسالي، كتقول لي غادي ندير معرض جهوي أو وطني وتنديرو على 7 أو 5 أيام هذا لا يعقل.

وكذا نساثلكم على مدينة الدار البيضاء هاذي ما خصهاش غرفة؟ أنتم اللي عطيتها دبا مقر مؤقت، هذاك المقر اللي عندهم خاصكم تعرضو فيه، كتمشيو كتديرو الصفقات ديال 10 مليون ديال الدرهم للسطونات وهذا، راه المقر هذاك المجمع مديور للعرض كيف ما دايرين في دول أخرى، كيغطيهم واحد المدة ديال شهر أي مهن ولا كذا وتيساليو وتيجيو هاذ الآخرين هاذو.

بالنسبة ما هو دور مديرية الابتكار عندهم السيدة الوزيرة وخا خرجت على السؤال شوية الله يجازيك بخير اسمحولي، المديرية ديال الابتكار ما بقاتش عندهم، دار المعلمة اللي كتفتخرو بها وكتقولو درنا دار المعلمة تتديرو وشحال من معرض ولولقينا شي مقر ديال شي جمعية ديال دار المعلمة ولا دار الصناعة بجوج.

المجمعات ديال الصناعة التقليدية مثلاً نعطيك مثل على جهة بني ملال-خنيفرة هذاك المقر دبا اللي كتبنيو فيه هو ماشي ديالكم خاصكم بعدا تسويو الأرض، الأرضية بعدا هي الأولى ماشي ديالكم كتخسرو فيها المال العام كيمشي فيه.

معاهد التكوين في فنون الصناعة التقليدية مثلاً كالمعهد اللي دشن

أنها تطلق مرصد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لأنه غادي يفيدنا في المسألة ديال تجميع المعلومة، لأن اليوم باش نهضو بالاقتصاد الاجتماعي في بلادنا لابد من توفير آليات مثل مرصد من أجل توفير المعلومة، لأن توفير المعلومة وتحقيق الالتئانية بين المتدخلين سيساهم بشكل كبير في التخفيف من بعض المشاكل.

ولكن اللي نبغي نؤكد عليه أن اليوم كايين واحد الإرادة كبيرة من طرف الشباب ومن طرف النساء في العالم القروي للانخراط في هاذ النوع من الاقتصادات، واللي ساهمو فعلاً أنهم يخرجو من دائرة الفقر إلى توفير مناصب الشغل للآخرين.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة كاتبة الدولة.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه مأل مشروع بناء مقر جديد للغرفة الجهوية للصناعة التقليدية بالدار البيضاء-سطات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضلو السيد الرئيس.

#### المستشار السيد محمد ريجان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

نساثلكم حول مقر جديد لمدينة الدار البيضاء، كتعرفو مدينة الدار البيضاء كتكون من الساكنة ديال 7 ملايين ديال النسمة، وفيها واحد المجموعة نسبة مئوية كبيرة والوزارة مهتمش باش تصلح أو تبني شي مقر ديال الغرفة ديال الدار البيضاء؟

شكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة.

#### السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكراً السيد المستشار.

أولاً، حسب المعلومات التي نتوفر عليها أنه تم إعطاء الغرفة ديال الدار البيضاء مقر في المجمع ديال الصناعة التقليدية، يعني ثلاث طوابق مخصصة لعمل الغرفة، أكثر من ذلك إلى كان هناك طموح

أبدت الاستعداد ديالها للتعاون ديالها معنا في هذا الإطار.

فإذن طرحتم قضايا كثيرة، ولكن النفس العام اللي طرحتموها بما فيه أوراش كبيرة مرتبطة بالترويج، مرتبطة بالتكوين، مرتبطة بتعريف المغاربة بهذا القطاع، لأن إلى بغينا اليوم نخدمو الصناعة التقليدية في المغرب خاصنا نخدموها برفع المستوى الثقافي ديال المغاربة وديال التصالح ديالهم، واللي هو، الحمد لله، كايين مع هذه المنتوجات.

الدول اللي تقدمت هي دول تقدمت لأن أولادها تيسمهلكو المنتج التقليدي والمنتج المحلي.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة ونشكركم على مساهمتكم.

نتنقل إلى آخر سؤال في جدول الأعمال الموجه لكتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، وموضوعه إحداث منصة لوجيستكية موجهة للتصدير لدعم التجارة الإلكترونية، وهو موضوع من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضلو السيد المستشار المحترم لوضع السؤال.

### المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات المحترمات،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا السيدة الوزيرة اليوم تهم لوجيستيك التصدير عبر المواقع الإلكترونية المتخصصة في التجارة الخارجية.

هل لكم السيدة الوزيرة تصور أو إستراتيجية لدعم هذا القطاع الواعد والأساسي بالنسبة للميزان التجاري وميزان الأداءات وكذلك التشغيل بالمملكة؟

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة في إطار الرد على السؤال.

### السيدة ارقية الدرهم كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

شكرا السيد المستشار والفريق على طرح هذا السؤال، اللي هو مهم جدا تيدخل في إطار أنه اليوم نتعرفو بان العالم تغير ودخلنا في هاذ

سيدنا في مسجد الحسن الثاني خاصكم على الأقل تعممهم، كتخسرو واحد الملايير ديال فالمعارض اللي هي كتمشي، عاوتني ما هي المندوبيات اللي عندكم دبا كايين 5 ديال المندوبيات فارغة، وراه جينا عندك ذاك النهار أنا والأستاذ استدعيتنا والسيد المستشار وقلت لك الله يجازيك بخير راه هاذ المسألة ديال المندوبيات راه فيهم غير ناس مؤقتين هذا لا يعقل.

اسمح لي السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة في إطار الرد على التعقيب.

### السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

في الحقيقة السيد المستشار السؤال اللي طرحتي وتوصلنا بيه مكتوب في موضوع، والآن طرحتي مواضيع كثيرة وكثيرة جدا بالشكل اللي بغيتي تطرحها به، بهاذ الطريقة باش شرحتي خاصنا لجنة وخصنا نهار باش ناقش كل موضوع ياخذ حقو ونعطيك فيه التوضيحات اللازمة.

لأنه باش تكلمو بهاذ النفس وبهاذ السلبية على القطاع أنا اليوم، أمس كان عندنا المعرض الوطني الموضوعاتي في المجال ديال الجلد، وقبل منه كان معرض وطني فالخشيب يعني سياسة موضوعاتية معارض متخصصة، بالعكس احنا كنتلاقوا الصناع وكنتلقاو معلمين كبار ونجد تهمينهم لمجموعة من المبادرات، طبعاً ماشي كلشي تحل، ولكن كايينة مبادرات خصها تثنى، ما يمكن ليناش واحد القطاع اللي فيه 20% من الساكنة النشيطة نجيو نقولوا أنه ما تدار والوونتكلمو بهاذ النفس.

أنا صراحة نتكلمو بالإنصاف نقولوا هاذي درتوها مزيانة وهاذي فيها مشكل متفقين، نتعاونو عليها، أنتم ممثلين ديال الصناعة التقليدية مفروض أنكم كتعاونو ماشي كتكلمو بواحد النفس كأنكم كتعطيو للرأي العام كأنه ما تدار والو، والحال احنا مع الصناع باستمرار.

المعارض اللي تكلمت عليها ما جاتكش في السؤال، ولكن احنا نتكلمو على السياسة ديال الترويج، وتنقول دائماً للسادة رؤساء الغرف قلبو على مواقع باش يكون معرض دائم، والدور ديالكم كاملين هو تعلقو أنتما كمستشارين وكمنتخبين في هذا المجال البحث عن معارض دائمة بالتوافق مع الجماعات المنتخبة، مع المجالس الترابية عموماً، لأن فعلاً اليوم الصناعة التقليدية تتحتاج معارض دائمة، ولكن معارض دائمة ماشي احنا اللي غنفكوها بوحدنا كوزارة، لا بد من التعاون مع مختلف المجالس الترابية، واليوم، والحمد لله، كايينة جماعات وكايينة جهات اللي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ الأرقام وعلى هاذ العرض القيم حقيقة. احنا كزيدونثمنو هاذ الشئ اللي قلتي، القطاع عالميا عرف بكل صراحة واحد التحول بنيوي مهم جدا، لأنه الناس فالخارج اليوم ما بقاتش تشتري من المتاجر بأكثر ما هي تشتري من المواقع الإلكترونية وكتبغني المنتج ديالها يوصلها حتى للدار بإرسالية.

وباش نثمن المسألة ديال الأرقام كذلك، رقم المعاملات ديال التجارة الإلكترونية غيرتفع ب 20% في سنة 2022 وغادي يحقق 5.8 ترليون دولار أي ما يعني 5800 مليار دولار.

رقم آخر هو النمو ديال التجارة الإلكترونية سيكون في 2022، 6 ديال الأضعاف ديال نمو المبيعات داخل المتاجر وهذا راه خيالي، واحنا في وسط هاذ الإطار هذا راه ما كاينينش السيدة الوزيرة بتاتا لسنا موجودين، وعلى هاذ الشئ باش تنقول بأن المستثمرين عندهم إشكالية كبيرة، يعني باش يمكن يتطورو فهاذ القطاع هذا وكتنكلمو كيف ما تكلمتو تنشرك على (les start-up) على قطاع الصناعة التقليدية والوزيرة راه موجودة معنا ولا المنتوجات المجالية وهاذ الشئ راه كاين ف (les territoires) كلمهم مراكش، الصحراء كاين واحد الانتظارات كبيرة بزاف وواحد الآمال كبيرة بزاف على هاذ القطاع هذا ديال التصدير، ولكن المشكل هو الإرسال هو الإشكالية هو الحلقة المفقودة هو الإرسال والثمن ديال هاذ الإرسال، الثمن اليوم يعيق التنافسية ديال هاذ المقاولات، راه خصنا نعرفو بأنه أقل ثمن يمكن تصيفط به اليوم مع بريد المغرب هو 80 أورو، كيفاش غادي تصيفط ب 80 أورو حاجة تنسوى 10 أولا 15 أورو ولا كاع حتى 20 أورو؟

وكذلك الإمكانية ديال تتبع الإرساليات عبر الانترنت الناس اللي فالخارج مولفين يتبعو السلعة ديالهم كيشوفها فين وصلات وتعرفو متى توصلهم، التاريخ ديال التسليم غير مضبوط، إشكالية الجمارك اليوم باش تصدركاين مساطر معقدة.

الحل السيدة الوزيرة هو الاستثمار في منصات متخصصة للوجيستيك، وها هاذ المسألة عندها هي راه ماشي التخصص ديالكم ولكن هاذ المنصات خاصكم تشوفو مع الحكومة وتستثمرو لأن اليوم كنتكلو على الاستثمار فتمودج تنموي جديد والانتقائية اللازمة في مجال الاستثمار العمومي اللي تكلم عليه السيد رئيس الحكومة ذيك النهار، لأن خاصنا الاستثمار يكون فيه المزيد ديال المنتوجية في التشغيل وديال خلق قيمة مضافة، وكذلك الاستثمار فهاذ الحلقة المفقودة من سلسلة قيمة هذا القطاع، اللي أنا على يقين أنت عرفتيا غادي يكون عندو

الرقمنة بالنسبة للإدارة، ولكن أكثر حتى بالنسبة للتجارة وهي التجارة الإلكترونية.

هناك أرقام مهمة جدا بالنسبة للتجارة الإلكترونية اللي تتمثل في 8 ديال المليار ديال الدولار عالميا، للأسف، أننا لازلنا ما استغلناش وما استفدناش من هذا الرقم المهول جدا، ولكن نحن في الطريق أو نحن على المشارف، نتعرفو أيضا فقط للتذكير أن هناك إستراتيجية المغرب الرقمي والتي تم تقديم الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة في 2016، الهدف منها هو تقوية مكانة المغرب الرقمي، اللي نتعرفو بأنه اليوم مهم جدا، واحنا كوزارة واكبنا هذا التطور، وكانت هناك مشاريع كبيرة وعرفنا بأن لا بد أن التجارة الإلكترونية تتلعب واحد الدور مهم بالنسبة للنسيج الاقتصادي ديال بلادنا، وهناك مشاريع اللي قمنا بها بشراكة مع القطاع الخاص، أيضا غادي تكون مدمجة أيضا في الإستراتيجية ديال وزارة التجارة اللي غادي تكون، إن شاء الله، في القريب العاجل، وداخلة فيها التجارة الإلكترونية.

إذن بالنسبة للمشاريع اللي قمنا بها، برنامج (Easy Export)، وهو كان بالتعاون مع بريد المغرب، الهدف هو تبسيط إجراءات التصدير لدعم المقاولات الصغرى المغربية، تيسمخ هذا بالتصدير بسهولة وبتكلفة منخفضة، للوصول للأسواق من خلال شبكات بريد المغرب، تهدف هذا البرنامج أيضا إلى مجموعة من القطاعات، ومنها قطاع الصناعة التقليدية والمواد المجالية.

هناك أيضا الوزارة دعمت مشروع (e-Xport Morocco) اللي هو تقريبا يعني التصدير المغربي أو التصدير الإلكتروني للمغرب بشراكة مع الجمعية المغربية للمصدرين، وتيتوخى تعزيز تمرکز المقاولات المغربية على المستوى الدولي من خلال إنشاء منصة إلكترونية شاملة تضم 400 مقالة مغربية، وأيضا هناك برنامج تنمية الصادرات من خلال الأسواق الافتراضية اللي كيمهد إلى زيادة صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وكحصيلة ديال 2018 فكان هناك دعم من الوزارة ل 40 مقالة، الهدف ديالنا هو أننا نوصلو في 2020 ل 200 مقالة، اليوم وصلنا ل 40 مقالة اللي كتساهم أيضا كنعرفو بأنها دخلت فالمنصة ديال "علي بابا" كنعرفو بأنها منصة قوية جدا فهاذ التجارة الإلكترونية، هناك دعم من أجل بعدا نعرفو بعدا أشنوهي هاذ المنتجات واش يمكن لها تدخل لهاذ المنصة أو ما يمكن لهاش تدخلها، المواكبة ديالها أيضا بتكوين هؤلاء المصدرين المغاربة.

أيضا من غير التكوين هناك أيضا تكوين الناس وأيضا التبريء اللوجيستكي بالنسبة لهذه المنصة الإلكترونية اللي هي مهمة جدا بالنسبة للاقتصاد الوطني.

شكرا.

شكرا.	مردودية هائلة في جل جهات المملكة.
<u>السيد رئيس الجلسة:</u>	وللتذكير، جاء في التوصية نتاج المنتدى الأخير للتجارة حضرته في
شكرا السيد المستشار. ما بقاش الوقت.	السيدة الوزيرة، دعم الابتكار والتجارة الإلكترونية للولوج إلى الأسواق
شكرا لمساهماتكم جميعا.	الرائدة عالميا.
ورفعت الجلسة.	وتنشكروك على الاهتمام ديالك.